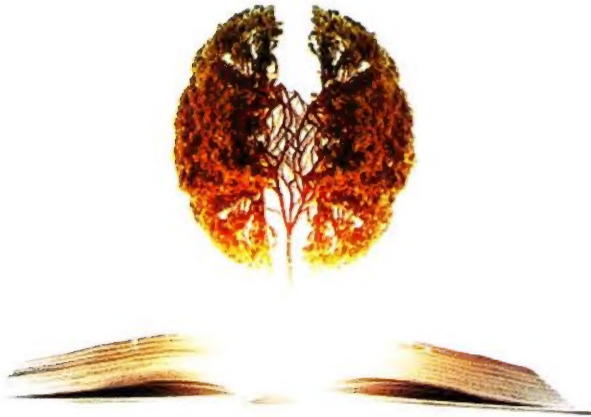


أنشطة مهارية لتنمية الملكة الفقهية

"أكثر من ١٠٠٠ نشاط على الروض المربع
تنمي ١١ مهارة فقهية"

الجزء الأول

(أول الكتاب - الزكاة)



تقديم معالي الشيخ الدكتور

صالح بن عبد بن حميد

إمام وخطيب المسجد الحرام
عضو هيئة كبار العلماء
رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي

إعداد

شركة إثراء المتون

أنشطة مهارية لتنمية الملكة الفقهية

"أكثر من ١٠٠٠ نشاط على الروض المربع
تنمي ١١ مهارة فقهية"

الجزء الثالث

الطبعة الأولى

إعداد
شركة إثراء المتون

٢٥٠٧
١٤٣٨/٤٣٠٢
١٤٣٨ هـ (ح) عبدالعزيز ابراهيم الشبل

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشبل، عبدالعزيز ابراهيم
انشطة مهارية لتنمية الملكة الفقهية - الجزء الثالث. / عبدالعزيز ابراهيم
الشبل - ط ١ - الرياض، ١٤٣٨ هـ
٤٦٥ ص ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٢-٣٨٥٩-٠
١- الفقه الاسلامي - تعليم أ.العنوان
ديوي ٢٥٠،٧ ١٤٣٨/٤٣٠٢

جميع الحقوق محفوظة لشركة إثراء المتون
الطبعة الأولى
٢٠١٧-١٤٣٨

الآراء والأفكار المطروحة تمثل وجهة نظر أصحابها ولا يلزم
أنها تمثل رأي الشركة

شركة إثراء المتون
المملكة العربية السعودية - الرياض

هاتف: +٩٦٦١١٤٤٥٢٠٠٠

تويتر: ithraa_sa

جوال: +٩٦٦٥٠٣٨٤٢٧٤٤

بريد: info@ithraa.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فريق العمل

الباحثون

عبد الرحمن بن محمد العوض	عبد العزيز بن سعد الحقباني
عبد الله بن عبد الرحمن بخاري	عبد الله بن علي النصار
عبد الله بن محمد أبا الخيل	عمر بن عبد العزيز الغديان
العنود بنت محجي المطيري	فهد بن عبد العزيز الكثيري
محمد بن سهل العتيبي	مشاري بن سامي أبابطين
ناصر بن عبد الله الشلالي	د. هناء بنت ناصر الأحيدب

الإشراف العلمي

د. خالد بن عبد الرحمن المهنا	د. خالد بن عبد العزيز السعيد
------------------------------	------------------------------

د. عامر بن محمد بهجت

المراجعة التربوية

د. عبد الله بن حامد الحامد	د. عمر بن عبد العزيز الداود
----------------------------	-----------------------------

فريق الصياغة

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشبل	عبد الرحمن بن محمد العوض
-------------------------------	--------------------------

إدارة المشروع

مشاري بن سامي أبابطين	ناصر بن عبد الله الشلالي
-----------------------	--------------------------

المشرف على المشروع

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشبل

ملف الإثراءات المعرفية



www.ithraa.sa/files/marefia.pdf

أنشطة كتاب النكاح

بناء المسألة الخلافية

ان يحرّر المتفقّه محل النزاع في المسألة المعطاة بعبارة صحيحة. عند قول المؤلف: «و (هو سنة) لذي شهوة لا يخاف زناً...».

٤

رقم النشاط

٧٦١

اختلف أهل العلم في الحكم التكليفي للنكاح على مذاهب كثيرة، وفي أكثرها تفصيلاً.

راجع مذاهب أهل العلم في هذه المسألة، وتأمل كلامهم فيها، ثم:

- حرّر محل النزاع في الحكم التكليفي للنكاح.

- واذكر أقوالهم فيه موجزةً محرّرةً^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٦٧).

ربط المسائل بمقاصد
الشريعة

٣

ان يستنبط المتفق عليه من مقاصد النكاح سوى المذكور في الحديث، ثم يبين وجه ارتباطها بضرورة حفظ النسل والعرض.
عند قول المؤلف: «(ونقله مع الشهوة أفضل من نواهل العبادة)؛ لاشتماله على مصالح كثيرة؛ كتحسين فرجه ...».

رقم النشاط

٧٦٢

قال النبي ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ»^(١).

في هذا الحديث أن من مقصود النكاح: تحصيل غرض البصر، وإحصان الفرج. وهذه بعض مقاصد النكاح.

- استنبط مقاصد أخرى للنكاح.

- ثم بين وجه ارتباطها بضرورة حفظ العرض والنسل.

أن يناقش المتفقه استدلال المؤلف
بالآية المذكورة، ويبين معنى العدل

عند قول المؤلف: «(وَيْسُنْ نِكَاحُ
وَاحِدَةٍ ...)».

٣

رقم النشاط

٧٦٣

قال المؤلف رحمته الله: «وَيْسُنْ نِكَاحُ وَاحِدَةٍ؛ لَأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا تَعْرِضُ
لِلْمَحْرَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ
حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]».

- ناقش هذا الاستدلال، مستحضراً قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي
الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ
أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]. وفعل
النبي صلوات الله عليه حين اتخذ أكثر من زوجة واحدة.

- وبين هل العدل المذكور في الآية الأولى هو المذكور في الثانية؟

تخريج الفروع على
الأصول

ان يحرر المتفقّه وجه استدلال المؤلف بالحديث، ويناقشه، مستحضراً تقرير الحنابلة الأصولي في دلالة الأمر.
عند قول المؤلف: «(و يُبَاخُ (لَهُ)، أي: لمن أرادَ خِطْبَةَ امرأةٍ...».

٣

رقم النشاط

٧٦٤

قال البهوتي رحمه الله: «(و يُبَاخُ (لَهُ)، أي: لمن أرادَ خِطْبَةَ امرأةٍ وغلبَ على ظنّه إجابتهُ (نظرٌ ما يظهر غالباً)، كوجه، ورقبة، ويد، وقدم؛ لقوله ﷺ: «إِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَقَدِرْ أَنْ يَرَى مِنْهَا بَعْضَ مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فليَفْعَلْ»^(١).

فهم المؤلف من الأمر في الحديث: الإباحة، والأصل في الأمر عند الحنابلة أنّه محمولٌ على الوجوب.

- حرّر وجه هذا الفهم من المؤلف، ثمّ ناقشه.

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يستخرج المتفقهُ ضابط المسائل
المعطاة بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «(و يُباح لهُ)،
أي: لمن أرادَ خُطبةَ امرأةٍ...».

٤

رقم النشاط

٧٦٥

جاء في الرّوض المربع: «(و يُباح لهُ)، أي: لمن أرادَ خُطبةَ امرأةٍ
و غلبَ على ظنّه إجابتهُ (نظرٌ ما يظهرُ غالبًا)، كوجه، ورقبة، ويدٍ،
وقدمٍ،... و يُباحُ نظرُ ذلك ورأسٍ وساقٍ من أمةٍ وذاتٍ محرّمٍ».
- اذكر الضابط الذي ذكره المؤلف لجواز نظر الخاطب للمخطوبة.
- اذكر الضابط الذي ذكره المؤلف لما يجوز للخاطب النظر إليه.

- هناك قيودٌ لم يذكرها المؤلف، منها: عدم تزين المخطوبة، وعدم الخلوة، فهل
المؤلف لا يرى اشتراطها؟ أم أنّه يراها ولكنه لم يذكرها؟ إن كان الجواب هو الثاني،
فلماذا؟

- هل يمكن أن تذكر من خلال ما سبق بعض طرق أهل العلم في ذكرهم للضوابط
الفقهية؟

أن يصوغ المتفقه الضابط الفقهي للمسألة المذكورة بعبارة صحيحة، ويطبق على المسألتين المذكورتين. عند قول المؤلف: «ولطبيب ونحوه نظروا ولمس دعت إليه حاجة».

رقم النشاط

٧٦٦

ذكر البهوتي رحمه الله أنه يجوز للطبيب نظر ولمس ما دعت الحاجة إليه،

فما ضابط الحاجة المذكورة؟

- من خلال الضابط السابق بين الحكم في إظهار المرأة شيئاً من جسدها للطبيب لغرض التجميل.

- هل تتحقق الحاجة في إظهار المرأة شيئاً من جسدها للطبيب لغرض العلاج إذا وجدت طيبة؟

تخريج الفروع على
الأصول

أن يبين المتفق عليه نوع المفهوم الذي استدل به المؤلف، ويبين منطوق الآية.

عند قول المؤلف: «ويحرم التصريح بخطبة المعتدة».

١

رقم النشاط

٧٦٧

قال البهوتي رحمه الله: «ويحرم التصريح بخطبة المعتدة»، كقوله: أريد أن أتزوجك؛ لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

استدل البهوتي على تحريم التصريح بالخطبة بمفهوم الآية المذكورة.

- ما نوع هذا المفهوم الذي احتج به؟

- ما منطوق الآية؟

تحليل النص الفقهي

أن يستخرج المتفقَ ما في النص المذكور من مسائل وأحكام.

عند قول المؤلف: (ويحرم التصريح بخطبة المعتدة)؛ كقوله: أريد أن أتزوجك....

٤

رقم النشاط

٧٦٨

قال المؤلف رحمه الله: «(ويحرم التصريح بخطبة المعتدة)؛ كقوله: أريد أن أتزوجك؛ لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وسواء المعتدة (من وفاة والمبانة) حال الحياة (دون التعريض)، فيباح؛ لما تقدم، ويحرم التعريض كالإصريح لرجعية، (وبياحان لمن أبانها بدون الثلاث)؛ لأنه يُباح له نكاحها في عدتها؛ (كرجعية)؛ فإن له رجعتها في عدتها».

- اقرأ هذا النص قراءة فاحصة، ثم استخرج ما فيه من أحكام وأدلة، واستدل لما لم يستدل له المؤلف، بملء الجدول التالي:

وجه بناء الحكم عليه	نوعه	الدليل	حكمها	صورة المسألة
لما خص الله جل وعلا التعريض في خطبة المعتدات برفع الجناح علمنا أن في التصريح بالخطبة جناحاً وحرماً. وهذا الحكم خاص بالمعتدة عن وفاة أو فراق بائن لأن الرجعية زوجة فلا تجوز خطبتها.	مفهوم مخالفة	مفهوم: (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء).	محرم	التصريح بخطبة المعتدة من وفاة أو فراق بائن.

أن يستخرج المتفق عليه ما في النص المذكور من مسائل وأحكام.
عند قول المؤلف: (ويحرم التصريح بخطبة المعتدة)؛ كقوله: أريد أن أتزوجك...».

وجه بناء الحكم عليه	نوعه	الدليل	حكمها	صورة المسألة

أن يقارن المتفقّه بين المسائل المعطاة من حيث حكم التّصريح بالخطبة والتّعريض بها. عند قول المؤلّف: «ويحرّم التّعريضُ كالّتّصريح لرجعيّة، (ويباحن من أبانها بدون الثلاث)».

رقم النشاط

٧٦٩

وضّح الفرق بين النّساء من حيث جواز أو حرمة التّصريح بالخطبة والتّعريض بها، من خلال الجدول التّالي:

التّصريح	التّعريض	
		المتوفى عنها زوجها
		البائن بثلاث طلاق
		البائن بدون الثلاث في حق الأجنبي
		المبانة بدون الثلاث على من أبانها
		الرجعية

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يصوغ المتفقه ضابط تحريم
خطبة الرجل على خطبة أخيه
بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «(فإن أجاب ولي
مجبرة) ولو تعريضاً لمسلم....».

١

رقم النشاط

٧٧٠

ذكر الحجاوي رحمه الله في زاد المستقنع ضابط تحريم خطبة الرجل على
خطبة أخيه.

- أعد صياغة الضابط المذكور، وشرح محترزاته.

ذكر المؤلّف ﷺ من أركان النكاح: الإيجاب والقبول، وذكر
لصحتهما شروطاً.

- حرّر ضابطاً لما يتحقّق به قيام هذين الركنين (الإيجاب والقبول) على الوجه
المجزئ شرعاً، بعبارة موجزة.

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يستخرج المتفق ضابط حصول
التعيين للزوجين في العقد من
كلام المؤلف.

فصل «وله شروط» أربعة:
(أحدها: تعيين الزوجين....).

١

رقم النشاط

٧٧٢

جاء في الرّوض المربع: «وله شروط أربعة: أحدها: تعيين الزوجين، لأنّ المقصود في النّكاح التّعيين، فلا يصحّ بدونه. كزوّجك بنتي وله غيرها حتّى يميّزها، وكذا لو قال: زوّجتها ابنك وله بنون، فإن أشار الولي إلى الزّوجة، أو سمّاها باسمها، أو وصفها بما تميّز به، كالطّويلة، أو الكبيرة صحّ النّكاح؛ لحصول التّمييز. أو قال: زوّجك بنتي وله بنت واحدة لا أكثر صحّ النّكاح؛ لعدم الالتباس، ولو سمّاها بغير اسمها. ومن سمي له في العقد غير مخطوبته فقبل يظنّها إياها لم يصحّ».

- استخراج ضابط ما يحصل به تعيين الزوجين في عقد النكاح.

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم يبين الحكم القضائي تجاه طلب المدعي.

صالح طالب أعزب، وقد أخبرته أمه بأن هناك فتاة تناسب أن تكون زوجة له، وأنها قد أبلغت أم الفتاة برغبتها في كون ابنتها زوجًا لابنها، فتقدم صالح لخطبتها، وطلب من أبيها ماجد أن يأذن له بالنظر إليها، فنظر إليها، فأعجب بها، وهو لا يعلم اسمها، ثم اتفقا على موعد لعقد الزواج بحضور مأذون الأنكحة.

فلما عقدا، قال له ماجد: (زوجتك ابنتي وفاء بمهر قدره ٧٠,٠٠٠ ريال)، فقال صالح: (قبلت هذا النكاح)، وسلم المهر فورًا.

ثم لما خلا بها تبين له أنها ليست الفتاة التي نظر إليها، وأن لماجد ثلاث بنات، وأن البنت التي نظر إليها اسمها فاطمة، فهي تختلف عن التي ذكرت في عقد النكاح. فأقام صالح دعوى قضائية يطالب فيها بإرجاع المهر المسمى في العقد، أو نصفه.

فأجاب ماجد قائلاً: المنصوص عليه في العقد هي وفاء، وقد خلا بها؛ فلا شيء له، وقد أدخلت عليه فاطمة لما استأذني بالنظر إلى مخطوبته؛ لكون وفاء مسافرة، وقد فرط صالح في عدم سؤاله عن اسمها.

تخريج الفروع على الأصول

أن يذكر المتفق عليه القواعد الأصولية التي بنى عليها الحنابلة الأحكام المذكورة، محرزاً وجه بنائهم الأحكام عليها.

فصل الشرط (الثاني: رضاهما)/ عند قول المؤلف: «(و) إلا (المجنونة والصغير، والبكر...)».

٤

رقم النشاط

٧٧٤

قال النبي ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ»^(١). وقال: «تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا فَإِنْ سَكَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا»^(٢). هذان الحديثان دار عليهما استدلال الحنابلة فيما ذهبوا إليه من الأحكام المتعلقة باشتراط رضی المرأة لصحة عقد النكاح، وقد ذهبوا إلى اشتراط رضی الثيب، واشتراط رضی البكر والصغيرة إن كان الولي غير أبيها، أما إن كان الولي هو الأب فله إجبار الصغيرة والبكر على النكاح.

- حرروا وجه بناء هذه الأحكام على الحديثين المذكورين عند الحنابلة، ذاكرين القواعد الأصولية التي استعملوها في استنباط هذه الأحكام، ووجه استعمالهم لها.

(١) رواه البخاري (٤٨٤٣)، ومسلم (١٤١٩).

(٢) رواه أبو داود (٢٠٩٣)، والنسائي (٣٢٧٠).

٢

أن يسخرج المتفقهُ فرقين بين (البكر، والثيب) في الأحكام.
فصل الشرط (الثاني : رضاهُما)/عند قول المؤلف: «(وهو)، أي: الإذن (ضمانُ البكر) ولو ضحكت أو بكت».

رقم النشاط

٧٧٥

في كتاب النكاح فروقٌ بين البكر والثيب، استخرج اثنين منها.

تخريج الفروع على
الأصول

أن يحرر المتفق مذهب الحنابلة
في مسألة اقتضاء النهي الفساد،
تخريجاً على الفروع المعطاة.

فصل «الشرط» (الثالث):
«الولي...» .

٥

رقم النشاط

٧٧٦

اقتضاء النهي للفساد من المسائل المختلف فيها بين العلماء،
وحثيات الاختلاف، وطرائقه متعددة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- أن النهي إما أن يكون متجهاً إلى ذات المنهي عنه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا
الزَّيْنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]، أو إلى وصفه الملازم له، كنهى النبي ﷺ عن الصلاة في
المقبرة، أو إلى أمر خارج عن الفعل، كالنهي عن الغضب، بالنسبة إلى الصلاة في
الدار المغصوبة.

- أن المنهي عنه قد يكون عبادة، وقد يكون معاملة، وقد يكون غير ذلك من
أبواب اللباس والأطعمة، وقد يكون في باب الآداب والفضائل.

والمشهور من مذهب الحنابلة أن النكاح بلا ولي، والصوم يوم العيد، والبيع بعد
النداء الثاني يوم الجمعة، والصلاة في الدار المغصوبة، والنجش، وتلقي الركبان، كل
هذه الأمور منهي عنها، وهي محرمة من جهة الحكم التكليفي، ومن جهة الحكم
الوضعي فهي فاسدة سوى النجش، وتلقي الركبان.

- اعملوا حلقة نقاش في تحرير مذهب الحنابلة في مسألة اقتضاء النهي الفساد،
بالنظر لهذه الفروع، ملتفتين لما سبق تقديمه من حثيات الخلاف في المسألة.

أن يحرّر المتفقّه مذهب الحنابلة
في مسألة اقتضاء النّهي الفساد،
تخريجاً على الفروع المعطاة.

فصل «الشرط»
الوليّ...» .

(الثالثُ:

بناء المسألة الخلافية

ان يرتب المتفق عليه أحق الناس بتزويج
الحرّة حسب المذاهب الفقهية
تنازلياً.
فصل الشرط (الثالث: الولي)./ عند
قول المؤلف: «ويقدم أبو المرأة» الحرّة
(في إنكاحها)....».

٤

رقم النشاط

٧٧٧

رتب هؤلاء في أحقية الولاية في النكاح حسب المذاهب الفقهية
الأربعة: الأب، وصي الأب، الجد لأب، الابن، الأخ الشقيق، الأخ
لأب، ابن الأخ الشقيق، ابن الأخ لأب^(١).

	الحنابلة		الشافعية		المالكية		الحنفية

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٦٨).

أن يقارن المتفق عليه بين المسائل المعطاة ويميّز بينها.
 نهاية فصل «الشرط» (الثالث: الولي...)».

٣

رقم النشاط

٧٧٨

جاء في زاد المستقنع: «ويُقدّم أبو المرأة في إنكاحها، ثمّ وصيّهُ

فيه، ثمّ جدّها لأبٍ وإنّ علا، ثمّ ابنها، ثمّ بنوه وإنّ نزلوا، ثمّ أخوها

لأبوين، ثمّ لأبٍ، ثمّ بنوهما كذلك، ثمّ عمّها لأبوين، ثمّ لأبٍ، ثمّ بنوهما كذلك، ثمّ

أقرب عَصَبَةٍ نسبٍ كالإرث، ثمّ المولى المنعم، ثمّ أقرب عصبتِه نسبًا، ثمّ ولاءٍ، ثمّ

السُّلطان».

- قارن بين من يقدّم في ولاية النكاح، ومن يقدّم في الإرث بالتعصيب.

- مبينًا أوجه الاتفاق والاختلاف.

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يستخرج المتفقَّه ضابط العضل الناقل لولاية التزويج من كلام المؤلف.
نهاية فصل «الشرط» (الثالث: الولي...)».

٣

رقم النشاط

٧٧٩

- استخرج من كلام البهوتي رحمه الله ضابط العضل الذي تنتقل به ولاية التزويج من الولي الأقرب إلى الأبعد.
- هل يشترط في العضل أن يتكرر مراراً حتى تنتقل الولاية للأبعد؟
- ما فائدة قول البهوتي: «ويفسق به إن تكرر»؟

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في نهاية فصل «الشرط» (الثالث: الولي...)» .
المسألة المعطاة.

رقم النشاط

٧٨٠

فاطمة امرأة مصابة بمرضٍ أضعف عقلها ضعفاً شديداً من حين ولادتها، وهي ثرية نظراً لإرثها من زوجها المتوفى، ولها أب، وابن، وأخ.

ويعرف عن الأب أنه مسرف، ويستعمل الأموال في المحرمات، كما يعرف عنه أن يواظب على الحضور مبكراً إلى المسجد، ويصل أقاربه، وأنه لا يزوج إلا المصلح، وقد أوصى بأن تكون الولاية على فاطمة لأخيها.

ويُعرف عن الابن أنه بارع في حفظ الأموال واستثمارها، فأصبح يملك أموالاً طائلة، وقد أدّى ذلك لأن يترك الرفقة الصالحة، ويتأخر في الصلوات، ويترك بعض الواجبات.

ويعرف عن الأخ الصلاح في الدين والمال؛ فهو ممن يأمنه الناس على أموالهم، وهو ممن لا يقترب المحرمات، ويداوم على السنن.

- تأمل في الواقعة السابقة، ثم بين من هو أحق بولاية النكاح وفقاً للمذهب، وانقل شاهد ما تذكر من كلام المؤلف.

أن يبين المتفقّهُ الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة.

نهاية فصل «الشرط (الثالث:
الولي...)».

٣

- ماذا لو طالب أخوها بالحجر على أبيهما، وأثبت أن الأب لا يحسن التصرف في ماله؛ فحكم القاضي بالحجر عليه بعد ثبوت ذلك، ثم أصرَّ الأب على طلبه بأن يكون ولياً على ابنته ولاية النكاح، فمن المستحقُّ لولاية النكاح؟

مرّ بك مصطلح (الرشد) في أكثر من باب في كتاب الرّوض المربع.
- استحضر معنى الرشد في بابي الحجر والنكاح، ثمّ قارن بين المعنيين.

- معنى الرشد في باب الحجر:

- معنى الرشد في كتاب النكاح:

- المقارنة بين المعنيين.

أن يحرّر المتفقّه رأي الجمهوريّة
المسائل المعطاة.
فصل الشّرط (الرّابع: الشّهادة)/
عند قول المؤلّف: «(إلاّ بشاهدين
عدلين) ولو ظاهراً...»

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٧٨٢

بيّن رأي المذاهب في قبول شهادة هؤلاء في عقد النكاح، واستخلص رأي الجمهور فيها^(١):

المذهب	رجل وامرأتين	رجلين غير مسلمين	صبيين	عبدین
الحنفية				
المالكية				
الشافعية				
الحنابلة				
الجمهور				

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٦٩).

أن يستخرج المتفقَّه الفروع المبنية
على القاعدة الأصولية المذكورة،
وبيِّن رأي المؤلِّف فيها.

نهاية فصل الشرط (الرابع؛
الشهادة).

٣

رقم النشاط

٧٨٣

بعد دراستك لما تقدَّم من أركان النكاح وشروطه:

- استخرج الأحكام الفقهيَّة المبنية على مسألة: (اقتضاء النهي
الفساد).

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	عند قول المؤلف: «(و) تحرم أيضا الرِّبَائِبُ وهُنَّ (بَنَتُهَا)».	ان يبرّر المتفقّه ترك أهل العلم العمل بمفهوم الشرط في المسألة المعطاة.	الاستدلال والاستنباط

رقم النشاط

٧٨٤

قال الله تعالى في ذكر المحرّمات: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣].

وظاهر الآية أنّ من شرط تحريم الرّبيبة أن تكون في حجر الزوج، ومفهوم الشرط أنّها إن لم تكن كذلك فلا تحرم عليه.

- لِمَ لم يعمل الفقهاء بمفهوم هذا الشرط؟

أن يستخرج المتفقَّه العلة من كلام المؤلف، ثم يحزرها، ويستدل لصحتها .
فصل في الضرب الثاني من المحرمات/ عند قول المؤلف: «(و) كذا (المُسْتَبْرَأَةُ مِنْ غَيْرِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ تَكُونَ حَامِلًا...».

ذكر المؤلف ﷺ حرمة نكاح المعتدة، واستدل بالآية، ثم قال: «(و) كذا (المُسْتَبْرَأَةُ مِنْ غَيْرِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ تَكُونَ حَامِلًا؛ فَيُفْضِي إِلَى اختلاط المياهِ واشتباهِ الأنساب».

- مِيز العلة (مناط الحكم) عن الحكمة في كلام المؤلف.
- ثم استدل لصحة هذا المنط بآية أو حديث، محرراً وجه الدلالة.

أن يستخرج المتفق عليه حكمًا فقهيًا في
المسألة المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية فصل في الضرب الثاني من
المحرمات...

٥

رقم النشاط

٧٨٦

تزوج فهد فاطمة في ١٤١٥/١/٢ هـ.

ثم في ١٤١٧/١/٣ هـ رزقا بمولودة سُميت به (هند)، وقد أرضعتها
جارتهم مريم مع ابنة لها اسمها (منى).

ثم في عام ١٤٢٢ هـ أصيب فهد بمرض عقلي، وأصبح يجنُّ في كلِّ يومٍ أكثر من
ساعة.

ثم في ١٤٣٦/٣/٥ هـ أراد (سعد) -أحد أصدقاء فهد المقرَّبين- التقدُّم إلى خطبة
هند، ولرغبته الشديدة في الزواج منها، ولأنَّه غلب على ظنه إجابتهم له، فإنَّه نظر إليها
دون إذنها، أو إذن وليها، ثم بلغه أنَّ رجلًا اسمه (خالد) قد سبقه إلى خطبتها، ولكن
لم يعلم إجابتهم له، فتقدَّم سعد لخطبتها، فزار جدَّها وأبلغه برغبته بنكاح هند،
فاستأذن هندًا، فأذنت؛ فتزوَّجها في ١٤٣٦/٦/١ هـ.

ثم توفيَّ سعد بعد العقد مباشرة -قبل الدُّخول والوطء- فاعتدت هندُ عدَّة الوفاة.
ثم في أثناء العدَّة قال لها رجلٌ اسمه (ماجد): (أريد أن تكوني زوجة ثانية لي)،
فرفضت ذلك؛ لكونه رجلًا متزوَّجًا.

ثم في ١٤٣٧/١/٥ هـ تزوَّجها رجلٌ اسمه ناصرٌ بإذنها، وبولاية جدَّها، ثم خلا بها
ووطئها، ثم طلقها، وفي أثناء عدتها تزوَّج منى.

تأمل في الواقعة السابقة، ثمَّ أجب على الاستفسارات الآتية:

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٥	نهاية فصل في الضرب الثاني من المحرمات...	أن يستخرج المتفق عليه حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

- هل يحقُّ لفاطمة أو لوليِّها فسخ نكاحها نظرًا لكون زوجها مصابًا بالمرض المذكور؟ مع التعليل.

- ما حكم نظر سعدٍ لهندٍ؟ وما حكم خطبته إياها؟

- ما حكم فعل ماجدٍ؟ وما الدليل على ذلك؟

- لو قام جدُّ هندٍ بتزويجها بإذنها في ١٤٢٥ هـ فما حكم عقد النكاح؟ مع التعليل.

- ما حكم زواج ناصرٍ بمنى؟ وما الدليل؟

أن يستخرج المتفق عليه حكمًا فقهيًا في
المسألة المعطاة.

نهاية باب المحرمات في النكاح.

٣

رقم النشاط

٧٨٧

من خلال دراستك لكتاب النكاح بيّن حكم ثبوت الحرمة،
والمحرمة فيما يلي:

- بنت زوجته التي خلى بها ولم يطأها.

- أم الموطوءة بشبهة.

- بنت المزني بها.

- أم الزوجة من الرضاع.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب المحرمات في النكاح.	أن يستخرج المتفق عليه صيغ العموم التي استدل بها المؤلف في باب المحرمات في النكاح.	تخريج الفروع على الأصول

رقم النشاط

٧٨٨

استدل المؤلف ﷺ بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة على تحريم ما ذكر من محرمات النساء في النكاح، كل دليل منها يشتمل على صيغة عموم واحدة، أو أكثر.

- تأمل في هذه الأدلة، واستخرج ما فيها من صيغ العموم.
- ثم دوّن أمام كل صيغة النصوص التي جاءت مشتملة عليها.

أن يبيّن المتفقّ على الحكم الفقهيّ في
المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب المحرمات في النكاح

٣

رقم النشاط

٧٨٩

تأمّل في الواقعة الآتية، ثمّ أجب على الاستفسارات الواردة بعد ذلك:

تزوَّج خالدٌ هنداً في عام ١٤١٠ هـ وقد وعد خالدٌ أمّ هندٍ بأنّه سيحجُّ بها.
في عام ١٤١٢ هـ رزقا بمولودٍ، سُمّي بسعيدٍ.
في عام ١٤١٥ هـ تبَيَّن أنَّ هنداً أختٌ لخالدٍ من الرضاع؛ ففترقا.
في عام ١٤١٧ هـ تزوَّج أنس هنداً.
في عام ١٤٢٠ هـ رزقا بمولودةٍ، سُمّيت بمُنَى.
في عام ١٤٣٦ هـ أراد خالدٌ أن يوفّي بوعدِه لأمّ هندٍ.
- هل يجوز أن يكون خالدٌ محرماً لأمّ هندٍ؟ ولمّ؟

- وهل يجوز له أن يتزوَّجها؟ ولمّ؟

- هل يجوز أن يكون خالدٌ محرماً لمنى؟ ولمّ؟

- هل يجوز له أن يتزوَّجها؟ ولمّ؟

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	عند قول المؤلف: «والمعتبر من الشروط ما كان في صلب العقد...»	أن يخرج المتفقه الفرع المذكور على القاعدة الأصولية المناسبة.	تخريج الفروع على الأصول

رقم النشاط

٧٩٠

ذكر المؤلف ﷺ أن المرأة لو اشترطت طلاق ضررتها صحَّ الشرط وكان لازماً.

- خرَّجوا هذا الفرع على القاعدة الأصولية التي تناسبه.
- وبين هل اطردها الحنابلة في هذه القاعدة.

ان يحل المتفق النص المذكور
ليستنبط منه حكماً من احكام
الرجعية.

عند قول المؤلف: «فليس للزوج
فكه بدون إبانيتها».

٣

رقم النشاط

٧٩١

قال المؤلف رحمته الله: «فليس للزوج فكه بدون إبانيتها».

- كيف يمكن استنباط حكم للرجعية في هذه المسألة من خلال
النص السابق؟

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	عند قول المؤلف: «(وَإِذَا زَوَّجَهُ وَلَيَّتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ)....».	أن يستخرج المتفقَّه ضابط نكاح الشُّغار من كلام المؤلف.	استخراج الضوابط الفقهية

رقم النشاط

٧٩٢

- استخرج ضابط نكاح الشُّغار من كلام المؤلف ﷺ.
- ثمَّ استدَلَّ له.
- ثمَّ انقده.

بناء المسألة الخلافية

صحيحة

ان يصوغ المتفقه المسألة المعطاة
وَفُقِّ الاتِّجاهات الفقهية بعبارة
عند قول المؤلف: «(وَإِذَا زَوَّجَهُ
وَلَيْتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ) ...».

٤

رقم النشاط

٧٩٣

زَوَّجَ رَجُلٌ ابْنَتَهُ لِآخَرٍ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتَهُ بغير صَدَاقٍ بَيْنَهُمَا.
وبعد الدُّخُول، اشتهكت إحدى الزَّوجَات إلى القاضي، تطلب فسخ
النِّكَاح.

- كَوْنُوا مَجْمُوعَاتٍ.

- تَبْحَثُ كُلُّ مَجْمُوعَةٍ عَنْ حُكْمِ الْقَاضِي عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ.

- ثُمَّ تَعِيدُ صِيَاغَةَ الْمَسْأَلَةِ وَفُقِّ الْإِتِّجَاهَاتِ الْفَقْهِيَّةَ^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٧٠).

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٣

ان يصوغ المتفق ضابطاً مبيّناً
لحدود تصرفات الولي في تزويج
موليته إذا كان الزوج معيباً، ويطبّق
ذلك على ثلاثة أمثلة واقعية.
.....

فصل (و) القسم الثاني يختص
بالمرأة/ عند قول المؤلف: «فإن
رضيت العاقلة الكبيرة مجبوبة

استخراج الضوابط
الفقهية

رقم النشاط

٧٩٤

جاء في الرّوض المربع: «فإن رضيت العاقلة الكبيرة مجبوبة أو عنيّة،

لم تُمنع؛ لأنّ الحقّ في الوطء لها دون غيرها، بل يمنعها وليها العاقد

من تزوّج مجنون ومجنون وأبرص؛ لأنّ في ذلك عاراً عليها وعلى أهلها وضرراً

يُخشى تعديّه إلى الولد. ومتى تزوّجت معيباً لم تعلّمه ثمّ علّمت العيب بعد عقد

لم تجبر على فسخ. أو كان الزّوج غير معيب حال العقد ثمّ حدث به العيب بعده

لم يجبرها وليها على الفسخ، إذا رضيت به؛ لأنّ حقّ الولي في ابتداء العقد لا في

دوامه».

- استخراج من النصّ السابق ضابطاً يوضح حدود حقّ الولي في تزويج موليته

واستدامة عقد الزّواج إذا كان الزّوج معيباً.

- وطبّق ذلك على ثلاثة أمثلة من الواقع.

ان يتمرن المتفقه على الرجوع إلى مصادر المذهب الحنبلي لمعرفة الخلاف المذهبي.

نهاية باب الشروط والعيوب في النكاح.

٤

رقم النشاط

٧٩٥

قال صاحب الرّوض رحمه الله في باب الشّروط والعيوب في النّكاح: «(أو قال) وليّ: (زوّجتك إذا جاء رأس الشّهر، أو إن رضيت أمّها)، أو نحوه ممّا علّق فيه النّكاح على شرط مستقبل، فلا ينعقد النّكاح». في المذهب رواية أخرى بصحة النكاح المعلق على شرط مستقبل.

- من ذكر هذه الرواية؟

- ومن قال بها من الحنابلة؟

- وما المعتمد عند المتأخرين؟

- اذكر ما رجعت إليه من المصادر.

١

أن يبيّن المتفقّ الفرق بين المسألتين
بعبارة صحيحة.
نهاية باب الشروط والعيوب في
النكاح.

التفريق الفقهي

رقم النشاط

٧٩٦

- ما الفرق بين فسخ النكاح من أجل العيب قبل الدُّخول وبعده؟

أن يستخرج المتفقَه حكمًا قضائيًا
في المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر
في الحكم.

نهاية باب الشروط والعيوب في
النكاح.

٣

رقم النشاط

٧٩٧

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم بين الحكم القضائي تجاه طلب
كل من المتداعيين.

قالت المدّعية: أنا هندٌ وقد خطبني المدّعى عليه صالحٌ قبل ثلاثة
أشهر، وأنا بكرٌ، فاستأذني أبي في إجابة خطبته، وفي عقد النكاح، فأذنت واشترطت
على الخاطب ما يلي:

١- أن يكون المهر قدره: (٢٠٠,٠٠٠ ريال).

٢- وأن يأتي بالمهر خلال شهرٍ من عقد النكاح، وإلا فإنَّ عقد النكاح يفسخ.
فزوجني أبي بمهر مثلي، وقدره: (٥٠,٠٠٠ ريال)، واشترط عليه الشرط الثاني،
ولم يستأذني أبي في تعديل الشرط الأوّل، فأنا لم أرض بقدر المهر مع أنني راضيةٌ
بعقد النكاح، ثم دخل بي، ومضى أكثر من شهرٍ على عقد النكاح، ولذا أطلب:
١- بالمهر المسمّى.

٢- وبإثبات فسخ عقد النكاح؛ لكونه لم يسلم لي ريالاً واحداً من المهر خلال
شهرٍ؛ تنفيذاً للشرط الثاني.

وبعرض ما ذكرته المدّعية على المدّعى عليه أفاد بصحّة جميع ما ذكرت، لكنّه
قال: ظننتها جميلةً، ولما دخلت بها تبين لي أنّها في غاية القبح، ولم يبلغني أبوها
بذلك؛ ولذا فإنني أطلب بفسخ عقد النكاح.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب الشروط والعيوب في النكاح.	أن يستخرج المتفقَّه حكمًا قضائيًا في المسألة المعطاة، مُبرِّرًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

- ما الحكم القضائي تجاه طلبي المدعية؟ مع التَّسبيب.

- وما الحكم القضائي تجاه طلب المدعى عليه؟ مع التَّسبيب.

تخريج الفروع على
الأصول

ان يقارن المتفق عليه بين التقرير
الأصولي للحنابلة في قاعدة اقتضاء
النهي الفساد والتطبيق الفقهي لها
في كتاب النكاح.

نهاية باب الشروط والعيوب في
النكاح.

٤

رقم النشاط

٧٩٨

قاعدة اقتضاء النهي الفساد من القواعد الأصولية المهمة، والتي
وقع فيها اختلاف بين أهل العلم، ولها تطبيقات كثيرة في أبواب
العبادات، والمعاملات المالية، وفي النكاح أيضًا.

- استخرج من كتاب النكاح مسألتين ورد فيهما نهْي، ويُن المذهب فيهما من
حيث الصحة والفساد.

- ثمَّ قارن ذلك بالتقرير الأصولي للحنابلة في هذه القاعدة، متنبِّها لما احتفَّ
بالفرعين المستخرجين من قرائن^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٧١).

أصبحت مأذون أنكحة، واستدعيت لعقد نكاح، وكان الخاطب
طالبًا في كلية الطب، وكانت المخطوبة معلّمة بمدرسة في مدينة
الرياض، فاشتريت:

١- ألا يتزوج عليها.

٢- وألا تزيد مدة النكاح على عشر سنوات.

واشترط الخاطب:

١- ألا ينفق عليها.

٢- وألا تتوظف خارج مدينة الرياض.

- ما حكم كل شرط؟ ومدى أثره إذا كان فاسدًا في إبطال عقد النكاح؟

أن يستخرج المتفق عليه حكماً فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب نكاح الكفار.

٢

رقم النشاط

٨٠٠

تأمل في الواقعة الآتية، ثم أجب على الاستفسارات الواردة عليها:

- عُيِّنَ مديرًا للمكتب الدعوة في حيِّكم، فأَتاك رجلٌ يبشِّرُك بأنَّ سائقه الكافر قد أعلن إسلامه، ولديه زوجة نصرانية، وله منها أربعة أبناء، وقد ظهر لك من خلال حوارك مع السائق - حديث العهد بالإسلام - بواسطة المترجم أنَّه لا يوجد عقد نكاح صحيح بينهما وَفَّقَ الشروط الشرعية، وأنَّ الزَّواج كان مبنياً على عقدٍ وَفَّقَ النظام السائد عندهم، وتبيَّن لك أنَّ مهرها كان عبارةً عن ألف قارورة خمر، وأنَّها قد استلمت ذلك، وباعته في السُّوق بقيمته، وهي: (١٠٠,٠٠٠ ريال)، مع أنَّ مهر مثيلاتها لا يتجاوز: (٢٠,٠٠٠ ريال)، وقد عرض الإسلام على زوجته، فأبت ذلك.

- ما حكم نكاحهما بعد إسلامه؟

- ماذا لو لم تقبض زوجته المهر، فماذا يجب لها؟

تزوج هندوسيّ نصرانيّة، على مهرٍ قدره: (٢٠,٠٠٠) ثمّ أسلم قبل
الدُّخول.

- ما حكم هذا النِّكاح؟ وما الدَّلِيل؟

- وهل يثبت لها نصف المهر؟

- لو لم يسلم لكنّه طَلَّقها قبل الدُّخول، فهل يثبت لها نصف المهر؟

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يقارن المتفق عليه بين ضابط المال
وضابط ما يصح أن يكون صداقاً في
النكاح. عند قول المؤلف: «(وإن صدقها
تعليم قرآن) ...».

٣

رقم النشاط

٨٠٢

تكلم المؤلف ﷺ في باب الصداق عما يصح أن يكون صداقاً في
النكاح.

- استخراج ضابط ما يصح أن يكون صداقاً من كلام المؤلف.
- ثمَّ قارن بينه وبين ضابط المال الذي تقدّم في صدر كتاب البيوع، في قول المؤلف: «إنَّ المال عينٌ مباحة النفع بلا حاجة»، مبرزاً في هذه المقارنة أيَّ الضابطين أعم، وما الذي يدخل في أحدهما ولا يدخل في الآخر.

التفريق الفقهي

ان يبين المتفق عليه سبب التفريق بين المسألتين المذكورتين.

عند قول المؤلف: «(وإن أصدقها تعليم قرآن لم يصح...)».

٣

رقم النشاط

٨٠٣

قال المؤلف: «(وإن أصدقها تعليم قرآن لم يصح الإصداق...)»

لقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] ... بل يصح أن

يصدقها تعليم معين من فقه، وأدب، كنجوى، وصرف، وبيان، ولغة، ونحوها، وشعر مباح معلوم، ولو لم يعرفه، ثم يتعلمه ويعلمها، وكذا لو أصدقها تعليم صنعة، أو كتابة، أو خياطة ثوبها، أو ردقنها من محل معين.

قرر المؤلف أنه لا يصح أن يصدقها تعليم قرآن، بينما أجاز أن يكون المهر تعليم فقه.

- فما وجه التفريق بين المسألتين؟

أن يقارن المتفق ما ذكره المؤلف في الروض المربع بما ورد في ثلاثة كتب من كتب الحنابلة في المسألة المعطاة.
عند قول المؤلف: «(وإن أصدقها تعليم قرآن لم يصح)».

رقم النشاط

٨٠٤

قال صاحب الروض رحمته الله في باب الصداق: «(وإن أصدقها تعليم قرآن لم يصح) الإصداق؛ لأن الفروج لا تستباح إلا بالأموال؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] وروى النجاد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً على سورة من القرآن، ثم قال: «لا تكون لأحد بعدك مهراً»، (بل) يصح أن يصدقها تعليم معين من (فقه وأدب)».

- راجع المسألة في ثلاثة كتب من كتب الحنابلة، ثم قارن بين ما وجدته فيها حول المسألة مع ما ورد في الروض، ثم دوّن خلاصة ما وصلت إليه.

أن يسخرج المتفقّه ثلاث مسائل
ذكر فيها المؤلّف تفريقاً فقهياً
مبيناً سبب التفريق بينها في الحكم.
فصل (وإن أصدقها ألفاً إن كان
أبوها حياً).

التفريق الفقهي

رقم النشاط

٨٠٥

أشار البُهوتي رحمه الله في باب الصداق إلى عددٍ من الفروق بين مسائلٍ
متشابهة في الصورة.
- اذكر ثلاثة منها، مبيناً وجه التفريق بينها في الحكم.

أن يبين المتفقّ الحكم القضائي في
المسألة المعطاة.

نهاية فصل (وإن صدّقها ألفاً إن كان
أبوها حياً وألفين إن كان ميتاً).

٢

رقم النشاط

٨٠٦

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم أصدر الحكم القضائي تجاه
طلب المدّعية:

عائشة امرأة متزوجة من عام ١٤٢١ هـ وقد رزقت بخمسة أبناء، وبعد هذه
المدّة الطويلة، رفعت دعوى تطالب فيها بمهرها المسمّى في عقد النّكاح، وقدره:
(٤٠,٠٠٠ ريال)، فبيّن الزوج أنّهما اتّفقا في العقد على التّأجيل، فأقرّت بذلك،
وطلبت من فضيلة القاضي إلزام زوجها بتسليم المهر، أو ضرب مدّة لتسليمه.

ان يبين المتفق عليه الحكم القضائي في
المسألة المعطاة.
نهاية فصل (وان اصدقها ألفاً إن كان
أبوها حياً وألفين إن كان ميتاً).

رقم النشاط

٨٠٧

أخذ (خالد) سيارة جاره؛ لكي يذهب بها إلى مكان عقد النكاح،
وتقدر قيمة السيارة بـ (٤٠,٠٠٠ ريال)، ثم لما تزوج (حصّة)، قال
لها: مهر هذه السيارة، وهي لا تعلم أنه لا يملكها، ثم خلاها، وبعد النكاح بأشهر،
تبين لها أنه لا يملك السيارة؛ فطالبت به بمهر المثل، فرفض ذلك، فأقامت دعوى قضائية
تطالب فيها بمهر المثل.

- ما الحكم القضائي تجاه طلب المدّعية؟ مع العلم بأن مهر مثيلاتها
(٦٠,٠٠٠ ريال).

أن يستخرج المتفقَ حكمًا قضائيًا
في المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر
في الحكم.
فصل (وتملكُ المرأة) جميع
(صداقها بالعقد)

٢

رقم النشاط

٨٠٨

تأمَّل في الواقعة القضائية الآتية، ثمَّ أصدر الحكم القضائيَّ تجاه
طلب المدَّعية، مع التَّعليل:

تزوَّج خالدٌ بهنْد، ثمَّ توفيَّ بعد العقد مباشرةً، فرفعت هندُ دعوىً قضائيةً تطالب
الورثة بمبلغ قدره: (١٠٠,٠٠٠ ريال) على أنَّه مهرٌ لها.
فأجاب الورثة:

- بأنَّ مورِّثهم لم يخل بها.
- وأنَّ المهر قدره: (٥٠,٠٠٠ ريال)، كما هو المعتاد.
- وأنَّها قد استلمته.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	فصل (وتملك المرأة) جميع (صداقها بالعقد).	أن يصوغ المتفق ضابط ما يلحق بالمهر بصورة صحيحة.	استخراج الضوابط الفقهية

رقم النشاط

٨٠٩

ذكر المؤلف ﷺ في مسائل الصداق بعض الأمور التي تلحق بالمهر وأمرًا لا تلحق به.

- استخرج ضابطًا لما يلحق بالمهر.
- مثل بمثاليين لا ينطبق عليهما هذا الضابط.

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يستخرج المتفق ضابط المسائل
المعطاة من كلام المؤلف.

فصل (يصح تفويض البضع)/
عند قول المؤلف: «(فلها المتعة
بقدر يسر زوجها وعسره)».

٢

رقم النشاط

٨١٠

من المصطلحات التي ترد في أبواب النكاح:

١ - مهر المثل.

٢ - المتعة.

- استخراج ضابطاً لهذا المال المدفوع، وضابطاً لمن يعطى له.

أن يبرز المتفقه الفرق بين المسائل
المعطاة بعبارة صحيحة.

فصل (يصح تقويض البضع)/
عند قول المؤلف: «وكذا
المسمى يتقرر بذلك، ويتنصف
المسمى...».

٢

رقم النشاط

٨١١

المهر إما يتقرر، أو يتنصف، أو يسقط.
- وضح الفرق بين هذه الحالات مع ذكر أمثلة لها.

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في
المسألة المعطاة، مُبرِّزًا المعنى المؤثر في
الحكم.
نهاية فصل (يصحُ تفويضُ
البُضعِ).

٢

رقم النشاط

٨١٢

تأمل في الواقعة الآتية، ثمَّ أجب على أسئلة المستفتي، معلاً ما

تذكر.

قال المستفتي: كان عندي أربع زوجاتٍ، فطلّقت إحداهن طلاقاً واحداً، ونكحت
زوجةً أخرى قبل انقضاء عدّة مطلقتي، وأنا أجهل بحرمة ذلك، فلمّا علمت بحرمة
طلّقتهَا، وقد كنت وطّتها.

- فما حكم نكاحي؟

- وما حكم طلاقي؟

- وهل يثبت لها شيءٌ من المهر؟

تأمل في الواقعة الآتية، ثمَّ أجب على الاستفسارات الواردة عليها:

تزوَّج خالدٌ مريمَ بمهرٍ قدره: (٦٠,٠٠٠ ريالٍ)، ثمَّ خلا بها، ولم
يطأها، ثمَّ طلقها ثلاث طلاقاتٍ؛ ليتزوَّج ابنتها هندًا. ثمَّ بعد الطَّلاق
تبيَّن له أنَّ منى - أخت مريم - هي الأفضل له من هندٍ - بنت مريم -؛ فتزوَّجها بعد
الطَّلاق بنصف شهرٍ.

- هل يثبت لمريم المهر؟ وما قدره؟

- وهل عليها العدة؟

- فما حكم زواجه من هندٍ؟

- ما حكم زواجه من منى؟ ولم؟

تحليل النص الفقهي

أن يستنبط المتفقه الحكم المطلوب من كلام المؤلف.

عند قول المؤلف: «تُسَنُّ الوليمة بعقدٍ بشاةٍ فأقلُّ».

٢

رقم النشاط

٨١٤

قال المؤلف رحمته الله: «تُسَنُّ الوليمة بعقدٍ بشاةٍ فأقلُّ».

من خلال النص السابق:

- ما رأيك في حكم الوليمة بأكثر من شاةٍ؟

- بيِّن وجه دلالة كلام المؤلف عليه.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٥	عند قول المؤلف: «(تُسَنُّ) الوليمةُ بعقدٍ (بشاةٍ فاقِلٌ) مَنْ شاةٍ...».	أن يستنبط المتفقَّه مقاصد مشروعية الوليمة، ويبين ارتباطها بالضروريات الكبرى.	ربط المسائل بمقاصد الشريعة

رقم النشاط

٨١٥

ذكر المؤلف رحمه الله مشروعية الوليمة؛ لأمر النبي ﷺ بها، حين قال لعبد الرحمن بن عوف رحمه الله: «أَوَّلُكُمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(١)، ولفعله ﷺ كما في حديث أنس رضي الله عنه^(٢).

- استنبط المقاصد الخاصة التي شرعت الوليمة لأجلها، مراعيًا في ذلك أحكام الوليمة التي ذكرها المؤلف، من استحباب إقامتها، ووجوب إجابة الدعوة إليها دون الأكل من طعامها، واستحباب إعلان النكاح وضرب الدف فيه للنساء، وغير ذلك مما ذكره.

- ثم بين ارتباط هذه المقاصد بالضروريات الخمس الكبرى.

(١) رواه البخاري (٢٠٤٩)، ومسلم (١٤٢٧).

(٢) رواه البخاري (٥٣٨٧)، ومسلم (١٣٦٥).

أن يستخرج المتفقَ حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «(فإن دعاهُ الجفلى) ... (أو) دعاهُ (في اليوم الثالث)؛ كرهتُ إجابتهُ».

يُنّ حكم إجابة الدعوات التالية بناءً على كلام المؤلف ﷺ، معللاً

ما تذكر:

- دعا زيدُ زملاءه في العمل إلى حضور وليمةٍ أقامها بمناسبة زواج ابنه، برسالةٍ نصيَّةٍ أرسلها على (مجموعة تواصلٍ) موجودةٍ في أحد برامج المراسلة، والتي تعمل على الهواتف المحمولة.

- دعا خالدُ ابن عمه محمدًا برسالةٍ نصيَّةٍ أرسلها إليه على هاتفه المحمول برقمه الخاصّ به.

- سعدٌ يقيم في تبوك، وقد أقام وليمة عرسٍ فيها، ودعا صديقه القديم عادلاً، الذي كان قد صحبه أيام دراسته في الرياض، وهو من سكّان الرياض، ويشقُّ عليه السفر لحضورها.

تحقيق المناط

أن يستخرج المتفقَ حكماً فقهيًا في
المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في
الحكم.
عند قول المؤلف: «(فإن دعاء
الجفلى) ... (أو دعاء) (في اليوم
الثالث)؛ كرهت إجابته».

٣

- أراد صالح أن يتزوج امرأة أعجبت به ورضيها، لكن أمّه وأخواته كرهن ذلك، وأبين عليه أن يتزوج بها؛ لما علموا من حال أهلها، ثمّ إنه تزوّجها بعد ذلك ودعاهم إلى حضور وليمة عرسه، وهم كارهون لهذا الزواج جدًّا، فاعتذروا منه عن الحضور ولم يعذرهم.

- ذهب محمدٌ إلى الدراسة في الخارج، ثمّ إنه تزوج هناك بامرأة غير كتابيّة، ودعا أهله وأقاربه إلى حضور وليمة عرسه، فبيّنوا له حرمة فعله هذا، وأنّ نكاحه غير صحيح، لكنّه أصرَّ على إتمامه، وعلى دعوتهم للحضور.

أن يستخرج المتفقه ضابط وجوب إجابة الدعوة واستحبابها وتحريمها .
عند قول المؤلف: «(وتجب في أول مرة)؛ أي: في اليوم الأول (إجابة مسلم...)».

ذكر البهوتي رحمه الله أحكام إجابة الدعوة، والحكم التكليفي للإجابة قد يختلف من صورةٍ لأخرى.

- استخرج ضابطاً لوجوب إجابة الدعوة.
- استخرج ضابطاً لاستحباب إجابة الدعوة.
- استخرج ضابطاً لتحريم إجابة الدعوة.

التفريق الفقهي

أن يبرز المتفق عليه سبب التفريق بين المسائل المذكورة.

عند قول المؤلف: «(وإن علم) المدعو (به)، أي: بالمنكر (ولم يره ولم يسمعه)....».

٣

رقم النشاط

٨١٨

بيّن المؤلف ﷺ أن وجود المنكر في وليمة العرس يؤثر على حكم إجابة الدعوة إلى حضورها.

- اذكر الصور التي ذكرها المؤلف لوجود المنكر، وحكم كل صورة منها.
- ثم بيّن وجه تفريق المؤلف بينها في الحكم.

التعليل الفقهي

أن يبين المتفق عليه أثر الخلاف في
تعليل (النصوص الواردة في المعازف)
في حكم الصور المعاصرة ذات العلاقة.
عند قول المؤلف: «وَتَحْرُمُ كُلُّ
مَلْهَاةٍ سِوَى الدُّفِّ، كَمِزْمَارٍ
وَطَنْبُورٍ، وَجَنْجِكٍ، وَغُودٍ».

٤

رقم النشاط

٨١٩

- تأملوا النصوص الواردة في المعازف.
- هل تحريم المعازف تعبدية أم معقول المعنى؟
- وما الأثر الذي يترتب على كل واحد من الأمرين؟

ان يستنبط المتفقّ القرائن الصارفة عن الوجوب والتحريم التي اعملها الحنابلة في باب الوليمة.

نهاية باب وليمة العرس.

من قواعد المذهب في أصول الفقه: أن الأصل في الأمر والنهي
أنهما للإيجاب أو التحريم، إلا أن تأتي قرينة تصرفهما إلى الاستحباب
أو الكراهة.

- احصروا أحكام الكراهة والاستحباب الواردة في باب الوليمة، مما جاء فيه أمرٌ
أو نهي.

- ثمّ بينوا في كلّ حكمٍ منها: ما الصارف له عن الأصل عند الحنابلة؟

- ثمّ لخصّوا هذه القرائن الصارفة للأمر والنهي عن الجزم ممّا توصّلتُم إليه في
عبارات موجزة محرّرة.

أن يكتشف المتفقه التعليقات
الفقهية لأداب الأكل والشرب التي
ذكرها المؤلف.

نهاية باب وليمة العرس.

٥

رقم النشاط

٨٢١

ذكر الأصحاب جملةً من آداب الأكل والشرب في باب الوليمة،
ومنها ما استدلوا له بأدلة نقليّة، ومنها ما علّلوا له بتعليلاتٍ معنويّة،
ويمكن ردُّ هذه التعليقات في الجملة إلى أمرين:
١ - كون هذا الفعل يتضمن نفعاً أو ضرراً بالبدن.
٢ - كونه من كمال الأدب.
من خلال الجدول التالي:
- حدّد الأفعال التي يمكن إرجاعها إلى هذين التعليّلين.

من كمال الأدب	فيه نفع أو ضرر بالبدن

- استدللْ لهذين التعليين.

- هل هناك تعليلٌ آخر غير هذين التعليين يمكن أن تعللَ به أحكام هذه الآداب؟

أن يستنبط المتفقه القاعدة الأصولية التي بني عليها الفرعان المذكوران.
عند قول المؤلف: «يَلْزَمُ» كَلَامُ مَنْ (الرَّوَجِينَ الْعَشْرَةَ)، أَي: معاشرَةَ الآخر (بالمعروف).

٢

رقم النشاط

٨٢٢

مع زملائك في المجموعة، ناقشوا الفرعين التالين، ثم استنبطوا القاعدة الأصولية المناسبة التي بني عليها كل واحد من الفرعين:

الفرع	القاعدة الأصولية	الدليل
وجوب التقيد بطلاق السنة لمن أراد أن يطلق زوجته.		قوله تعالى: (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ).
وجوب العشرة بالمعروف بين الزوجين		قوله تعالى: (وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)

ربط المسائل بمقاصد الشريعة

٥

أن يستنبط المتفق عليه المقاصد الخاصة بأحكام عشرة النساء، ويبين ارتباطها بالمقصد الأعظم من النكاح. فصل (ويلزمه)؛ أي: الزوج (أن يبيت عند الحرة) ... عند قول المؤلف: «(وإن سافر فوق نصفها)؛ أي: نصف سنة...».

رقم النشاط

٨٢٣

شرع النكاح لتحقيق مقصد عظيم، وهو: حفظ العرض والنسل، وفي هذا الباب -باب عشرة النساء- ذكر المؤلف ﷺ أحكاماً مكملّة لذلك المقصد، تحافظ عليه، وتؤدي إليه.

- تأمل هذه الأحكام المنقولة من كلام المؤلف، ثم استنبط المقصد الخاص بكل واحد منها، ثم بين وجه ارتباطه بالمقصد العام للنكاح (حفظ العرض والنسل): «(ويحرّم مطل كل واحد من الزوجين بما يلزمه لـ) لزوج (الآخر، والتكره لبذله)».

«(وإذا تم العقد لزم تسليم) الزوجة (الحرة التي يوطأ مثلها... (إن طلبه)).»

«(وباشرها) ... (ما لم يضّر) بها، (أو يشغلها عن فرضي)».

٥

فصل (ويلزمه)؛ أي: الزوج (أن يبيت عند الحرة) ... عند قول المؤلف: «(وإن سافر فوق نصفها)؛ أي: نصف سنة...».

أن يستنبط المتفق عليه المقاصد الخاصة بأحكام عشرة النساء، ويبين ارتباطها بالمقصد الأعظم من النكاح.

ربط المسائل بمقاصد الشريعة

«(ويحرّم وطؤها في الحيض... و... الدبر)».

«(ويلزمه... أن يبيت عند الحرة ليلةً من أربع... ويلزمه الوطء إن قدر... كلّ ثلث سنة مرة)».

«(وإن سافر فوق نصفها)؛ أي: نصف سنة... (وطلبت قدومه وقدره لزمه)».

التفريق الفقهي

ان يبين المتفق عليه وجه تفريق المؤلف بين المسألتين المذكورتين.

فصل في القسم / عند قول المؤلف: «وَيَحْرُمُ أَنْ يَدْخُلَ إِلَى غَيْرِ ذَاتِ لَيْلَةٍ فِيهَا إِلَّا لضرورةٍ، وفي نهارها إلا لحاجة».

٣

رقم النشاط

٨٢٤

- لماذا فرّق المؤلف ﷺ بين الليل والنهار في مسألة الدخول إلى

غير ذات القسم؟

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

فصل في النشوز/ عند قول المؤلف: «والأولى من أهلكما بوكلائيهما في فعل الأصلح من جمع وتفريق...».

٣

رقم النشاط

٨٢٥

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم أصدر الحكم القضائي تجاه طلبات المدعي، معللاً ما تذكر:

يقول المدعي: أنا سعد بن خالد، تزوجت هنداً قبل سنة بمهر قدره: (٤٠,٠٠٠ ألف ريال)، وبعد زواجي، تبين لي أن المرأة لا تستجيب للأوامر، وتسيء العشرة، وتكرهني، وقد تكلفت لأجل زواجي هذا، من المهر، وطقم الذهب الذي أخذته، واستأجرت قصر أفرّاح، وغير ذلك، ثم بعد هذا كله تفاجأت بعنادها، وخرجها إلى بيت أهلها بدون إذني؛ لذا أطلب بفسخ النكاح، وإعادة كل المبالغ التي دفعتها. وقد صادق والد المرأة على صحة قول المدعي في كونها لا تستجيب لأوامر زوجها، وأرجع ذلك إلى كونها أصيبت بعين ليلة زواجها.

ان يطبق المتفقه القاعدة المذكورة
على خمسة فروع.
نهاية باب عشرة النساء.

تخريج الفروع على
الأصول

رقم النشاط

٨٢٦

- من القواعد الأصولية: (الواجب لا يترك لما ليس بواجب).
- طبق هذه القاعدة على باب عشرة النساء وطاعة الزوجة لزوجها.
 - ثم مع زميلك، اجمعاً خمسة فروع مندرجة تحت هذه القاعدة، ودونها.
 - ثم ناقشا تخريجكما.

عقد محمدٌ على صفيّة، وكانت قد اشترطت في العقد أن تبقى في بلدها؛ وذلك أنّها كانت تدرس، إلّا أنّ محمدًا قد قبل في وظيفة في بلدٍ آخر، فطلب منها السّفر معه إلى ذلك البلد، والدّراسة في جامعتها.

- فهل تلزمها موافقته؟

- ولماذا؟

أن يستخرج المتفقه ضابط المسائل
المعطاة من كلام المؤلف.

عند قول المؤلف: «مَنْ صَحَّ
تَبَرُّعُهُ، وَهُوَ الْحُرُّ الرَّشِيدُ غَيْرُ
الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ...».

١

رقم النشاط

٨٢٨

- استخراج من كلام المؤلف ﷺ في باب الخلع ما يلي:
- ١ - ضابط من يصحُّ بذله لعوض الخلع.
 - ٢ - ضابط إباحة الخلع.

أن يستخرج المتفق عليه سبب صرف المؤلف معنى الحديث من التحريم إلى الكراهة.

عند قول المؤلف: «والأى يكن حاجة إلى الخلع، بل بينهما الاستقامة...».

٣

رقم النشاط

٨٢٩

يقول المؤلف رحمه الله في حكم الخلع: «والأى يكن حاجة إلى الخلع، بل بينهما الاستقامة، (كُره، ووقع)؛ لحديث ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً: «أَيُّمَا امرأة سَأَلَتْ زوجها الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(١).
ظاهر الحديث التشديد في التحريم، وقد استدلل به المؤلف على الكراهة فقط.
- بين وجه ذلك، ببيان الصَّارف عنده عن التحريم إلى الكراهة.

(١) رواه أحمد (٢٧٧/٥)، وأبو داود (٢٢٢٦) والترمذي (١١٨٧) وابن ماجه (٢٠٥٥).

٣

أن يقارن المتفقَّه بين القولين من حيث الأثر المترتب على كل واحدٍ منهما من أربعة وجوه.
فصل (والخلع بلفظ صريح الطلاق أو كنايةه) .../ عند قول المؤلف: «(وإن وقع) الخلع (بلفظ الخلع، أو الفسخ، أو الفداء) ...».

رقم النشاط

٨٣٠

اختلف الفقهاء في الخلع، فقليل: هو فسخٌ، وقيل: طلاقٌ بائنةٌ.
مع مجموعتك، قارن بين القولين باعتبار الأثر المترتب عليهما.

وجه المقارنه	الخلع فسخٌ	الخلع طلاقٌ بائنةٌ

التفريق الفقهي

أن يبين المتفق عليه سبب التفريق بين المسألتين في الحكم بعبارة صحيحة.

فصل (والخلع بلفظ صريح الطلاق أو كناية به) ... / عند قول المؤلف: «(ويصح) الخلع (بالمجهول)؛ كالوصية».

٢

رقم النشاط

٨٣١

يصحُّ الخلع بالمجهول، ولا يصحُّ أن يكون المهر مجهولاً.

- ما سبب التفريق بين الصورتين؟

- وهل التفريق بينهما واجبة؟

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًّا في
المسألة المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في
الحكم.
نهاية (فصل) (والخلع بلفظ صريح
الطلاق أو كناية).
٢

تزوَّج (عبد العزيز) ابنة عمِّه (هندًا)، إلَّا أنَّها كرهته، ولم تطق العيش معه؛ فطلبت منه أن يطلقها، فامتنع؛ فاتَّجَهِت إلى المحكمة، وطلبت الخلع، فأمرها القاضي أن تردَّ عليه المهر، وأمر عبد العزيز أن يطلقها، فقال عبد العزيز: فسخت النِّكاح. ثمَّ أخذ المهر، وانصرف.
بعد مضيِّ ثلاث سنواتٍ تقدَّم عبد العزيز لخطبتها، فوافقت، وتمَّ العقد، ثمَّ حصلت بينهما خصومةٌ فطلَّقها طَلْقَتَيْن، ثمَّ أراد أن يراجعها.
- فهل له ذلك من خلال رأي صاحب الرُّوض، وتعليقه؟ ولماذا؟

تحليل النص الفقهي

أن يستخرج المتفقَ من كلام المؤلف أركان الخلع، وشروط صحته، وشروط جوازه من غير كراهة.

نهاية باب الخلع.

٤

رقم النشاط

٨٣٣

بعد دراستك لباب الخلع، استخرج من كلام المؤلف ﷺ في هذا

الباب ما يلي:

- أركان الخلع.
- شروط صحة الخلع.
- شروط جواز الخلع من غير كراهة.

أن يبين المتفق الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

تأمل في الواقعة الآتية، ثم أجب على الاستفسارات الواردة عليها:

صالح طالب جامعي، ويرغب في نكاح حصة؛ لكونها امرأة ثرية،

وتمتلك العديد من العقارات في مدينة الرياض، فخطبها، وبين لها أن راتبه الجامعي لا يتجاوز: (٨٥٠ ريالاً)، فهو غير قادر على توفير مبلغ نقدي ليكون مهرها، فضلاً عن توفير السكن الملائم لها؛ فوافقت على أن يكون مهرها هو إدارته لمكتبها العقاري لمدة سنة، واشترطت ألا يتزوج عليها، ففرح صالح بذلك، ولما تم العقد، أعد مائدة دعا إليها الأصدقاء، والمقرّبين.

وبعد مضي تسعة أشهر، ونظراً لطمع صالح في مالها، وعدم استجابتها لطلباته المتكررة بإعطائه شيئاً من مالها؛ قام صالح بالتضييق عليها، وقد دفعها ذلك لطلب الخلع، فخالعها بمبلغ قدره مئة ألف ريال.

أجب عما يأتي مع الاستدلال بما يناسب:

- ما حكم المهر المذكور في عقد النكاح؟

- ما حكم الشرط الذي اشترطته حصة من حيث الصحة والفساد، وما مدى تأثيره

على العقد؟

أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهيّ في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب الخلع.

٣

- ما حكم إجابة الصديق لهذه الوليمة؟

- ما حكم الخلع من حيث الصّحة والفساد؟

أنشطة كتاب الطلاق

تحليل النص الفقهي

أن يبين المتفق عليه ما في النص المعطى من كلام المؤلف من أحكام وعلل، ويبين تأثرها بالحاجة والضرر.

عند قول المؤلف: «(يُباح) الطلاق (للحاجة) ...».

٣

رقم النشاط

٨٣٥

قال المؤلف رحمه الله: «(يُباح) الطلاق (للحاجة)؛ كسوء خلق المرأة، والتضرر بها مع عدم حصول الغرض. (ويكره) الطلاق (لعدمها)؛ أي: عند عدم الحاجة؛ لحديث «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»^(١)، ولاشتماله على إزالة النكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها. (ويستحب للضرر)؛ أي: لتضررها باستدامة النكاح في حال الشقاق، وحال تحوُّج المرأة إلى المخالفة ليزول عنها الضرر، وكذا لو تركت صلاة، أو عفة، أو نحوهما، وهي كالرجل، فيُسنُّ أن تختلع إن ترك حقاً لله تعالى، (ويجب) الطلاق (للإيلاء) على الزوج المؤلّي إذا أبى الفیئة، (ويحرّم للبدعة) ...».

بعد قراءتك للنص السابق:

- حدّد الأحكام التكليفية الواردة فيه.
- ثمّ اربط كلّ حكمٍ منها بعلته.
- قارن بين مقام الحاجة ومقام الضرر في تلك الأحكام.

أن يبيّن المتفقّه ما في النصّ المعطى من كلام المؤلّف من أحكام وعلل، ويبيّن تأثرها بالحاجة والضّرر.

عند قول المؤلّف: «(يُباح) الطّلاق (للحاجة) ...».

٣

تخريج الفروع على
الأصول

ان يستنبط المتفقهُ القاعدة
الأصولية المشار إليها في كلام
المؤلف.

عند قول المؤلف: «(ويكرهُ) الطَّلَاقُ
(لعدمِهَا) أي: عند عدم الحاجةِ
...».

٤

رقم النشاط

٨٣٦

قال البُهوتِيُّ رحمه الله: «(ويكرهُ) الطَّلَاقُ (لعدمِهَا)، أي: عند عدم
الحاجة؛ لحديث «أبغضُ الحلالِ إلى الله الطَّلَاقُ»^(١)، ولاشتماله على
إزالة النِّكاحِ المشتملِ على المصالحِ المندوبِ إليها». مع أفراد مجموعتك:

- استنبطوا القواعد الأصولية التي يمكن أن يرجع إليها استدلال المؤلف.
- ثم قيّموا بناء المؤلف الحكم عليها.

(١) رواه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨).

تخريج الفروع على
الأصول

أن يستنبط المتفقه القاعدة
الأصولية المشار إليها في الكلام
المنقول. عند قول المؤلف: «(ويكره) الطلاق
(لعدمها)، أي: عند عدم الحاجة».

٤

رقم النشاط

٨٣٧

قال ابن قدامة رحمته الله: «ومكروه، وهو الطلاق من غير حاجة إليه.
وقال القاضي: فيه روايتان، إحداهما: أنه محرم؛ لأنه ضرر بنفسه

وزوجته، وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة إليه، فكان حراماً، كإتلاف
المال ولقوله رحمته الله: «لا ضرر ولا ضرار»^(١)».

- استنتج القاعدة الأصولية التي بنيت عليها رواية التحريم.

- ثمَّ قارن بين الروايتين من حيث موافقتها للأصول.

(١) أخرجه أحمد (٣١٣/١) وابن ماجه (٢٣٤١)

(٢) المغني (٣٦٣/٧).

ان يقارن المتفقَّه بين (السُّكران كرهاً، والسُّكران طوعاً) في المسائل المعطاة.

عند قول المؤلف: «(وعكسه الأثم)، فيقع طلاقُ السُّكران طوعاً...».

٢

رقم النشاط

٨٣٨

هل يقع الطلاق في الحالات التالية؟

- أكره رجلٌ على شرب الخمر؛ فنطق بكلمة الكفر بعدها.

- أكره رجلٌ على السُّكر، وطلّق زوجته.

- سكر رجلٌ برضاه، ثمّ باع بيته.

- تناول الخمر رجلٌ برضاه، ثمّ طلّق زوجته.

- تناول الخمر رجلٌ، ثمّ وهب سيّارته لصديقه.

- أكره رجلٌ على شرب الخمر، ثمّ اعترف بسرقة لسيّارة جاره.

- أكره رجلٌ على الخمر، ثمّ ظاهر من زوجته.

بعد التأمل في الإجابات السابقة، وضّح الفرق بين السُّكران كرهاً، والسُّكران طوعاً

في وقوع الطلاق، وسائر الأقوال والأفعال. وما سبب التفريق؟

أن يستخرج المتفقَّه ضابط الإكراه
الَّذِي لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ كَلَامِ
الْمُؤْتَفِّ.
عند قول المؤتف: «(ومن
أكره عليه)؛ أي: على الطلاقِ
(ظلمًا) ...».

- استخراج ضابط الإكراه الَّذِي لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ.
- ثمَّ أعد صياغته بعبارتك.

تحليل النص الفقهي

٢

ان يُبين المتفق كلام المؤلف بإعادة صياغته، وذكر الصور التي أشار إليها بمفهوم كلامه. عند قول المؤلف: «أو هدّده بأحدها»؛ أي: أحد المذكورات من الإيلام له....

رقم النشاط

٨٤٠

قال المؤلف رحمه الله: «أو هدّده بأحدها... قادر... يظنّ الزوج إيقاعه،

أي: إيقاع ما هدّده به، فطلق تبعاً لقوله لم يقع».

- بعد قراءتك لما ذكره البهوتي في طلاق المكره، أعد صياغة المسألة بأسلوبك، مورداً الصور التي لم يذكرها المؤلف بمنطوقه بل بمفهومه.

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في
المسألة المعطاة.
عند قول المؤلف: «(ويقع الطلاق)
بأننا لا الخلع (في نكاح مختلف
فيه) كِبلاً ولي».

ع

رقم النشاط

٨٤١

أراد ماجد أن يتزوج مريم، فوافقت على ذلك، لكنها أبلغته بأن أباه
قد يرفض ذلك، فاتفقا على الزواج دون علمه، فعقد النكاح بحضور
الشهود، وبدون علم أبيها، بمهر قدره: (٣٠,٠٠٠ ريال)، ثم بعد أن خلا بها طلقها؛
فرفعت مريم دعوى قضائية تطالب فيها بالمهر المسمى أو مهر المثل.
وبعرض ما ذكرته المدعية على المدعى عليه، أقر بصحة ما ذكرت، وطالب برّد
دعواها؛ لكونه لم يطأها.
- ما حكم النكاح؟

- هل يثبت لها شيء من المهر؟

- ما حكم وقوع الطلاق؟

تخريج الفروع على
الأصول

أن يستخرج المتفقَّه القواعد
الأصولية التي بنى عليها المؤلف
استدلالاته.

فصل (إذا طَلَّقَهَا مَرَّةً)؛ أي: طَلَّقَهُ
واحدة ...

٤

رقم النشاط

٨٤٢

قال المؤلف رحمته الله: «(إذَا طَلَّقَهَا مَرَّةً) ... (فِي طَهْرٍ لَمْ يَجَامِعَ فِيهِ،
وَتَرَكَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا فَهُوَ سُنَّةٌ)؛ أَي: فَهَذَا الطَّلَاقُ مُوَافِقٌ لِلسُّنَّةِ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، قَالَ ابْنُ
مَسْعُودٍ: طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ ...

(وَتَحْرِمُ الثَّلَاثُ إِذَا)؛ أَي: يَحْرَمُ إِيقَاعُ الثَّلَاثِ وَلَوْ بِكَلِمَاتٍ فِي طَهْرٍ لَمْ يَصُبَّهَا فِيهِ،
لَا بَعْدَ رَجْعَةٍ أَوْ عَقْدٍ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ
عُمَرَ ...

(وَأِنْ طَلَّقَ مَنْ دَخَلَ بِهَا فِي حَيْضٍ أَوْ طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ) ... (فَبِدْعَةٍ)؛ أَي: فَذَلِكَ طَلَاقٌ
بِدْعَةٍ مُحَرَّمٌ، وَ(يَقَعُ)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ
ﷺ بِمَرَاஜَعَتِهَا^(١).

اشتمل كلام المؤلف هذا على ثلاثة استدلالات، تأملها، ثم:

- اذكر القواعد الأصولية التي بنيت عليها هذه الاستدلالات، مع ملاحظة أن الاستدلال الواحد يقوم أحياناً على أكثر من قاعدة أصولية.
- ثم بين عند كل قاعدة وجه بناء الاستدلال عليها بعبارة محررة.

أن يستخرج المتفقَّه القواعد
الأصولية التي بنى عليها المؤلف
استدلالاته.

فصل (إذا طَلَقَهَا مَرَّةً)؛ أي: طَلَقَةً
واحدة ...

بناء المسألة الخلافية

أن يبرز المتفق أثر الخلاف في تعريف الطلاق السني في أحكامه.

فصل (إذا طلقها مرة) ... / عند قول المؤلف: «(إذا طلقها مرة)، أي: طلاقاً واحدة (في طهر لم يجامخ فيه...)».

٣

رقم النشاط

جاء في تعريف الطلاق السني عند الشافعية: هو طلاق المدخول

٨٤٣

بها في طهر لم تجامخ فيه.

وعند الحنابلة: هو أن يطلقها واحدة في طهر لم يصبها فيه، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها.

- ما وجه الاختلاف بين التعريفين؟

- وما الثمرة الفقهية المترتبة على ذلك؟

ربط المسائل بمقاصد
الشريعة

ان يبرز المتفق وجه ارتباط المقصد
الخاص لمشروعية الطلاق بمقاصد
مشروعية النكاح.

فصل (إِذَا طَلَّقَهَا مَرَّةً) ... / عند
قول المؤلف: «(إِذَا طَلَّقَهَا مَرَّةً)، أي:
طلقة واحدة (في طهر لم يجامع
فيه...)».

٥

رقم النشاط

٨٤٤

تقدّم أنّ السنة في الطّلاق أن يطلق الرّجل امرأته إذا رغب في فراقها
طلقةً واحدةً في طهرٍ لم يجامعها فيه، وهي مع ذلك زوجةً له، تبقى
معه في بيته، وتزوّج له كما تزوّج النّساء لأزواجهنّ، حتّى تنقضي عدّتها بعد ثلاثة
قروء، ثمّ تبين منه حينئذٍ، وتصير أجنبيةً عنه. وفي هذا تضيقٌ لإبانة الرّجل امرأته منه،
وتطويلٌ شديدٌ.

- استنبط المقصد الخاصّ الذي شرع لأجله الطّلاق على هذا الوجه الذي تقدّم
شرحه.

- بيّن وجه ارتباطه بمقاصد النّكاح عمومًا.

- اذكر مثالين آخرين أثر فيهما هذا المقصد من أحكام النكاح والطلاق.

ان يبرر المتفقهُ سبب ترك اهل العلم العمل بالحديث المذكور في المسألة المعطاة.
فصل (إذا طَلَّقَهَا مَرَّةً) ... / عند قول المؤلِّف: «فَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ...».

عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: كان الطَّلَاق على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وسنتين من خلافة عمر، طَلَّاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ^(١).

وظاهر إسناد هذا الخبر الصُّحَّة والثبوت؛ إذ خرَّجه مسلمٌ في صحيحه، ولكن لم يعمل به المؤلِّف رحمته الله، ولا أحدٌ من الأئمة الأربعة، ولا عمل به عامَّة أهل العلم، بل حكى غير واحدٍ الإجماع على أنَّ الثَّلَاثَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ تَقَعُ ثَلَاثًا، مع أنَّ أهل العلم مجمعون بأسرهم على أنَّ سَنَةَ النَّبِيِّ ﷺ مقدَّمةٌ على رأي أصحابه.

- بغض النظر عن الرَّاجِح في هذه المسألة، لماذا ترك عامَّة أهل العلم العمل بهذا الحديث؟

أن يستخرج المتفق عليه حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية فصل (إذا طلقها مرة)؛ أي: طلاقاً واحدة.

٣

رقم النشاط

٨٤٦

تأمل في الواقعة الآتية، ثم أجب على الاستفسارات الواردة عليها،

مبيناً المعنى المؤثر في الحكم:

رجلٌ ثريٌّ تزوج امرأة، ثم طلقها، ثم توفي، فأخرجها الورثة من صكٍّ حصر الورثة؛ لكيلا تشاركهم الإرث؛ بحكم أنها مطلقة، فأقامت دعوى في محكمة الأحوال الشخصية تطالب بالإرث.

بناءً على ما درسته من مذهب الحنابلة هل يحقُّ لها أن ترث في الصور التالية؟

- إذا كان الزوج والطلاق في مرضه المخوف.

- إذا كان الطلاق زمن الحيض.

- إذا كان الطلاق ثلاثاً، ومات في أثناء العدة.

أن يبيّن المتفقّه الحكم الفقهيّ في المسألة المعطاة.

نهاية فصل (إذا طَلَّقَهَا مَرَّةً) أي: طَلَّقةً واحدةً.

٤

رقم النشاط

٨٤٧

تأمل في الواقعة الآتية، ثمّ أجب على الاستفسارات الواردة عليها:

خالدٌ رجل أعمالٍ هنديّ، وقد قدم السُّعوديّة بصفته مستثمرًا أجنبيًّا،

وله زوجةٌ من إحدى قريباته، ولهما ثلاثة أبناء، وعندهما خادمةٌ من سريلانكا، وقد قرّر خالدٌ خطبة الخادمة من أهلها الذين وافقوا بعد ترددٍ، ونظرًا لبعدها عنها وصعوبة تحمّلها أعباء السّفر من سريلانكا لأجل إجراء عقد النّكاح؛ فقد وكلّ أبوها خالدًا في إيجاب النّكاح لنفسه، فقبل خالدٌ الوكالة، واشترط ألاّ مهر لها، فوافقت على هذا الشرط، فقال خالدٌ: (تزوّجتها) مع وجود الشُّهود.

وقبل أن يخلوها بيّن لخالدٍ أن للخادمة بنتًا أجمل منها؛ فطلّقها، وكانت حائضًا وقتئذٍ.

وبعد أشهرٍ، خطب خالدٌ البنت التي وافقت على أن يكون مهرها أن يعلمها اللّغة العربيّة، واشترطت شرطين:

١- أن يطلق زوجته الأولى أمّ أولاده.

٢- وأن يحضر أباهما ليعمل في السُّعودية، فتّم العقد على ذلك.

- ما حكم عقد نكاح خالدٍ للخادمة من حيث الصّحة والفساد؟

- ما حكم الطّلاق من حيث البدعيّة والسّنيّة؟

- هل يثبت للخادمة شيءٌ بطلاقها؟

ان يبين المتفقّهُ الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة.

نهاية فصل (إذا طَلَّقَهَا مَرَّةً)؛ أي:
طلقة واحدة.

٤

- ما حكم عقد نكاح خالدٍ من بنت الخادمة من حيث الصّحة والفساد؟
- ما حكم الشرط الأوّل من حيث الصّحة والفساد؟ وما مدى تأثيره على العقد؟
- ما حكم الشرط الثّاني من حيث الصّحة والفساد؟ وما مدى تأثيره على العقد؟

استخراج الضوابط
الفقهية

ان يستخرج المتفق ضابط وقوع ما
نواه المطلق.

فصل (وكنائته) نوعان: ظاهرة،
وخفية... / عند قول المؤلف:
«ويقع مع النية ب) الكناية
(الظاهرة ثلاث...».

٣

رقم النشاط

٨٤٨

الأصل في الطلاق والنكاح: أن العبرة فيه بما تلفظ به المتكلم، وقد
ذكر المؤلف أحوالاً يعمل فيها بنية المطلق التي نواها حال تلفظه
بالطلاق.

- استخراج ضابط وقوع ما نواه المطلق دون ما تلفظ به.

أن يبين المتفق عليه الفرق بين كناية الطلاق الظاهرة وكنايته الخفية بعبارة صحيحة.
فصل (وكنايته) نوعان: ظاهرة، وخفية.../ عند قول المؤلف: «(و) يقع (بالخفية ما نواه) من واحدة أو أكثر».

- ما الفرق بين كناية الطلاق الظاهرة وكنايته الخفية من حيث

الصيغة والوقوع؟

تحليل النص الفقهي

ان يستخرج المتفقّه من كلام المؤلف أركان الطلاق، وشروط صحته، وخمسة أمورٍ لا تشترط لصحة الطلاق.

نهاية فصل (وكنائتُه) نوعان...

٤

رقم النشاط

٨٥٠

بعد دراستك لما تقدّم من مسائل الطلاق، استخرج من كلام المؤلف ﷺ ما يلي:

- ١ - أركان الطلاق.
- ٢ - شروط صحة الطلاق.
- ٣ - خمسة أمورٍ لا تشترط لصحة الطلاق.

أن يستخرج المتفقَ حكمًا قضائيًا في المسألة المعطاة.
فصل (وإن قال) لزوجتي: أنت علي حرام.

رقم النشاط

٨٥١

قال سعدٌ لصديقه بعد أن دعاه لتناول طعام العشاء: أنا حالفٌ بالطلاق ألا أدخل بيتك، وهو كاذبٌ في هذا، ثم حنث فدخل البيت. وكانت لسعدٍ زوجةٌ واحدةٌ قد طلقها طلقتين ثم راجعها، وتودُّ فراقه. فلمّا علمت بما حصل، رفعت عليه دعوى قضائية تطالب فيها بإثبات الطلاق، فأجاب بأنّه كان كاذبًا.

ما الحكم القضائي تجاه طلبها؟

أن يستخرج المتفقَّه ضابطاً عاماً
لمسائل وقوع الطلاق.

نهاية فصل (وإن قالَ) لزوجتي:
(أنتِ عليّ حرامٌ ...).

٤

رقم النشاط

٨٥٢

بعد دراستك لما مضى من كتاب الطلاق:

- استخراج ضابطاً عاماً لوقوع الطلاق على المذهب يراعى في هذا الضابط، حال المطلِّق، والمطلَّقة، ووقت الطلاق، وصيغته.

٣

ان يسند المتفقّ القول المعطى الى
قائله من المذاهب الفقهيّة.
عند قول المؤلّف: «وإن كرّره
ثلاثًا وقع ثلاث؛ لأنّه أتى بصريح
الطلاق...».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٨٥٣

طلّق رجل امرأته بقوله: أنت طالق طالق طالق، وادّعى أنّه ما قصد
إلا واحدة.

فأفتاه المفتي بوقوعه واحدة فقط.

- اذكر المذاهب التي يمكن أن يكون المفتي عليها^(١).

مهارة

استخراج الضوابط
الفقهية

الهدف

الموقع

المستوى

أن يستخرج المتفقَّه ضابط صحة
الاستثناء في عدد الطلاق من كلام
المؤلف.

فصل في الاستثناء في الطلاق/
عند قول المؤلف: «(ويصح منه)،
مِنَ الزَّوْجِ (استثناء النصف فاعل
مَنْ عدد الطلاق...)».

٢

رقم النشاط

٨٥٤

- اقرأ كلام المؤلف ﷺ في الاستثناء في عدد الطلاق، واستخرج

ضابط صحته.

تخريج الفروع على
الأصول

ان يستنبط المتفقّ القواعد التي
بنى عليها المؤلّف الفروع المذكورة،
وينقد رايه بناءً على ذلك.
فصل في الاستثناء في الطلاق/
عند قول المؤلّف: «(وإن استثنى
بقلبه من عدد المطلقات) ...».

٤

رقم النشاط

٨٥٥

قال البهوتي رحمه الله: «(وإن استثنى بقلبه من عدد المطلقات) بأن قال: نساؤه طوالق ونوى: إلا فلانة، (صح الاستثناء) فلا تطلق؛ لأن قوله «نسائي» عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له؛ لأن استعمال اللفظ العام في المخصوص سائغ في الكلام.
(دون عدد الطلقات)، فإذا قال: هي طالق ثلاثاً، ونوى: إلا واحدة، وقعت الثلاث؛ لأن العدد نص فيما يتناوله، فلا يرتفع بالنية؛ لأن اللفظ أقوى من النية. وكذا لو قال: نسائي الأربع طوالق واستثنى واحدة بقلبه فيطلق الأربع.
(وإن قال) لزوجاته: (أربعكن إلا فلانة طوالق، صح الاستثناء)، فلا تطلق المستثناة؛ لخروجها منهن بالاستثناء».

- من خلال مجموعتك، تأملوا نص البهوتي السابق، وتناقشوا في الاستثناء الذي ذكر البهوتي صحته: هل تشترط فيه شروط الاستثناء عند الفقهاء ليصح؟

- ثم اكتشفوا القاعدتين اللتين بنى عليهما البهوتي الفروع السابقة.

أن يبرز المتفقّ العلة في التفريق
بين المسألتين بعبارة صحيحة.

فصل في الاستثناء في الطلاق/
عند قول المؤلف: «فإذا قال: هي
طالق ثلاثاً، ونوى: إلا واحدة...».

١

رقم النشاط

٨٥٦

- ما الفرق في الحكم بين قوله: (نسائي طوالق) ونوى إلا فلانة،
وبين قوله: (هي طالق ثلاثاً) ونوى إلا واحدة؟
- ثمّ علّل ذلك.

أن يرد المتفق الفروع إلى قواعدها
الأصولية، مقارنة بين آراء العلماء في
المسألة المعطاة.
فصل في الاستثناء في الطلاق/
عند قول المؤلف: «(وشرطه)؛ أي:
شرط صحة الاستثناء...».

رقم النشاط

٨٥٧

تكلّم البهوتي رحمه الله في (فصل الاستثناء في الطلاق) عن شروط صحّة
الاستثناء من الطلاق، والبحث في شروط الاستثناء موجود في كتب
الأصوليين، ومنها كتاب روضة الناظر لابن قدامة.

تأمّل مع مجموعتك شروط الاستثناء التي ذكرها البهوتي هنا، وشروط الاستثناء
التي ذكرها ابن قدامة في الروضة، ثمّ قارنوا بين كلاميهما بتعبئة الجدول التالي:

الشروط	راي ابن قدامة	راي البهوتي

التفريق الفقهي

أن يستنبط المتفقهُ الفرقَ المعنويَّ
بين المسألتين الذي اقتضى
افتراقهما في الحكم.
عند قول المؤلف: «(وإن قالَ)
لزوجته: (أنتِ طالقٌ ثلاثاً قبلَ
قدومِ زيدٍ بشهرٍ) ...».

ع

رقم النشاط

٨٥٨

لو قال رجلٌ لزوجته: أنتِ طالقٌ ثلاثاً منذ شهرٍ، وأراد إيقاع الطلاق عليها حال تكلمه بالطلاق، وأن يكون مُبتدأً احتساب مدة الطلاق منذ شهرٍ؛ لتنقضي عدتها قريباً، فإنَّ الطلاق يقع ويصحُّ، ولكن يكون ابتداءه من حين تكلم به، لا قبل شهرٍ كما قال.

ولو قال رجلٌ لزوجته: أنتِ طالقٌ ثلاثاً قبل قدوم زيدٍ بشهرٍ، ثمَّ قدم زيدٌ بعد سنةٍ؛ فإنَّ الطلاق يقع، وينظر في يوم قدومه ويحتسب شهرٌ قبله، فذلك موعد وقوع الطلاق.

ففي الأولى لم يقع الطلاق قبل سببه وهو التكلم به، وفي الثانية وقع قبل سببه الذي علَّقه به الزوج، وهو قدوم زيدٍ.
- ما وجه التفريق بين المسألتين؟

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٥

ان يستنبط المتفقه المقصد من
تحريم نكاح المحلل ونكاح المتعة، ثم
يبين اثر ذلك في حكم المسالتين
المذكورتين.

فصل (و) إن قال: (أنت طالق إن
طرقت، أو صعدت السماء .../ عند
قول المؤلف: «(و) إن قال: (أنت
طالق إلى شهر) ...».

ربط المسائل بمقاصد
الشريعة

رقم النشاط

٨٥٩

من الأنكحة المحرمة الباطلة: (نكاح المحلل، ونكاح المتعة).

- يبين المعنى المشترك بين هذين النوعين الذي لأجله ثبت
التحريم.

- هل يمكن أن يستنبط من ذلك مقصد من مقاصد النكاح هو ركن فيه، بحيث إذا
فات بطل النكاح؟

- يبين أثر اعتبار هذا المعنى في النكاح بنية الطلاق، وفيما إذا قال الرجل لامرأته:
أنت طالق بعد شهر.

ان يعيد المتفق صياغة كلام المؤلف في صور كلية مقرونة بأمثلتها واحكامها.
عند قول المؤلف: «(فإن عرّفها)؛ أي: السنّة (باللّام... طَلَّقَتْ بِانْسِلَاحِ ذِي الْحِجَّةِ)».

٣

رقم النشاط

٨٦٠

ابتدأ المؤلف ﷺ الكلام على تعليق الطلاق بزمنٍ متّسع كالיום والشهر والسنة بقوله: «(وَإِذَا قَالَ) لزوجته (أَنْتِ طَالِقٌ فِي هَذَا الشَّهْرِ، أَوْ) هَذَا (اليوم؛ طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ)»، واستمرّ الكلام في صور هذه القضية إلى نهاية الباب.

بعد دراستك لكلام المؤلف وتأمله:

- استخرج الصور الكلية الممكنة لهذه القضية من كلام المؤلف.
 - ثمّ اقرن كلّ صورة بأمثلتها الواردة في كلام المؤلف، وحكمها.
- مثال:

الصورة الأولى: أن يجعل الزمن الذي هو فيه حال تكلمه بالطلاق ظرفاً لوقوع الطلاق.

مثاله: «(وَإِذَا قَالَ) لزوجته (أَنْتِ طَالِقٌ فِي هَذَا الشَّهْرِ أَوْ) هَذَا (اليوم)».

حكمه: تطلق في الحال؛ لأنّه جعل الشهر أو اليوم ظرفاً له، فإذا وجد ما يتّسع له وقع لوجود ظرفه.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب الطلاق في الماضي والمستقبل .	أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٨٦١

تأمّل في المسائل التالية، ثمّ بيّن وقت وقوع الطلاق فيها، معلّلاً ما

تذكر:

- اختصم زيدٌ مع زوجته هنادٍ في أوّل يومٍ من شهرٍ محرم، فذهب

بها إلى أهلها، ثمّ بعد مضيّ شهرين، اتصلت به وطلبت منه المصاحبة، فقال لها: أنت طالق قبل شهرين. ولما سئل عن ذلك، قال: أردت أنّي قد كنت طلقته قبل شهرين يوم ذهبت بها إلى أهلها.

- ماذا لو قال: أردت أن أوقع عليها طلاقاً يكون وقت وقوعه: يوم اختصامنا؛ لأنّه وقتٌ مناسبٌ لوقوع الطلاق، ولم أرد أن أوقع عليها الطلاق الآن.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب الطلاق في الماضي والمستقبل .	أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

- كانت بين محمدٍ ووالد زوجته سعادَ نزاعاتٍ واختلافاتٍ؛ ثمَّ إنَّ والدها انتقل عن البلدة التي يسكنون فيها إلى بلدةٍ أخرى بعيدةٍ، ففرح محمدٌ بذلك، لكنه قال لزوجته: إن رجعت أبوك يوماً إلى هذه البلدة فأنتِ طالقٌ ثلاثاً قبل ذلك بأربعة أشهرٍ، ثمَّ بعد مضيِّ شهرٍ من كلامه ساءت العشرة بينهما، فطلبت الخلع على أن تردَّ إليه المهر كاملاً، فتمَّ الأمر وانتقلت إلى بيت أهلها، ثمَّ قدموا جميعاً - وفيهم أبوها - إلى بلدة زوجها بعد ذلك بشهرٍ.

- حصل نزاعٌ بين خالدٍ وزوجته فاطمة في منتصف شهر ذي الحجة، فصار في نفسه على زوجته شيءٌ كثيرٌ، فقال لها: أنتِ طالقٌ إلى نهاية العام، ولما سئل عن ذلك، قال: أردت أن تصير أجنبيةً عني إلى نهاية هذه السنة، ثمَّ ترجعت إليَّ بعد ذلك وقد ذهب ما في نفسي إن شاء الله.

أن يستنبط المتفق عليه اعتباراً مناسباً
لتقسيم أحكام الباب، ثم يقسمها
بناءً على ذلك.

نهاية باب الطلاق في الماضي
والمستقبل .

٣

رقم النشاط

٨٦٢

ذكر المؤلف ﷺ في هذا الباب أحكاماً كثيرة متنوعة، يجمعها: أنها

في تعليق الطلاق بوقت أو فعل.

بعد دراستك لهذا الباب وتأملك في أحكامه:

- استنبط اعتباراً مناسباً تمكن قسمة أحكام الباب وفرزها إلى أنواع باعتباره، مراعيًا

في ذلك صور المسائل المذكورة، وتعليقاتها الواردة في كلام المؤلف.

- ثم قسّم مسائل الباب بناءً على ذلك إلى أقسام، ذاكرًا تحت كل قسم منها ما

يندرج تحته من مسائل وأحكام.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية باب الطلاق في الماضي والمستقبل .	أن يحرّر المتفقّه ضابطاً كلياً لما يقع من الطلاق مما ذكره المؤلف في باب حكم إيقاع الطلاق في الماضي والمستقبل.	استخراج الضوابط الفقهية

رقم النشاط

٨٦٣

ذكر المؤلف ﷺ في هذا الباب مسائل متنوعةً من مسائل تعليق الطلاق بوقتٍ أو فعلٍ، وتكلّم المؤلف في تلك المسائل من جانبين: وقوع الطلاق وصحته، ووقت وقوعه.

بعد دراستك لأحكام الباب وتأملها:

- حرّر ضابطاً كلياً لما يصحُّ من الطلاق ويقع من الصور التي ذكرها المؤلف في هذا الباب، بغضّ النظر عن وقت وقوعه، وعدد الطلقات التي تلزم المطلق، بحيث يكون ما خرج عن هذا الضابط من صور الطلاق: لغواً، لا يقع بها شيءٌ.
واستعن على ذلك بتأمل تعليقات المؤلف لألفاظ الطلاق التي قال فيها: إنّها لا يقع بها شيءٌ.

أن يقارن المتفقَّه بين (لفظ «إن»، عند قول المؤلّف: «(إلا إن) فإنّها وغيرها من أدوات الشرط) في تعليق للتراخي....» . الطلاق.

التفريق الفقهي

رقم النشاط

٨٦٤

- ما الفرق بين (إن) وبين غيرها من أدوات الشرط في تعليق

الطلاق؟

- مثل لما تقول.

ان يعطي المتفقه رأيا فقهيا في
المسألة المعطاة في ضوء المصادر ذات
العلاقة.
عند قول المؤلف: «وإن علّق
الطلاق على صفاتٍ فاجتمعت في
عين...».

٣

رقم النشاط

٨٦٥

قال صاحب الرّوض رحمه الله في باب تعليق الطّلاق بالشّروط: «وإنّ
علّق الطّلاق على صفاتٍ فاجتمعت في عين، ك: إن رأيت رجلاً
فأنت طالق، وإن رأيت أسود فأنت طالق، وإن رأيت فقيهاً فأنت طالق، فرأيت رجلاً
أسود فقيهاً، طلق ثلاثاً».

- هل توافق الشّارح في أنّها تطلق ثلاثاً إذا اجتمعت الصّفات في رجلٍ واحدٍ؟
ولماذا؟

- هل فقهاء الحنابلة موافقون للبهوتيّ في أنّها تطلق ثلاثاً إذا اجتمعت الصّفات في
رجلٍ واحدٍ؟

- أجب عن هذا السؤال بمراجعة بعض مؤلّفات الحنابلة في هذه المسألة، ذاكراً ما
رجعت إليه منها.

أن يبين المتفق عليه وجه تفريق المؤلف بين المسألتين المذكورتين في الحكم. فصل في تعليقته بالحيض / عند قول المؤلف: «(إذا قال) لزوجته: (إن حضت فأنت طالق...)».

رقم النشاط

٨٦٦

قال المؤلف رحمه الله: «إذا قال لزوجته: إن حضت فأنت طالق، طلقت بأول حيض متيقن... وإن قال: إذا حضت حيضة فأنت طالق تطلق بأول الطهر من حيضة كاملة».

- من خلال قراءتك للنص السابق، ما وجه التفريق بين المسألتين في الحكم؟

التفريق الفقهي

ان يبرز المتفقهُ الفرق بين المسألتين
بعبارة صحيحة.

فصلٌ في تعليقهِ بالحلف / عند
قول المؤلف: «(لَا إِنْ عَلَّقَهُ)؛ أي:
الطلاق (بطلوعِ الشَّمْسِ ونحوِهِ)».

٢

رقم النشاط

٨٦٧

- ما الفرق بين تعليق الطَّلاق بقيام الزَّوجة وبين تعليقهِ بطلوع
الشَّمْسِ؟

أن يستخرج المتفقَّه القيود الواردة
في تعريف المؤلَّف، ويبين ما احترز
منه المؤلَّف بتلك القيود.
عند قول المؤلَّف: «(ومعناه): أي:
معنى التأويل: (أن يريد بلفظه
ما)....».

٢

رقم النشاط

٨٦٨

ذكر المؤلَّف ﷺ أنَّ المراد بالتأويل في الحلف: «أن يريد بلفظه ما

يخالف ظاهره»، وفي هذا التعريف أربعة قيود.

- استخرج القيود الواردة في تعريف المؤلَّف.

- ثمَّ بين ما احترز منه المؤلَّف بهذه القيود، مما هو ليس بتأويلٍ معتبرٍ في الحلف.

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يستخرج المتفقَ ضابطِ التَّأْوِيلِ
في اليمين من كلام المؤلِّف، ثمَّ
يذكر له ثلاثة أمثلةٍ واقعيةٍ.
عند قول المؤلِّف: «(هَذَا حَلْفٌ
وتَأْوِيلٌ) فِي (يَمِينِهِ نَفْعَةُ) التَّأْوِيلُ...».

٢

رقم النشاط

٨٦٩

- ذكر الفقهاء أنَّ من حلف وتأوَّل في يمينه نفعه التَّأْوِيلُ؛ فلا يحنث.
- استخراج ضابط ذلك من كتاب الرُّوض المربع.
- اذكر ثلاثة أمثلةٍ من الواقع على ذلك.

أن يستخرج المتفق عليه حكماً فقهياً في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.
نهاية باب التأويل في الحلف
بالطلاق.

٣

رقم النشاط

٨٧٠

تأمل في صيغ الحلف الآتية، ويّين حكم كلّ صيغة منها بناءً على
كلام المؤلف ﷺ، معلّلاً ما تقول:

- بين خالد وأخيه سعد خصومة شديدة؛ فخرج في طلبه وهو

غضبان، فلقي زيداً، فسأله: هل رأيت أخي سعداً؟ وكان قد رآه لكن خشي أن يصيبه
أذى، فقال: والله ما رأيته. وهو ينوي: مكاناً آخر غير المكان الذي رآه فيه.

- ماذا لو لم تكن بين خالد وأخيه خصومة، ولا خشي زيد على سعد، وإنما أراد

تضليل خالد؟

- ماذا لو قال: والله ما رأيته اليوم أبداً، وهو ينوي: مكاناً آخر غير المكان الذي

رآه فيه؟

باب الشك في الطلاق

مهارة

الهدف

الموقع

المستوى

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يصوغ المتفقه ضابطاً عاماً
لمسائل الشك في الطلاق.

عند قول المؤلف: «أي: التردد في
وجود لفظه، أو عدده، أو شرطه».

٢

رقم النشاط

- اقرأ باب الشك في الطلاق، ولخصه باستخراج ضابط يجمع

أحكامه.

٨٧١

أن يستخرج المتفقَ وجه التفريق بين المسألتين المذكورتين. عند قول المؤلف: «(وإن قالَ) لزوجتي: (إن كانَ هذا الطائرُ غرابًا ففلانة)....».

التفريق الفقهي

رقم النشاط

٨٧٢

قال المؤلف رحمه الله: «وإن قالَ لزوجتي: إن كانَ هذا الطائرُ غرابًا ففلانةُ،

أي: هندٌ مثلاً طالقٌ، وإن كانَ حمًا ففلانةُ أي: حفصةُ مثلاً طالقٌ

وجُهلَ الطائرُ لم تطلقاً... وإن قالَ: إن كانَ غرابًا ففلانةُ طالقٌ، وإلا ففلانةُ ولم يُعلمَ وَقَعَ بإحداهُما وتعيَّنُ بقرعةٍ».

ذكر المؤلف في هذا السياق مسألتين، وفرَّقَ بينهما في الحكم، مع أنَّ ظاهرهما التشابه.

- فما وجه التفريق في نظرك؟

أن يحدد المتفقه من اختار الرواية الأخرى في المذهب، وأي الروايتين أرجح؛ بمراجعة كتب المذهب.

عند قول المؤلف: «(وإن قال لمن ظنّها زوجتّه أنتِ طالق...)».

٣

رقم النشاط

٨٧٣

قال صاحب الرّوض ﷺ في باب الشك في الطّلاق: «(وإن قال لمن ظنّها زوجتّه أنتِ طالق؛ طُلِّقَتِ الزّوجة)؛ لأنّ الاعتبار في الطّلاق بالقصد دون الخطاب، (وكذا عكسها؛ بأن قال لمن ظنّها أجنبيّة: أنتِ طالق فبانت زوجتّه؛ طُلِّقَت؛ لأنّه واجهها بصريح الطّلاق)».

هناك رواية أخرى للحالة الثانية بأنّها لا تطلق.

- من الذي اختار الرّواية الثانية؟

- وأيُّ الرّوايتين أرجح؟

- اذكر الكتب التي رجعت إليها.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب الشك في الطلاق.	أن يستخرج المتفق عليه حكماً فقهيًا في المسألة المعطاة، مُبرِّزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٨٧٤

تأمل الوقائع الآتية، ثم بيّن الحكم فيها بناءً على كلام المؤلف رحمته الله،

معللاً ما تذكر:

- قال رجل: إنني خاصمت امرأتي يوماً، فلا أدري، إما قلت: إنك طالق، أو: إنني سأطلقك.

- قال رجل لامرأته: إن كلمت فلاناً فأنت طالق، ثم رآها واقفةً إلى جنبه، ولا يدري كلمته أولاً، وهي تنكر أن تكون كلمته أو تعمّدت الوقوف بجانبه.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب الشك في الطلاق.	أن يستخرج المتفقَّه حكمًا فقهيًّا في المسألة المعطاة، مُبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

- أراد زيد أن يسافر شهرًا إلى بعض البلدان، وقال لزوجته قبل سفره: إنِّي أمنعك أن تمكثي في بيت أهلِكَ أكثر من ثلاثة أيَّام، ثُمَّ لَمَّا رَجَعَ من سفره، علم أنَّها قد مكثت عندهم أكثر من ذلك، فقال لها: إن كنت قد أكملت عندهم أسبوعًا فأنت طالق، وإن كنت مكثت عندهم الشهر كُلَّهُ فأنت طالق ثلاثًا، ثُمَّ تبيَّن له أنَّها خرجت من بيتها إلى بيت أهلها يوم السبت، ورجعت يوم الجمعة، لكن لم يقدر على معرفة أيِّ ساعة خرجت، وأيِّ ساعة رجعت.

- قال لامرأته صبيحة يوم: إن خرجت من البيت هذا اليوم لأطلقنَّكَ، ثُمَّ خرج فلما عاد آخرَ اليوم رأى امرأةً تخرج من بيته، فحسبها زوجته، فصرخ بها: أنت طالق، ثُمَّ علم أنَّها إحدى أخوات زوجته كانت قدمت لزيارتها.

أن يبرّر المتفقّه عدم اشتراط «إرادة الإصلاح» لصحة الرجعة في ضوء عوض زوجة) بنكاح صحيح...».

عند قول المؤلف: «(مَنْ طَلَّقَ بِلَا

٤

رقم النشاط

٨٧٥

قال المؤلف ﷺ «(مَنْ طَلَّقَ بِلَا عَوْضٍ زَوْجَةً ... مَدْخُولًا بِهَا، أَوْ مَخْلُوءًا بِهَا، دُونَ مَالِهِ مِنَ الْعَدَدِ ... فَلَهُ ... رَجَعْتُهَا ... فِي عَدَّتِهَا وَلَوْ

كَرِهَتْ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]».

ويقول الله جلّ وعلا في تتمّة هذه الآية: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، فاشترط أن يريدوا إصلاحًا، ومفهوم الشرط: أنّهم إن لم يريدوا إصلاحًا فليسوا أحقّ بردهنّ.

- ناقش هذا الشرط ومفهومه.

- ولمّ لم يره الفقهاء شرطًا لصحة الرجعة؟

أن يستنبط المتفقه القرينة الصارفة للأمر عن الوجوب إلى الاستحباب في المسألة المذكورة.

عند قول المؤلف: «(ويُسَنُّ الإِشْهَادُ) عَلَى الرَّجْعَةِ، وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهَا».

٥

رقم النشاط

٨٧٦

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢].

- أمر الله عز وجل في هذه الآية أمرًا صريحًا بالإشهاد على الرجعة، وقاعدة المذهب: أن الأمر دالٌّ على الوجوب إلا أن تقوم قرينة صارفة له عن الوجوب إلى الاستحباب.
- ما القرينة الدالة على أن الإشهاد ليس بواجب في المراجعة؟
- حرر هذه القرينة في عبارة كلية، ثم انظر: هل ذكرها الأصوليون في مؤلفاتهم؟

أن يحرّر المتفقّه مواطن الاتفاق والاختلاف الواردة في الفتوى.

عند قول المؤلف: «(وَيُسْنِ الْإِشْهَادُ) عَلَى الرُّجْعَةِ، وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهَا».

رقم النشاط

٨٧٧

جاء في فتاوى اللجنة الدائمة برقم (٧٣٩):

(طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلْقَةً وَاحِدَةً فِي شَهْرِ شَعْبَانَ، وَذَهَبَتْ إِلَى بَيْتِ

شَقِيقِهَا، ثُمَّ بَعْدَ الطَّلَاقِ يَوْمَيْنِ، جَاءَتْ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا، فَاتَّفَقَ مَعَهَا عَلَى الْبَقَاءِ عِنْدَهُ، وَالرُّجُوعِ عَنِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى ذَلِكَ؛ نَظَرًا لَجَهْلِهِ، وَبَقِيَتْ عِنْدَهُ زَوْجَتَهُ يَسْتَمْتَعُ بِهَا كِعَادَتِهِ مَعَهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ.

فأجابت اللجنة: إذا كان الأمر كما ذكره من أنه طلق زوجته في شهر شعبان، وأنه استبقاها في بيته بعد الطلاق بيومين على نية الرجوع عليها، فبقيت عنده، وعاشا عيشة زوجية، ولم يشهد على مراجعته، فإذا لم يكن طلاقه هذا آخر ثلاث تطليقات، فمعاشرته إياها بعد الطلاق، ومن ذلك الجماع، وهي لا تزال في العدة، يعتبر مراجعة...^(١).

- من خلال رجوعك للمذاهب الفقهية الأربعة، بين مواطن الاتفاق والاختلاف الواردة في الفتوى^(٢).

(١) فتاوى اللجنة الدائمة / المجموعة الأولى (٢٠ / ١٥٠).

(٢) انظر الإثراء المعرفي رقم (٧٣).

تخريج الفروع على
الأصول

أن يبين المتفق على القواعد الأصولية التي بنى عليها المؤلف التفريق المذكور.

عند قول المؤلف: «(فإذا طهرت المطلق رجعيًا من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فله رجعتها)».

٤

رقم النشاط

٨٧٨

- لا تزول أكثر أحكام الزوجية عن المطلقة طلاقاً رجعيًا إلا بانقضاء عدتها، واختار المؤلف رحمه الله: أن انقضاء العدة متعلق بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة، فإذا انقطع زالت أحكام الزوجة الرجعية عنها، من الإرث، والنفقة، وغير ذلك، إلا صحة المراجعة فلا تزول إلا باغتسالها.
- ما القواعد الأصولية التي بنى عليها المؤلف هذا التفريق؟
بين ذلك بالخطوات التالية:
- اذكر دليل المؤلف على أن العدة ثلاث حيض.
- ثم بين القواعد الأصولية التي استنبط بها من ذلك الدليل أن انقضاء العدة متعلق بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة.
- ثم اذكر القاعدة أو القواعد الأصولية التي استثنى بها المراجعة فرأى صحتها في الوقت الذي ذكر.

أن يبين المتفق على القواعد الأصولية التي بنى عليها المؤلف التفريق المذكور.
عند قول المؤلف: «(فإذا طهرت المطلق رجعيًا من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فله رجعتها)».

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يحرّر المتفقَ ضابطاً فقهياً لما
تحصل به الرجعة.

نهاية مقدمة باب الرجعة.

٣

رقم النشاط

٨٧٩

من خلال دراستك لما ذكره المؤلف ﷺ في باب الرجعة:

- حرّر ضابطاً كلياً لما تحصل به الرجعة من لفظٍ أو فعل.
- وشرح محترزات الضابط، مبيناً ما يدخل فيه وما لا يدخل فيه.
- ثمّ قارن ما دوّنته بما ذكره الحجاوي ﷺ في الإقناع.

أن يبين المتفق عليه سبب اقتصار المؤلف على هذه الآية في الاستدلال للحكم المذكور، ويستدل للحكم بدليل أصرح منها.

فصل (إذا استوفى) المطلق (ما يملك من الطلاق) ...

رقم النشاط

٨٨٠

قال المؤلف رحمه الله: «(إذا استوفى) المطلق (ما يملك من الطلاق) بأن طلق الحر ثلثاً والعبد اثنتين (حرمت عليه حتى يطأها زوج) غيره بنكاح صحيح؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]».

- اكتفى المؤلف في الاستدلال للحكم بهذه الآية؛ فهل تراها كافية في الدلالة على

الحكم المذكور؟

- إن كانت كذلك؛ فبين وجه دلالتها عليه.

- ثم اذكر دليلاً آخر أصرح منها في المسألة.

التفريق الفقهي

أن يحرر المتفقّه وجه التفريق بين المسألتين المذكورتين.

فصل (إذا استوفى المطلق ما يملك من الطلاق) عند قول المؤلف: «(ولا) تحل بوطء (في) حيض، ونفاس، وإحرام...».

٣

رقم النشاط

٨٨١

قال المؤلف رحمه الله: «ولا تحل بوطء في حيض، ونفاس، وإحرام، وصيام فرض... وتحل بوطء مُحَرَّم كمرض، أو ضيق وقت صلاة، أو في مسجد ونحوه».

ذكر المؤلف في هذا السياق مسألتين، وفرّق بينهما في الحكم مع أن ظاهرهما التشابه.

- فما وجه التفريق من وجهة نظرك؟

أسماء طلقها زوجها ماجد ثلاثاً وهي حامل، فوضعت بعد مضي ١٠٠ يوم من طلاقها، ثم بعد ولادتها، تزوجها همّام، وخلا بها، ووطئها قبل أن تطهر، ثم طلقها في النفاس، ثم تزوجها ماجد، ووطئها، وأنجبت له ابناً.

تأمل في الواقعة السابقة، ثم أجب على الأسئلة الآتية وفقاً لما درسته في الرّوض المربع:

- هل يقع طلاق ماجد ثلاثاً؟ وما حكمه؟ وهل الطلاق بدعي؟

- هل نكاح همّام صحيح؟

- هل يقع طلاق همّام؟

- ما حكم زواج ماجد بها؟

تأمّل في الواقعة الآتية، ثمّ أجب على أسئلة المستفتي:

أنا فهد، وقد تزوّجت فاطمة، ثمّ طلقّتها ثلاثاً، ثمّ تزوّجت عائشة في أثناء عدّة فاطمة بمهر قدره: (١٠,٠٠٠ ريال)، وقد تبينّ لي أنّ أمّ فاطمة قد أرضعت عائشة ستّ رضاعات، وقد خلوت بها ولم أطأها، ثمّ طلقّتها طليقة واحدة. - فما حكم زواجي من عائشة؟

- وما قدر المهر الثابت لها؟ مع العلم أنّ مهر مثيلاتها (٥٠,٠٠٠ ريال).

- وما حكم طلاقي لها؟

- وهل عليها العدّة؟

- وهل لي أن أراجعها؟

أنشطة كتاب الإيلاء

أن يكشف المتفحص العلاقة بين التعريف اللغوي والشرعي للإيلاء. أي: الحلف ...».

عند قول المؤلف: «الإيلاء بالمد؛

٣

رقم النشاط

٨٨٤

قال المؤلف رحمه الله: «الإيلاء بالمد؛ أي: الحلف، مصدر ألى يؤلي، والألية: اليمين.

(وهو) شرعاً: (حلف زوج) يمكنه الوطء (بالله تعالى أو صفته)؛ كالرحمن الرحيم (على ترك وطء زوجته في قبلها) أبداً، أو (أكثر من أربعة أشهر) ...».

- ما العلاقة بين التعريف اللغوي والشرعي للإيلاء؟

- وأيهما أوسع مدلولاً؟

- اذكر أحكام الإيلاء الفقهية التي تأثرت بهذا الاختلاف الحاصل بين التعريف اللغوي والشرعي للإيلاء.

تخريج الفروع على الأصول

أن يستنبط المتفق عليه القواعد الأصولية التي استعملها المؤلف في استخراج أهم أحكام الإيلاء من الآية المذكورة. عند قول المؤلف: «(وهو) شرعاً: (حلف زوج) يمكنه الوطء (بالله تعالى أو صفته) ...».

٤

رقم النشاط

٨٨٥

قال المؤلف رحمه الله في صدر كتاب الإيلاء: «(وهو) شرعاً (حلف زوج) يمكنه الوطء (بالله تعالى أو صفته) كالرحمن الرحيم (على ترك وطء

زوجته في قبلها) أبداً أو (أكثر من أربعة أشهر) ... وهو محرم، ولا إيلاء بحلف بنذر أو عتق أو طلاق ولا بحلف على ترك وطء سرية أو رتقاء».

هذا الكلام جمع فيه المؤلف أهم أحكام الإيلاء، وأصول هذا الباب، وذكر دليلاً واحداً يمكن استنباط هذه الأحكام كلها منه، وهو قول الله تعالى:

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٦ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٧﴾ [البقرة: ٢٢٧]

- اختر ثلاثة أحكام مما هو مذكور في كلام المؤلف المنقول آنفاً.

- ثم استنبط القاعدة الأصولية التي استعملها المؤلف في استخراج كل حكم من هذه الأحكام الثلاثة من الآية.

التفريق الفقهي

أن يبرز المتفقه سبب التفريق بين المسألتين بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «ولا إيلاء بحلف بنذر، أو عتق، أو طلاق، ولا بحلف على ترك وطء».

٣

رقم النشاط

٨٨٦

ذكر المؤلف ﷺ أنه إذا حلف بالله تعالى على ترك وطء زوجته فهو إيلاء، أمّا لو حلف بالطلاق أو العتق فلا يُعدُّ ذلك إيلاءً.
- ما وجه هذا التفريق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق أو العتق؟

أن يبين المتفق عليه وجه قول المؤلف
بالعلة المذكورة باستعمال مسلك
من مسالك إدراك العلة.
عند قول المؤلف: «(وإن ترك)
الزَّوْجُ (وطأها)؛ أي: وطء زوجته
....».

٤

رقم النشاط

٨٨٧

قال المؤلف رحمه الله: «(وإن ترك) الزَّوْجُ (وطأها)؛ أي: وطء زوجته
(إضرارًا بها بلا يمين) على ترك وطئها (ولا عذر) له (فكمُولٍ)»؛
فالمؤلف هنا قاس على المولي (الأصل) كل من ترك وطء زوجته إضرارًا بها بلا
عذر (الفرع)؛ بجامع الإضرار بترك الوطء (العلة).
- بين: كيف انتهى المؤلف إلى القول بهذه العلة؟ باستعمال مسلك من مسالك
إدراك العلة^(١).

(١) انظر في ذكر وشرح مسالك العلة: شرح الكوكب المنير (٤/ ١١٥) وما بعدها، وقد ذكر ستة مسالك وهي: الإجماع، والنص، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والشبه، والدوران.

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يستخرج المتفقَّه ضابطًا للحال
التي للحاكم أن يفرِّق فيها بين
المولي وامراته.

عند قول المؤلف: «(فإن أبا المولي
أن يضيء وأن يطلق؛ (طلقَ حاكمٌ
عليه واحدة، أو ثلاثاً، أو فسخ)».

٣

رقم النشاط

٨٨٨

بعد أن بيّن المؤلف ﷺ معنى الإيلاء وصفته وشروط صحته، ذكر
أنَّ الحاكم يطلق امرأة المولي عليه، أو يفسخ نكاحه بشروطٍ وحالٍ
معينة.

- حرّر ضابطًا للحال التي يجوز للحاكم فيها أن يفرِّق بين المولي وامراته بطلاقٍ
أو فسخ.

التعليل الفقهي

أن يتم المتفق القياس الذي أشار إليه المؤلف، بذكر الأصل ودليله. عند قول المؤلف: «(أو ادعى أنه وطئها وهي ثيب صدق مع يمينه)؛ لأنه امر خفي لا يعلم إلا من جهته».

٤

رقم النشاط

٨٨٩

ذكر المؤلف ﷺ أن الزوج الذي قد ألى من امرأته إذا «ادعى» أنه «وطئها وهي ثيب صدق مع يمينه»، ثم علل ذلك بقوله: «لأنه أمر خفي لا يعلم إلا من جهته».

وهذا التعليل في حقيقته ضرب من القياس، فالفرع: (دعوى المولي أنه قد وطئ زوجته الثيب)، والعللة الجامعة: (أن الأمر الخفي الذي لا يعلم إلا من جهة المدعي فالقول فيه قوله مع يمينه)، ومثل هذه العلل التي يكثر التفريع عليها تكون غالباً مستنبطة من جملة أصول، لا من أصل واحد معين.

- اذكر بعض الأصول التي قامت بها هذه العلة وألحق بها هذا الفرع.
- واستدل لما تذكره من الأصول بدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع.

أن يعيد المتفقه ترتيب مسائل كتاب الإيلاء حسب المواضيع المبحوثة في الكتاب.

نهاية كتاب الإيلاء.

٣

رقم النشاط

٨٩٠

بحث المؤلف ﷺ في كتاب الإيلاء عدّة موضوعاتٍ، وقد راح بينها؛ فيذكر بعض مسائل الموضوع، ثمّ ينتقل إلى مسائل موضوع آخر، ثمّ يرجع إلى مسائل الموضوع الأول وهكذا، حسب ما تقتضيه المناسبة وتعلّق بعض الموضوعات ببعض.

بعد دراستك لهذا الباب، وتفهمك لمسائله وأحكامه:

- حدّد الموضوعات التي بحثها المؤلف.

- ثمّ ضع لكلّ موضوع منها عنواناً مناسباً يتّسع لما ذكره المؤلف من مسائله.

- ثمّ اذكر تحت كلّ عنوانٍ منها رؤوس المسائل التي أوردتها المؤلف، مما يندرج

تحت ذلك العنوان.



أنشطة كتاب الظهار



التفريق الفقهي

أن يبين المتفق وجه تفريق المؤلف بين المسألتين المذكورتين في الحكم. عند قول المؤلف: «(وإن قالت له نظير ما يصير لزوجها) أي: قالت له نظير ما يصير به مظاهراً منها...».

٣

رقم النشاط

٨٩١

قال المؤلف رحمه الله: «(وإن قالت لزوجها) أي: قالت له نظير ما يصير به مظاهراً منها؛ (فليس بظهار)؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] فخصهم بذلك. (وعليها) أي: على الزوجة إذا قالت ذلك لزوجها، (كفارتها) أي: كفارة الظهار، قياساً على الزوج، وعليها التمكين قبل التكفير».

- ما وجه تفريق المؤلف بين ثبوت حكم الظهار في حق المرأة المظاهرة من زوجها، وثبوت الكفارة عليها؟

تخريج الفروع على الأصول

ان يبين المتفق على القواعد الأصولية التي استعملها المؤلف في استنباط الأحكام المذكورة من آية الظهار.

عند قول المؤلف: «(وان قالت له لزوجه) ... (فليس بظهار)».

٥

رقم النشاط

قال الحجاوي رحمه الله في الزاد:

٨٩٢

«كتاب الظهار، وهو محرّم، فمن شبّه زوجته أو بعضها، ببعض أو بكل من تحرم عليه أبداً؛ بنسب أو رضاع، من ظهر أو بطن أو عضو آخر لا ينفصل؛ بقوله لها: أنت عليّ، أو معي، أو منّي، كظهر أمّي، أو كيد أختي، أو وجه حماقي، ونحوه، أو: أنت عليّ حرام، أو كالميتة والدم، فهو مظاهرٌ. وإن قالته لزوجه فليس بظهار، وعليها كفارته».

في هذا النصّ المركز أحكامٌ فقهيةٌ كثيرةٌ، كلّها مستنبطةٌ من قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُكُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوءٌ غَفُورٌ﴾ [المجادلة: ٢].

- استخرج من النصّ السابق سبعة أحكامٍ فقهيةٍ، وأعد صياغتها.
- ثمّ دوّن أمام كلّ حكمٍ منها وجه استنباطه من الآية، سواء كان مستفاداً منها بدلالة مباشرة، أو بقياسٍ واستنباطٍ.
- ثمّ اقرن كلّ وجهٍ من أوجه الاستدلال بالقاعدة الأصولية التي بني عليها.

تخريج الفروع على
الأصول

أن يبين المتفقّ القواعد الأصوليّة التي استعملها المؤلّف في استنباط الأحكام المذكورة من آية الظهار.

عند قول المؤلّف: «وإنّ قالته لزوجها»... (فليس بظهار).

٥

الحكم الفقهي	وجه دلالة الآية عليه	القاعدة الأصوليّة التي بني عليها الاستدلال

ان يحرر المتفق عليه محل النزاع في المسألة المعطاة بعبارة صحيحة، ثم يبين قول الجمهور فيها. فصل (يجب التتابع في الصوم) عند قول المؤلف: «أو لعذر يبيح الفطر»؛ كسفر...».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٨٩٣

وجبت على شخص كفارة الظهار صيام شهرين متتابعين، فصام شهراً، ثم مرض وأفطر لمرضه خمسة أيام.
- فهل يني على ما صامه أم يستأنف صيام الشهرين؟
- حرر محل النزاع في المسألة.
- ثم يبين ما يجب عليه فعله عند الجمهور^(١).

٤

أن يقارن المتفقهُ بين (إصابة المظاهر منها، وغير المظاهر منها) في المسائل المعطاة. فصل (يجب التتابع في الصوم) عند قول المؤلف: «وإن أصاب المظاهر منها) في أثناء الصوم (ليلاً أو نهاراً)».

التفريق الفقهي

رقم النشاط

٨٩٤

- بين أثر جماع الناسي على المسائل التالية:
أثر جماع الناسي على الصوم.

أثر جماع الناسي على الحج.

أثر جماع الناسي على انقطاع التتابع في كفارة الظهار.

- بين وجه التفريق في الحكم بين هذه المسائل الثلاث (إن وجد).

أن يستنبط المتفقه المقصد الشرعي
من تحريم الإيلاء والظهار، ثم يبرز
اثره في أحكام عشرة النساء.

ربط المسائل بمقاصد
الشرعية

رقم النشاط

٨٩٥

تقدّم في بابي الإيلاء والظهار - وكل واحدٍ منهما نوعٌ من تحريم
الرجل امرأته على نفسه - إنكار الله ورسوله لهما، والحثُّ على
الخروج منهما، وإيجاب الكفارة في ذلك.

- استنبط المقصد الذي لأجله شرّعت أحكام الظهار والإيلاء.

- ثم بيّن أثر ذلك المقصد في أحكام عشرة النساء، بذكر ثلاث مسائل يرجع حكمها
إلى تحقيق هذا المقصد.

أن يبرز المتفقه أثر القياس على مسائل كتاب الظهار.

نهاية كتاب الظهار.

٤

رقم النشاط

٨٩٦

- كُونُوا مجموعاتٍ، وتأملوا كتاب الظَّهار جيِّدًا وما فيه من مسائل.
- ثمَّ استنبطوا خمس مسائل قاسها المؤلِّف ﷺ على اليمين أو الطلاق.
- وأبدؤا رأيكم في قياس المؤلِّف.



أنشطة كتاب اللعان



يقول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً
أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ① إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ
اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ② وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ
فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ③ وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ
لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ④ وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ
شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ⑤ وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ
مِنَ الصَّادِقِينَ ⑥﴾ [النور: ٤-٩]

بعد قراءتك لآيات اللعان هذه:

- استنبط منها ما يمكنك استنباطه من الأحكام المقصودة أصالةً وتبعاً على ألا تقل عن عشرة، واستفرغ وسعك في ذلك، وقيد ما ظهر لك من الأحكام.
- ثم اقرأ كتاب اللعان من الرّوض المزيّع، وانظر في الأحكام المذكورة فيه ممّا يمكن أن يستدلّ عليه بالآية.
- وتعرّف على ما وافقت المؤلف ﷺ فيه من الأحكام.
- وقيد ما فاتك من الأحكام.

٤

بداية كتاب اللعان.

أن يستنبط المتفقه من آيات اللعان
ما لا يقل عن عشرة من أحكام
فقهيّة.

الاستدلال والاستنباط

ان يحرّر المتفقّ القياس المذكور في المسألة المعطاة.

عند قول المؤلف: «شهادات مؤكّدت بايمان...».

٤

رقم النشاط

٨٩٨

يقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ويقول في الزوجة: ﴿وَيَذْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ .

وقد يفهم من هذه الآية أن اللعان شهادات من الزوج والزوجة، لكن قد ذهب الحنابلة - مع جمهور الفقهاء - إلى أن اللعان في حقيقته أيمان، ولهم في ذلك أدلة من السنة والقياس.

فيستدلون بقياس الزوج والزوجة على سائر المدّعين والمدّعى عليهم قياس معنى، وبقياس اللعان على اليمين بالله جلّ وعلا قياس تشبيه.

- حرّروا كلّ واحد من هذين القياسين بذكر أركانه الأربعة، وتحرير المعنى الجامع بين الفرع والأصل.

أن يستخرج المتفق عليه المعاني المقصودة من مشروعية اللعان.
عند قول المؤلف: «(فإذا كُذِّفَ امرأته بالزنا) في قبل أو دبر...».

٥

رقم النشاط

٨٩٩

لا يثبت الزنا ولا شيء من أحكامه إلا بأن يشهد به أربعة رجال بالشروط المعروفة. وتبين لك في كتاب اللعان أن مجرد دعوى الزوج وأيمانه يثبت به بعض الأحكام المترتبة على ثبوت الزنا، من درء حد القذف عنه، ونفي الولد، وزيادة على ذلك تثبت بينهما فرقة مؤبدة.

- استنبط المعاني والمقاصد التي لأجلها شرع اللعان على خلاف قياس سائر أحكام الدعاوى.

تخريج الفروع على
الأصول

أن يستنبط المتفقه القاعدة
الأصولية التي بني عليها الفرع
الفقهي المذكور.

عند قول المؤلف: «(فيقول) الزَّوْجُ
(قَبْلَهَا)؛ أَي: قَبْلُ الزَّوْجَةِ (أَرْبَعَ
مَرَّاتٍ...».

٣

رقم النشاط

٩٠٠

قال البُهوتِيُّ رحمه الله في أحكام اللعان: «(فيقول) الزَّوْجُ (قَبْلَهَا) أَي: قَبْلُ الزَّوْجَةِ (أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أشهدُ بالله لقد زَنْتُ زَوْجَتِي هذه)... (فإن بدأتِ الزَّوْجَةُ (باللعانِ قبلَهُ) أَي: قَبْلَ الزَّوْجِ؛ لَمْ يَصَحَّ».

مع مجموعتك.

- استنتجوا القاعدة التي جعلت المذهب يرى هذا الرأي.

٢

ان يقارن المتفقَه بين (الْخُلْع والطلاق والرَّجعة والظهار واللعان) من حيث صحّة تعليقه. عند قول المؤلف: «(أو) أبدلتُ لفظة (الغضب بالسُّخْط ثم يصحّ) اللعان؛... وكذا إن علّق بشرط...»

رقم النشاط

٩٠١

الخلع والطلاق والرَّجعة والظهار واللعان، كلّها تصحّ مُنَجَّزَةً، لكنّ بعضها يصحّ معلقًا وبعضها لا يصحّ. يبيّن ذلك.

لا يصحّ معلقًا	يصحّ معلقًا

أن يوازن المتفقَّه بين الأقوال الواردة في المسألة المعطاة استناداً على قواعد القياس الصحيح.

فصل (وإن قذف زوجته الصغيرة أو المجنونة) بالزنا/ عند قول المؤلف: «ولا فرق بين الأعْمى والبصير».

٣

رقم النشاط

٩٠٢

يفهم من كلام البُهوتِيِّ رحمته الله في هذا الفصل: أنَّ اللّعان يصحُّ من الأخرس والخرساء، وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء؛ فمنهم من صحَّ لعانهما، ويكون حيثُذ بالإشارة أو الكتابة، ومنهم من لم يصحَّ اللّعان منهما. وقد احتجَّ كلُّ واحدٍ من الفريقين بأقسيّة ذكرها.

- حرّروا الكلَّ فريق قياسيًّا، مبينين نوعه وأركانه^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٧٥).

٤

أن يستخرج المتفق من كلام المؤلف أركان اللعان، وشروط صحته، والأحكام المترتبة عليه. نهاية فصل (وإن قذف زوجته الصغيرة أو المجنونة) ...

تحليل النص الفقهي

رقم النشاط

٩٠٣

بعد دراستك لما تقدّم من مسائل اللعان، استخرج من كلام

المؤلف ﷺ ما يلي:

- أركان اللعان.
- شروط صحة اللعان.
- الأحكام المترتبة على اللعان عند تمامه وصحته.

أن يبين المتفقه مواطن الخطأ في نهاية فصل (وإن قذف زوجته الصغيرة أو المجنونة).
صفة اللعان المذكورة بناء على المذهب.

٣

رقم النشاط

٩٠٤

ذهب رجل إلى مفتي البلدة التي يسكن فيها، وهو شيخ معروف بالديانة والصّلاح وحبّ الخير للناس، ولكنه ليس بمتكّن في الفقه، وقال له: إنني قد رأيت امرأتي تفعل الفاحشة، فأشهدك الآن أنني قد طلقها طلاقاً واحداً، ولكن أخشى أن تأتي بولد فينسب إليّ، ولا أقدر على إحضار شهود على ما رأيت، فأشار عليه المفتي أن يلاعنها، فأعجبه ذلك.

ثم أتى هذا الرجل من الغد ومعه المرأة وجماعة من قومهما، وحضروا بين يدي هذا الشيخ، فلما جلسوا ابتدأ الزوج فقال رافعاً صوته: والله العظيم لقد رأيت زوجتي تزني، قالها أربع مرات، فردّت عليه الزوجة: والله العظيم إنّه لكاذب، قالت ذلك أربع مرات.

فقال لهم المفتي: بقي عليكما الالتعان، قل أيّها الزوج: لعنني الله إن كنت كاذباً، فقال ذلك، ثمّ قال للزوجة، قلولي: غضب الله عليّ إن كان صادقاً، فقالت ذلك، فأمرهما الشيخ أن يفترقا من تلك الساعة فرقة مؤبّدة.

- اقرأ هذه القصة جيداً، ثمّ بين مواضع الخطأ فيها بناءً على ما درسته من المذهب.
- اذكر مع كلّ خطأ وجه الصواب فيه، والشاهد على ذلك من كلام المؤلف ﷺ.

أن يبين المتفق موطن الخطأ في
صفة اللعان المذكورة بناءً على
المذهب.

نهاية فصل (وإن قذف زوجته
الصغيرة أو الجنونة).

٣

الرجوع إلى المصادر

ان يحرّر المتفقّه النصّ المعطى
بعبارة أوضح في ضوء المصادر ذات
العلاقة.

فصل فيما يلحق من النسب/
عند قول المؤلف: «وامكانُ كونه
منه: (بأن تلده بعد نصف سنة منذُ
امكن وطؤه)....».

٣

رقم النشاط

٩٠٥

- قال صاحب الرّوض رحمه الله في فصل فيما يلحق من النسب: «وامكانُ كونه منه؛ (بأن تلده بعد نصف سنة منذُ أمكن وطؤه) إيّاها، ولو مع غيبة فوق أربع سنين».
- هل عبارة الشّارح مستقيمة مع كلام الماتن؟
 - أعد صياغة العبارة بشكل أوضح، مستفيداً من المصادر الشّارحة للمُقنع.
 - اذكر أسماء المصادر التي رجعت إليها.

ان يستنبط المتفقه من الحديث قاعدة فقهية، ثم يحرروجه دلالة

فصل فيما يلحق من النسب/ عند قول المؤلف: «ولا انثر لشبهه مع فراش».

٣

رقم النشاط

٩٠٦

عن عائشة رضي الله عنها قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام، فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلي أنه ابنه، انظر إلي شبيهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله، ولد علي فراش أبي من وليدته، فنظر رسول الله ﷺ إلى شبيهه فرأى شهاباً بيناً بعُتْبَةً، فقال: «هولك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة» قالت: فلم ير سودة قط. ^(١)

- هذا الحديث أصل في أمر معين عند الفقهاء، وقاعدة عامة فيه، فما هو ذلك

الأصل؟

- وما شاهده من الحديث؟ وما وجهه؟

- لماذا لم يقل الفقهاء في هذا الحديث: إنه واقعة عين لا عموم لها؟

أن يستخرج المتفق عليه حكمًا فقهيًا في المسألة المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية كتاب اللعان.

٤

رقم النشاط

٩٠٧

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم أجب على الأسئلة المذكورة

بعدها، معللاً ما تقول:

أنا سعيدٌ تزوّجت هنّداً، وكان العقد في شهر شوال ١٤٣٣ هـ ثمّ طلّقته في رجب ١٤٣٦ هـ ولم أخلُ بها، وقد حملت وأنجبت ابناً، وأنا لم أدخل بها، ولم يحصل بيني وبينها خلوة أبداً، ولم أرها إطلاقاً؛ فهذا الولد ليس منّي، ولا يرثني ولا أرثه. - فأطلب بما يلي:

١ - الحكم بنفي نسب الولد.

٢ - الحكم بإرجاع نصف المهر المسمّى؛ لكوني طلّقته قبل الدّخول.

وبعرض ما قاله على المدّعى عليها أجابت قائلة: ما ذكره المدّعي من الزّواج والطلاق صحيح، وما ذكره من أنّه لم يرني ولم يخل بي فغير صحيح، فقد جامعني وحملت منه، وأنجبت هذا الابن؛ لأنّي قد مكثت عنده شهراً، وهو شهر شعبان من عام ١٤٣٤ هـ وتمّت الولادة جمادى الأولى من عام ١٤٣٥ هـ.

- ما حكم طلب الزّوج نفي الولد؟

- هل طلاق المدعي للمدعى عليها مسقط لحقه في اللعان بنفي ولدٍ أضافه إلى
حال الزوجية؟

- هل هناك فرق بين كون الزوجة مدخولاً بها أو غير مدخولٍ بها في اللعان؟



أنشطة كتاب العدد



بناء المسألة الخلافية

أن يحرّر المتفقّ المذاهب الفقهية
في المسألة المعطاة، ثمّ يبيّن سبب
الخلاف فيها.

عند قول المؤلّف: «تلتزم العدة
كل امرأة حرّة...».

٥

رقم النشاط

٩٠٨

طلّق رجل امرأته وقد خلا بها ولم يمّسّها.

- حرّروا المذاهب الفقهية الأربعة في حكم العدة على هذه المرأة.

- ثمّ بيّنوا سبب اختلافهم في المسألة^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٧٦).

من خلال دراستك لما ذكره المؤلف ﷺ في بداية كتاب العدد،

استخرج ضابطاً لما يلي:

- المفارقة في الحياة التي تجب عليها العدة.
- المتوفى عنها زوجها التي تجب عليها العدة.

أن يقسم المتفق المفاركات من
النساء في وجوب العدة عليهن
بالاعتبارين المذكورين.
عند قول المؤلف: «ومن فارقها»
زوجها (حيًا قبل وطء وخلوة)
بطلاق أو غيره فلا عدة عليها».

٣

رقم النشاط

٩١٠

- افتتح المؤلف ﷺ كتاب العدد بذكر من تجب عليها العدة، ومن لا تجب عليها، ونوع في الأحكام باعتبارين:
- الأول: صحة النكاح وفساده وبطلانه.
- والثاني: وقت وقوع الفرقة، من حيث الدخول والخلوة وغير ذلك.
- والمطلوب منك:
- تقسيم النساء في وجوب العدة عليهن بالنظر إلى هذين الاعتبارين.
 - بيان حكم العدة في كل قسم من تلك الأقسام.

أن يبيّن المتفقّهُ سبب التفريق بين المسائل المعطاة في الحكم بعبارة صحيحة.
 فصل (الثانية) مِنَ المَعْتَدَاتِ.../
 عند قول المؤلف: «(وتعتدُّ مَنْ ابانها في مرضٍ موته الأطول...)».

تقدّمت ثلاث نسوة بطلب حقّهن في ميراث أزواجهن، وكلُّ واحدةٍ لها حالةٌ مختلفةٌ:

- الأولى: طلقها زوجها طلاقاً رجعيّاً، وتوفّي أثناء عدّتها.
- الثانية: طلقها زوجها طلاقاً بائناً، وتوفّي زوجها أثناء عدّتها.
- الثالثة: طلقها زوجها طلاقاً بائناً وهو في مرض الموت.
- أيّهن التي ترث من زوجها والتي لا ترث؟
- لماذا اختلفت أحكامهن في استحقاق الميراث؟

ان يبين المتفقّهُ الحكم الفقهيّ في
المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية فصل (الثانية) من
المعتقدات ...

٣

رقم النشاط

٩١٢

تزوج خالدٌ نورة بمهرٍ مؤخّرٍ قدره: (٣٠,٠٠٠ ريال)، والرّجل يعاني من ضعفٍ في جسمه، والمرأة تعاني من ضعفٍ في الرّحم، وقد بين كل واحدٍ للآخر ما يعاني منه قبل العقد؛ ولذا اتّفقا على أن يكون الإنجاب عن طريق أطفال الأنابيب، فتزوّجها، ثمّ تحمّلت بمائه من غير خلوة، ثمّ أخبرهما المستشفى بأنّ العملية لم تنجح؛ فطلّقها مباشرة طليقةً واحدةً.

- هل يحقُّ لنورة المطالبة بالمهر كاملاً رغم عدم الخلوة؟

- هل لخالد أن يراجعها بعد هذا الطّلاق؟ ولماذا؟

ان يبين المتفقّ الحكم الفقهيّ في
المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.
نهاية فصل (الثانية) من
المعتدات ...

٢

رقم النشاط

٩١٣

طلّق بدرّ زوجته طلقةً واحدةً، وبعد أسبوعٍ من الطّلاق تُوفّي.
- ما حكم عدّتها قبل الوفاة وبعدها؟
- بيّنوا الحكم في الحالين، مع بيان وجه كلّ حكمٍ منهما.

تحليل النص الفقهي

أن يوضح المتفق كلام المؤلف
ببيان من لا يلزمها الإحداد.

فصل يحرم إحداد فوق ثلاث على
ميّت غير زوج/ عند قول المؤلف:
«و (يلزم الإحداد مدّة العدة كلّ)
امراة».

٢

رقم النشاط

٩١٤

قال المؤلف رحمه الله: «و (يلزم الإحداد مدّة العدة كلّ) امراة (متوفى
زوجها عنها في نكاح صحيح)».
من خلال قراءتك للنص السابق.
- وضح من لا يلزمها الإحداد، باستخراج محترزات النص السابق.

التفريق الفقهي

أن يبين المتفق وجه التفريق بين المسألتين المذكورتين.

فصل يحرم إحداد فوق ثلاث على ميّت غير زوج/ عند قول المؤلف: «(ولا يجب) الإحداد (على) مطلقة (رجعية...)».

٢

رقم النشاط

٩١٥

طلّق رجلٌ امرأته طلاقاً واحدةً، ثمّ بعد شهرٍ ندم وأعلن أنّه قد راجعها، لكنّها أبّت أن ترجع إليه، فعاد وطلّقها مرّةً أخرى.

طلّق رجلٌ امرأته طلاقاً واحدةً، ثمّ بعد شهرٍ ندم وأعلن أنّه يريد مراجعتها، فأخبروه أنّها تكره الرجوع إليه، فعاد وطلّقها مرّةً أخرى.

- كيف تحتسب عدّة كلّ واحدةٍ من هاتين المرأتين؟

- ما سبب التفريق بينهما في الحكم؟

استنبطوا ما تستطيعون من الحكم والمقاصد التي شرعت العدة

لأجلها، مراعين في ذلك:

اختلاف تقدير مدة العدة باختلاف حال المرأة بين كونها حاملاً وحائلاً، وكونها
مطلقة أو متوفى عنها، وغير ذلك.

وأن المقصد -خلافاً للعلّة- ليس من شرط صحته قيامه في كل صور الباب، بل
ربما فات في كثير من صوره، غير أنه لا تخلو صورة من مقصد وحكمة.

أنشطة كتاب الرضاع

أن يبين المتفق عليه كلام المؤلف ببيان
محترزات التعريف المذكور.

عند قول المؤلف: «مَصُّ مَنْ دُونَ
الْحَوْلَيْنِ لَبَنًا ثَابِتًا...».

٢

رقم النشاط

٩١٧

عرّف المؤلف ﷺ الرّضاع بقوله: «وَشَرْعًا: مَصُّ مَنْ دُونَ الْحَوْلَيْنِ
لَبَنًا ثَابِتًا عَنْ حَمَلٍ أَوْ شُرْبُهُ أَوْ نَحْوُهُ».
- بين محترزات هذا التعريف.

أن يبيّن المتفقّه معنى السَّعوط
بالرُّجوع إلى المعاجم اللُّغويّة.
عند قول المؤلّف: (والسَّعُوطُ) في
أنفٍ (والوَجُورُ) في فمٍ...».

الرجوع إلى المصادر

رقم النشاط

٩١٨

ذكر صاحب الرّوض ﷺ في كتاب الرّضاع (السَّعُوطُ).

- ارجعوا إلى ما ذكره أهل اللُّغة في معنى هذه الكلمة في المعاجم اللُّغوية. ثمّ قارنوا ذلك بما ذكر في كتب لغة الفقهاء.

- ثمّ دوّنوا خلاصة ما وقفتم عليه.

- وبيّنوا: هل إدخال الطَّعام أو الحليب عن طريق الأنف يصلح أن يسمّى سَعوطاً؟

بناء المسألة الخلافية

في المسألة المعطاة:

ان يبين المتفق عليه مواضع اتفاق المذاهب الفقهية ومواضع اختلافها

عند قول المؤلف: «(فمَتَى أَرْضَعْتَ امرأةً طفلاً) دونَ الحولين...».

٥

رقم النشاط

٩١٩

- اختلف الفقهاء في العمر الذي يثبت فيه تحريم الرضاع.
- ابحث الآراء الفقهية في المسألة.
- ثم بين موضع الاتفاق والاختلاف بين المذاهب^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٧٧).

استخراج الضوابط
الفقهية

ان يحرّر المتفقّه ضابطاً فقهياً
للمسألة المذكورة.

بداية كتاب الرضاع.

٣

رقم النشاط

٩٢٠

من خلال ما قرّره المؤلف ﷺ في بداية كتاب الرضاع:

- حرّر ضابطاً كلياً للمرأة التي إذا رضع الطفل منها خمس رضعاتٍ

في الحولين صار ابناً لها من الرضاع.

- ثمّ اشرح محترزات الضابط، وبينّ ما يدخل فيه من الصور ممّا لا يدخل فيه.

٢

أن يبين المتفق عليه سبب التفريق بين المسائل المعطاة في الحكم بعبارة صحيحة.
عند قول المؤلف: «(وإن قالت هي ذلك) أي: قالت: زوجها أخوها من الرضاع...».

رقم النشاط

٩٢١

تأمل في الحالتين التاليتين ثم أجب على الاستفسارات الواردة عليها:

- تزوج زيد من هند، وبعد الزواج ادعى أنها أخته من الرضاعة.
تزوجت أمل من أكرم، وبعد الزواج ادعت أنه أخوها من الرضاعة.
- ما الفرق بين الحالتين؟
 - ما وجه التفريق بينهما؟

ان يستدل المتفقّهُ للمسائل المعطاة بدليلين من عمومات الشريعة.
عند قول المؤلف: «وَكُرْهَ اسْتِرْضَاعِ فَاجِرَةٍ، وَسَيِّئَةِ الْخُلُقِ...».

قال المؤلف رحمه الله: «وَكُرْهَ اسْتِرْضَاعِ فَاجِرَةٍ، وَسَيِّئَةِ الْخُلُقِ، وَجَذْمَاءَ، وَبَرْصَاءَ».

هذه أحكام ذكرها المؤلف مرسلّة ولم يحتجّ لها بشيء.
- استدللّ لهذه الأحكام بدليلين من عمومات الشريعة.

أنشطة كتاب النفقات

بناء المسألة الخلافية

أدلته.

أن يسند المتفقّ القول المعطى إلى قائله من المذاهب الفقهية، ويبين
عند قول المؤلف: «وَيُعْتَبَرُ (وَيُعْتَبَرُ
الحاكم) تقدير (ذلك
بحالهما)...أو يسار أحدهما
وإعسار الآخر (عند التنازع)».

٤

رقم النشاط

٩٢٣

ترافع زوجان إلى القاضي، أحدهما -وهو الزوج- موسرٌ، والآخر -وهي الزوجة- معسرةٌ، حيث تطلب الزوجة لنفسها نفقة الموسرين، فحكم لها القاضي بذلك.

- بينوا ما هو المذهب الذي يمكن أن يكون عليه هذا القاضي؟

- وما الأدلة التي يمكن أن يستند إليها في الحكم؟^(١)

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٧٨).

أن يحصر المتفقّ العلل التي بنيت عليها مقادير نفقة الزّوجة الواجبة، ويحرّرها، ويستدلّ لها. عند قول المؤلّف: «(فَيُفْرَضُ) الْحَاكِمُ (لِلْمُوسِرَةِ تَحْتَ الْمُسِرِّ قَدْرَ كَفَايَتِهَا...)».

ذكر المؤلّف ﷺ تفاصيل كثيرة في تقدير نفقة الزّوجة الواجبة على زوجها، ما يجب من النفقة وما لا يجب، ونوعه، ومقداره، ونحو ذلك.

تأمّل هذه الأحكام، ثمّ:

- استخرج العلل والمعاني التي استند عليها المؤلّف في بناء هذه الأحكام.
- حرّر هذه العلل في عباراتٍ ملخّصة، ذاكرًا أمام كلّ علةٍ ما يرجع إليها من أحكام.
- استدلّ لكلّ علةٍ بدليلٍ مناسبٍ يبيّن صلاحيتها لبناء الأحكام عليها.

تحليل النص الفقهي

أن يوضح المتفق كلام المؤلف
ببيان ما يترتب على تخصيص
النفقة بالحمل.

فصل (ونفقة المطلقة الرجعية
وكسوتها ...) / عند قول المؤلف:
«(والنفقة) للبائن الحامل
(للحمل) نفسه، (لا لها من أجله)».

٢

رقم النشاط

٩٢٥

قال المؤلف رحمته الله: «(والنفقة) للبائن الحامل (للحمل) نفسه، (لا لها

من أجله)».

- بين ما يترتب على هذا التقرير بتخصيص النفقة بالحمل لا للمرأة من أجله.

أن يكتشف المتفقُ العلاقة بين
الفروع المذكورة وقاعدتها.

فصل (ونفقةُ المطلقةِ الرجعيةِ
وكسوتها ...) / عند قول المؤلف:
«(أو سافرتُ لحاجتها ولو بإذنه؛
سقطت) ...».

٢

رقم النشاط

٩٢٦

من نشزت، أو حبست ظلماً، أو تطوّعت بحجٍّ، أو عمرةً، أو سافرت،
-ولو بإذنه- سقطت نفقتها عن الزوج. أمّا من حجّت الفرض، أو
صامت القضاء، فلا تسقط نفقتها.

مع أفراد مجموعتك.

- تأملوا هذه الفروع، ثمّ اكتشفوا القاعدة التي بنيت عليها.

ربط المسائل بمقاصد الشريعة

أن يستنبط المتفق عليه المقصد من وجوب نفقة الزوجة على زوجها، ثم يبين أثر ذلك على خمسة من أحكام الباب.

فصل (وَمَنْ تَسَلَّمَ زَوْجَتَهُ) ... / عند قول المؤلف: «(وَإِذَا أَعْسَرَ) الزَّوْجُ (بِنَفَقَةِ الْقَوْتِ، أَوْ) أَعْسَرَ بِ (الْكِسْوَةِ) ...».

٣

رقم النشاط

٩٢٧

بعد دراستك لأحكام نفقة الزوجة، وما رأيت فيها من تفصيلٍ وتدقيقٍ، فيما ثبت به، وما تسقط به، وفي قدرها، وغير ذلك من أحكام.

- استنبط المعنى المناسب (المقصد) الذي ثبتت نفقة الزوجة على زوجها لأجله، ودارت عليه عامة تلك الأحكام.
- ثم يبين أثره على خمسة من أحكام هذا الباب.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	نهاية فصل (وَمَنْ تَسَلَّمَ زَوْجَتَهُ) الَّتِي يُوطَأُ مِثْلَهَا...	أن يبيّن المتفقّهُ الحكم القضائي في المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

٩٢٨

(خالد) رجلٌ غنيٌّ وقد تزوّج (سلمى) وكان ينفق عليها النّفقة الواجبة، إلّا أنّه تعرّض لأزمةٍ ماليّةٍ تسبّبت في فقده أكثر أمواله؛ فأصبح لا ينفق على زوجته، فطلبت منه أن يطلقها، فلم يقبل ذلك، فأّتت إلى المحكمة تطلب الفسخ، وكنت أنت ناظر القضية.

- فما حكمك في طلبها؟ ولماذا؟

٣

أن يحرّر المتفقّه وجه استدلال المؤلف بالآية على نفقة الأولاد. عند قول المؤلف: «(و) تجبُ النفقةُ أو تتمُّها (لِوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى».

رقم النشاط

٩٢٩

قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾

[البقرة: ٢٣٣]

احتج المؤلف ﷺ بهذه الآية على وجوب النفقة على الأولاد، والآية مسوقة في النفقة على الأم المطلقة.
- حرّ وجه الاستدلال بالآية على نفقة الأولاد.

التفريق الفقهي

أن يقارن المتفقّه بين (عمودي النسب، وغيرهم من الأقارب) في مسائل النفقة. عند قول المؤلف: «(و) تجب النفقة أو إكمالها لـ (كل من يرثه) المنفق... (سوى عمودي نسبه)».

رقم النشاط

٩٣٠

قارن بين النفقة على الزوجة، وعلى عمودي النسب، وعلى الأقارب، من حيث شروط وجوبها.

ربط المسائل بمقاصد
الشريعة

أن يبرز المتفق عليه وجه ارتباط مقاصد
أحكام النفقات بالضرورات الخمس.

عند قول المؤلف: «الثاني: فُقرُ
المنفق عليه،... (مع فقر من تجب
له النفقة) وعجزه عن تكسب».

٣

رقم النشاط

٩٣١

تقدم في كتاب النفقات أحكام ترجع إلى إيجاب النفقة على القادر
للعاجز عن الاكتساب حقيقة أو حكماً أو المحروم.
- أي الضروريات الخمس ألصق بهذا الباب؟ اذكرها، ويين وجه
ارتباط أحكام الباب بها.
- ويين وجه ارتباط أحكام الباب بسائر الضروريات الخمس إن كان لها نوع تعلق
بها.

٣

أن يقارن المتفقَّه بين (ضابط الغنى
الموجب للزكاة، وضابط الغنى
الموجب للنفقة) مقارنةً كاملةً.
عند قول المؤلف: «(الثالث: غنى
المنفق، وإليه الإشارة...)».

استخراج الضوابط
الفقهية

رقم النشاط

٩٣٢

من خلال قراءتك لكتاب الزكاة والنفقات، استخرج:

- ضابط الغنى الموجب للزكاة.
- ضابط الغنى الموجب للنفقة على الأقارب الفقراء.
- الفروق بين الضابطين.

التفريق الفقهي

أن يقارن المتفقَّه بين المسائل المذكورة مقارنةً كاملةً.

عند قول المؤلف: «(ومن عليه نفقةُ زيدٍ) مثلاً لكونه ابنه أو أباه أو أخاه ونحوه؛ (فعليه نفقةُ زوجته)».

٢

رقم النشاط

٩٣٣

بيِّن مواضع الاتفاق ومواضع الافتراق بين نفقة الزوج على زوجته، والأب على ابنه، والقريب على قريبه.

أن يحرر المتفقّه وجه استدلال المؤلّف
بالآية مبيناً القواعد الأصولية التي
بني عليها الاستدلال.
عند قول المؤلّف: «لا يلزم الزوجة
إرضاع ولدها، دنيّة كانت أو شريفة
...».

ذكر المؤلّف ﷺ أنّ الزوجة لا تجبر على إرضاع ولدها؛ لقول
الله تعالى في المطلّقات: ﴿وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى﴾
[الطلاق: ٦].

- حرّر وجه استدلال المؤلّف بهذه الآية على أنّ الزوجة لا تجبر على الرضاع أبداً،
مطلّقة كانت أو غير مطلّقة، مبيناً القواعد الأصولية التي قام عليها الاستدلال بالآية.

أن يستنبط المتفق عليه القواعد
الأصولية المستعملة في بناء الفروع
الفقهية المذكورة.

نهاية باب نفقة الأقارب والمماليك.

٥

رقم النشاط

٩٣٥

تأمل الفروع الفقهية، ثم دوّن أمام كلّ مسألة منها في الجدول التالي:
- الدليل الذي استنبط منه حكمها.
- والقاعدة الأصولية المستعملة في ذلك.

الفرع الفقهي	الدليل	القاعدة الأصولية
وجوب المتعة للمفوضة إذا فارقها زوجها قبل الدخول.		
وجوب إنفاق الولد على أبويه وإن علو.		
وجوب إنفاق الأب على أولاده وإن سفلو.		
وجوب النفقة على الأقارب.		
يجب على القريب من النفقة بقدر إرثه.		
يجب إعلاف البهائم وسقيها وفعل ما يصلحها.		

تأمّل في الوقائع الآتية، ثمّ أجب على الاستفسارات الواردة عليها.

- ١- مريم امرأة كبيرة في السنّ ليس لها مالٌ، تسكن في بيت ابنها خالد - وهو بيتٌ مستأجرٌ -، وخالدٌ موظّفٌ حكوميٌّ راتبه يكفي لنفقته ونفقة أهله وأُمّه، وقد رزق خالدٌ بفهدٍ ومنى.
- ولمريم أخٌ، وقد توفّي عن ابنٍ وبنتٍ، وهما سعدٌ وسعاد، وكلاهما ثريان ثراءً فاحشاً.
- ٢- ثمّ توفّي ابنها خالدٌ، وقد توظّف حفيدها فهدٌ في إحدى الشركات الشهيرة فأصبح موسراً.
- وأما منى فليس عندها مالٌ، وقد تزوّجها ماجدٌ، وهو شابٌ فقيرٌ جداً، وليس عنده من ينفق عليه.
- ٣- ثمّ دخل فهدٌ في إحدى العقود التجاريّة الخطرة، ومدة العقد عشر سنواتٍ، وقد أصيب بعد مرور السنّة الأولى بخللٍ عقليٍّ، فأصبح سفيهاً، وضربت عليه الولاية.
- ٤- ثمّ نتيجةً لخطورة المشروع فقد خسر جميع أمواله فأصبح معسراً.
- ٥- ثمّ توفّي فهدٌ.
- ٦- ثمّ توفّي منى، وزوجها على قيد الحياة.

ان يبين المتفقه الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب نفقة الأقارب والمماليك.

٣

- على من تجب نفقة مريم في كل مرحلة من المراحل السابقة؟ وما قدرها؟ وما
وجه وجوبها على من وجبت عليه؟

- على من تجب نفقة منى في كل مرحلة من المراحل السابقة؟ وما قدرها؟ وما
وجه وجوبها على من وجبت عليه؟

- وهل يجب على منى الإنفاق على زوجها؟ ولماذا؟

أن يستخرج المتفقَّه شروط أهلية
الحاضن من كلام المؤلف.
عند قول المؤلف: (وَلَا حِضَانَةَ لِمَنْ
فِيهِ رَقٌّ وَلَوْ قُلٌّ....).

٣

رقم النشاط

٩٣٧

ذكر المؤلف ﷺ أحوالاً ينتفي فيها حقُّ الحضانة عن أولى الناس
به، وينتقل إلى من يليه في الترتيب.
- استخرج من كلام المؤلف شروط أهلية الحاضن.

أن يبين المتفق الحكم القضائي في المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

عند قول المؤلف: «(وإن أراد أحد أبويه): أي: أبوي المحضون (سفرًا طويلاً)....».

٣

رقم النشاط

٩٣٨

قالت المدّعية: إنّ المدّعى عليه هو طليقي، سبق أن تزوّجني، ورزقت منه بثلاثة أولاد، وهم: هند المولودة في ١/٨/١٤٢٢ هـ وسعاد المولودة في ١٤/٢/١٤٢٦ هـ وماجد المولود في ٩/٥/١٤٣٠ هـ وهم الآن في حضانتني، وأطلب الإذن بسفر أولادي معي إلى مصر.

فأجاب المدّعى عليه بالمصادقة على عقد الزّوجيّة، والطلاق، والأولاد وميلادهم، وقال: أرفض سفر أولادي؛ لأنّ السفر إلى الخارج يعرض الأولاد للمخاطر، ولا أطمئن لرعاية أمّهم لهم، وليس بهم إلى السفر حاجة.

فقالت المدّعية: إنّ هدي من السفر بأولادي هو السّياحة، فليس سفر نقلية وإقامة دائمة، وسأحافظ عليهم، وعلى دينهم، وأخلاقهم، وسأسافر مع أبي وأمّي وجميع إخوتي لمُدّة أسبوع، وفي سفرهم مصلحةٌ من حيث الأُنس بالرفقة، والاستمتاع بالسفر إلى بلدٍ عربيٍّ مسلم.

-تأمّل في الواقعة القضائيّة السّابقة، ثمّ أصدر الحكم القضائيّ تجاه طلب المدّعية، مبيناً وجه الحكم، مع العلم أنّ المدّعية وأهلها من أهل الصّلاح.

أن يبين المتفقه الحكم القضائي في المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

عند قول المؤلف: «(وإن أراد أحد أبويه)؛ أي: أبوي المحضون (سفرًا طويلاً)....».

- هل تنطبق هذه الواقعة على ما درسته في الروض ممّاله علاقةً بأحكام الحضانة عند سفر أحد الأبوين؟

أن يعرف المتفقه بكتاب منتهى الإرادات من حيث البنود المذكورة.

عند قول المؤلف: «(وإن أراد أحد أبويه): أي: أبوي المحضون (سفرًا طويلاً)....».

٣

رقم النشاط

٩٣٩

قال المؤلف رحمه الله في مسألة سفر أحد الوالدين بعد أن شرح متن الزاد وصرفه عن ظاهره في بعض المسائل: «وإنما أخرجت كلام المصنف عن ظاهره ليوافق ما في «المنتهى» وغيره».

حرص الشارح أن يجعل كلام الحجاوي رحمه الله موافقاً لما في المنتهى، وذلك دليل على أهمية كتاب المنتهى عند المتأخرين.

- اكتب تعريفاً موجزاً عن كتاب المنتهى، مبيّناً اسم مؤلف الكتاب، والكتب التي استفاد منها مؤلفه وأهم شروحه وحواشيه.

- ثم بين السبب الذي جعل من الكتاب عمدةً للمتأخرين.

- واذكر ثلاثاً من مميّزاته.

ان يعرف المتفقه بكتاب منتهى
الإرادات من حيث البنود المذكورة.

عند قول المؤلف: «(وإن أرادَ أحدُ
أبوينه)؛ أي: أبوي المحضون (سفرًا
طويلاً)....».

ربط المسائل بمقاصد
الشريعة

أن يستنبط المتفقه مقاصد
مشروعية الحضانة، ثم يربتها
بحسب قوتها.

نهاية باب الحضانة.

٥

رقم النشاط

٩٤٠

تقدّم ذكر وجوب حضانة الصّغير والمجنون والمعتّوه على
المسلمين، وترتيبهم في ذلك، وأيّهم أحقُّ بها.

- تأمّل في أحكام الباب وما ذكره المؤلّف ﷺ من تعليلات، واستنبط المعاني
والمقاصد التي رتبت أحقية الحضانة بناءً عليها، ثمّ انظر في أيّها يقدّم عند التّعارض.
- ورّتها بذكر الأقوى فالأقلّ منه قوة ما استطعت ذلك.

أنشطة كتاب الجنايات

أن يلخص المتفق عليه كلام المؤلف عند قول المؤلف: «(وهي أي: الجناية ثلاثة أضرب...)».

أربط الأمثلة المذكورة بأقسام الجناية.

٤

رقم النشاط

٩٤١

ذكر المؤلف ﷺ في هذا الباب أقسام الجناية.

- أربط الأمثلة المذكورة بأقسامها، مع بيان وجه دخول المثال تحت القسم الذي ذكره المؤلف.

١- غرز القاتل المقتول بإبرة في يده فنزف حتى مات، وكان يقدر على مداواة جرحه.

٢- حبس الجاني المجني عليه في غرفة، وألقى معه ثعباناً ساماً، فمات بلدغه.

٣- لطم الجاني المجني عليه على وجهه، فسقط على أرض فيها حديدة منصوبة، فمات بسبب ذلك.

٤- صدم القاتل المقتول بسيارته عمداً فمات بسبب ذلك.

٥- ألقى الجاني رجلاً في البحر فمات غرقاً.

٦- صاح الجاني بالمجني عليه صيحة مروعة، وكان به مرض في قلبه فهلك.

٧- كان الجاني يسير بسيارته مسرعاً في طريق سريع، فهجم المجني عليه على الطريق فجأة، واصطدم به فهلك.

٨- أطلق النار على ما يظنه صيداً، فتبين له أنه إنسان.

ع

أن يلخّص المتفقّه كلام المؤلّف
 بربط الأمثلة المذكورة بأقسام
 الجناية.
 عند قول المؤلّف: «وَمَيَّي أَيَّ:
 الجناية ثلاثة أضربٍ...».

ان يبين المتفق الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «(أو يلقيه من شاهق) فيموت».

هل يحق لأولياء المتوفى في الوقائع الآتية المطالبة بالقصاص، مع ذكر التعليل:

- نصح زيد صالحاً بشرب دواءٍ بكميةٍ عاليةٍ، لعلاج آلام البطن، وتبين أن شرب هذه الكمية من الدواء قاتلةٌ، فمات على إثر ذلك، وأقر زيد بأنه قصد بالنصيحة زيادة آلام بطنه دون قتله.

- هل سيختلف الحكم لو كان زيد صيدلياً؟

- أدخل زيد طفلاً صغيراً سيارته بقصد قتله، فأغلق جميع نوافذها، ولم يشغل المكيف، وكان ذلك في شدة الحر في وقت الظهر، حيث كانت درجة الحرارة تتجاوز ٥٥ درجة، فمات الطفل على إثر ذلك.

- غضب صالحٌ من مديره، وهما على برج في الطابق الخامس، ففتح النافذة، وألقاه منها، فمات على إثر ذلك.

أن يستخرج المتفقه مسائل التسبب
بالمقتل من كلام المؤلف، ويعيد
صياغتها.

تحليل النص الفقهي

رقم النشاط

٩٤٣

قسّم المؤلف ﷺ القتل إلى عمدٍ، وشبه عمدٍ، وخطأٍ، ومن مسائل
الجنايات المشهورة القتل بالتسبب.

- هل يدخل القتل بالتسبب في هذه الأنواع كلّها؟

- اقرأ الباب، واستخرج مسائل التسبب، ثمّ اكتب هذه المسائل من جديد في فصلٍ
مستقلٍّ، محاكياً أسلوب البُهوْتيّ في الصياغة.

أن يقارن المتفقَ بين كلام الماتن والشارح في الأوجه المذكورة.

نهاية مقدمة كتاب الجنايات.

٥

رقم النشاط

٩٤٤

قارن بين ماسطره الماتن وما سطره الشارح في صور القتل، من خلال إجابتك على الأسئلة التالية:

- هل أراد الماتن أن يحصر صور القتل العمد؟
- هل وسَّع البُهوئيُّ ﷺ الأمثلة التي ذكرها الماتن، أم ضيَّقها بذكر القيود؟
- هل صنيع البُهوئيِّ معتادٌ في شرحه أم أنَّه نادرًا ما يصنع ذلك؟
- هل حصر صور القتل العمد مرادًا للأصحاب أو لا؟
- هل البُهوئيُّ يتأثر في فهمه لكلام المصنِّف بأصل الكتاب (المقنع) وبما كتبه الماتن في غير الزاد؟

٤

ان يبين المتفق الحكم القضائي في المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «(كَمَنْ ضَرَبَهُ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا صَغِيرَةٍ) وَنَحْوَهَا...»

رقم النشاط

٩٤٥

(غانم) و (سالم) طالبان في السنة الأولى من المرحلة المتوسطة، وتخاصما أثناء خروجهما من المدرسة، فرمى غانم سالمًا بقلم معدني أسفل صدره، مما تسبب في نزف دمه، فاتصل بالإسعاف، لكنه تأخر، مما أدى إلى موت سالم قبل وصول الإسعاف، فطالب أهل سالم بالقصاص. ودفع محامي غانم بأن القلم لا يُعدُّ أداة قاتلة، كما أن الإسعاف تأخر تأخرًا كبيرًا فمات سالم بسبب النزف وعدم إسعافه. - عرضت القضية عليك، فما حكمك فيها؟ مع التعليل.

التفريق الفقهي

أن يبيّن المتفقَ الفرق بين المسائل المعطاة بعبارة صحيحة.

فصل (تقتل الجماعة)؛ أي: الاثنان فأكثر/ عند قول المؤلف: «(أو أمر به)؛ أي: بالقتل (السُّلطانُ ظَلَمًا مَنْ لَا يَعْرِفُ ظُلْمَهُ فِيهِ)».

٢

رقم النشاط

٩٤٦

- ما الفرق بين هذه الصور:

- ١- أكره مكلفاً على قتل مكافئه، فقتله.
 - ٢- أمر السُّلطان بالقتل ظلمًا مَنْ لَا يَعْرِفُ ظُلْمَهُ فِيهِ، فقتل.
 - ٣- أمر السُّلطان بالقتل ظلمًا مَنْ يَعْرِفُ ظُلْمَهُ فِيهِ، فقتل.
- وما سبب التفريق بينها.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	عند قول المؤلف: «الشرط (الثاني): التكليف؛ بأن يكون القاتل بالغاً عاقلًا».	ان يربط المتفقه الفروع الفقهيّة المذكورة بالتقرير الأصولي عند الحنابلة.	تخريج الفروع على الأصول

رقم النشاط

٩٤٧

قال ابن قدامة رحمته الله: «فأما الصبي والمجنون: فغير مكلفين؛ لأن مقتضى التكليف: الطاعة والامثال: ولا تمكن إلا بقصد الامثال، وشرط القصد: العلم بالمقصود، والفهم للتكليف».

ثم قال: «ووجوب الزكاة والغرامات في مال الصبي والمجنون ليس تكليفا لهما، إذ يستحيل التكليف بفعل الغير، وإنما معناه: أن الائتلاف وملك النصاب سبب لثبوت هذه الحقوق في ذمتهم، بمعنى أنه سبب لخطاب الولي بالأداء في الحال، وسبب لخطاب الصبي بعد البلوغ»^(١).

وذكر البهوتي رحمته الله من أوجه قتل الخطأ: «(عمد الصبي والمجنون)؛ لأنه لا قصد لهما؛ فهما كالمكلف المخطئ».

وقال في شروط القصاص: «الشرط (الثاني): التكليف... فلا) يجب (قصاص على صغير و) لا (مجنون) أو معتوه؛ لأنه ليس لهم قصد صحيح».

بعد قراءتك وتأملك في النصوص السابقة أجب عما يلي:

- هل ما ذكره البهوتي من أحكام متفق مع التقرير الأصولي المنقول من روضة الناظر؟

- كيف يمكن بناء هذه الأحكام الفقهية التي ذكرها البهوتي على التقرير الأصولي المنقول من كلام ابن قدامة؟ اشرح ذلك بالتفصيل.

يتبع

٤

أن يربط المتفقّه الفروع الفقهيّة
المذكورة بالتقرير الأصولي عند
الحنبلة.

عند قول المؤلّف: «الشّرطُ (الثّاني):
التّكليفُ؛ بأن يكون القاتلُ بالغاً
عاقلاً».

أن يحرر المتفق ضابطاً لمسائل
التسبب والمباشرة.

نهاية باب شروط وجوب القصاص.

٥

رقم النشاط

٩٤٨

من مسائل الجنايات المهمة: اجتماع التسبب والمباشرة، وضبطها
مهم في إثبات القصاص، وغير ذلك.

- اجمع مسائل التسبب والمباشرة التي أوردها المؤلف رحمه الله من أول كتاب الجنايات
إلى باب شروط القصاص.

- ثم استخرج ضابطاً لإثبات القصاص في القتل بالتسبب، وضابطاً للعمل عند
اجتماع المباشرة والتسبب.

أن يحلّل المتفقّ النص المنقول من كلام المؤلّف، باستخراج ما فيه من أحكام، واستدلالات، وبيان أنواعها. عند قول المؤلّف: «(أحدّها: كَوْنُ مستحقّه مكلفًا)؛ أي: بالغا عاقلًا....».

٣

رقم النشاط

٩٤٩

قال المؤلّف ﷺ في شروط استيفاء القصاص:

«(أحدّها: كَوْنُ مستحقّه مكلفًا)؛ أي: بالغًا عاقلًا، (فإن كان) مستحقّ

القصاص أو بعض مستحقّه (صبيًا أو مجنونًا؛ لم يستوف) له لهما أب ولا وصيّ ولا حاكم؛ لأنّ القصاص ثبت لما فيه من التّشفي والانتقام، ولا يحصل ذلك لمستحقّه باستيفاء غيره، (وحبس الجاني) مع صغر مستحقّه (إلى البلوغ، و) مع جنونه إلى (الإفاقة)؛ لأنّ معاوية حبس هذبة بن خشرم في قصاص حتّى بلغ ابن القليل، وكان ذلك في عصر الصحابة ولم ينكر».

بعد قراءتك لكلام المؤلّف هذا:

- استخرج الأحكام التكليفية والوضعية الواردة فيه.

- ذكر المؤلّف استدلالين، فما نوع الاستدلال الأول؟ وما نوع الاستدلال الثاني؟

بيّن النوع بذكره باسمه الخاصّ المعروف به.

- الاستدلال الثاني «لأن معاوية...» صريح في واحد من الحكمين قبله، وهو: (حبس

الجاني مع صغر مستحقّه إلى البلوغ)، وسكت المؤلّف عن الاستدلال للحكم الآخر:

(حبس الجاني مع جنون مستحقّه إلى الإفاقة)، وكأنّه استغنى بظهور التحاق المجنون

بالصبيّ ووضوحه عن التنبيه عليه، فماذا يسمّى هذا النوع من الإلحاق؟

ان يحلل المتفقه النص المنقول من
كلام المؤلف، باستخراج ما فيه من
احكام، واستدلالات، وبيان انواعها.
عند قول المؤلف: «(أحدُها:
كونُ مستحقِّه مكلَّفًا)؛ أي: بالغًا
عاقلاً...».

أن يكشف المتفقَّه العلاقة بين ما يدوِّنه الأصحاب وأصول إمام المذهب. عند قول المؤلف: «(وَحُبْسَ الْجَانِي) مَعَ صَغَرٍ مُسْتَحِقِّهِ...».

٣

رقم النشاط

٩٥٠

قال المؤلف رحمه الله: «(وَحُبْسَ الْجَانِي) مَعَ صَغَرٍ مُسْتَحِقِّهِ (إِلَى الْبُلُوغِ، وَ) مَعَ جُنُونِهِ إِلَى (الْإِفَاقَةِ)؛ لِأَنَّ مَعَاوِيَةَ حَبَسَ هُذْبَةَ بَنَ خَشْرَمٍ فِي قِصَاصٍ حَتَّى بَلَغَ ابْنُ الْقَتِيلِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنْكَرْ...».

- ما نوع الدليل الذي استدَلَّ به المؤلف؟

- بَيِّنْ العلاقة بين هذا الاستدلال وتقرير الحنابلة الأصولي في هذا النوع من الأدلة.

أن يستنبط المتفقَّه شروط استيفاء
القصاص الثلاثة من الآية، محرراً
وجه الاستدلال.
عند قول المؤلف: «الشرط
(الثالث: أن يؤمن) في (الاستيفاء
أن يتعدى الجاني) الاستيفاء إلى
غيره».

ذكر المؤلف ﷺ ثلاثة شروط لاستيفاء القصاص:

الأول: أن يكون مستحقَّ القصاص المطالب به مكلفاً.

والثاني: أن يتفق الأولياء على طلب استيفائه.

والثالث: أن يؤمن في الاستيفاء التعدي.

وقد بين المؤلف وجه اشتراط كل واحد منها لاستيفاء القصاص، ويمكن استنباطها

أيضاً من قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۖ
الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۖ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعُ
بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ۗ﴾ [البقرة: ١٧٨]

في كل شرط من هذه الشروط الثلاثة:

- حدّد الموضع من الآية الذي يمكن استنباط الشرط منه.

- ثم حرّر وجه الاستدلال بالآية عليه.

ربط المسائل بمقاصد
الشريعة

أن يستنبط المتفقَ المعاني المقصودة
من إسقاط القصاص أو تأخيرهِ أحياناً،
وبيِّن وجه تقديم تلك المقاصد على
مقصد مشروعية القصاص.

عند قول المؤلف: «الشُّرْطُ
(الثَّالِثُ: أَنْ يُؤْمَرَ) فِي (الاستيفاءِ
أَنْ يَتَعَدَّى الْجَانِي) ...».

٣

رقم النشاط

٩٥٢

شرع القصاص لتحقيق مصلحةٍ عظيمةٍ، ذكرها الله عز وجل بقوله:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وهذا المقصد العظيم

يكون تمام تحققه وقيامه باستيفاء (شروط وجوب القصاص) التي ذكرها أهل العلم،
ويكون فواته بقدر فواتها، فإذا استتمت تلك الشروط قائمةً في واقعةٍ معينةٍ فقد ظهرت
مصلحة مشروعية القصاص فيها، ومع ذلك فإنه يمنع منه أو تؤخَّر إقامته إذا كان في
المستحقِّين صغيرٌ أو مجنونٌ، أو لم يتفق الأولياء على المطالبة، أو خشي أن يتعدَّى
الاستيفاء الجاني إلى غيره.

- استنبط المعاني والحكم التي روعيت في تلك الصور فأخَّر القصاصُ أو سقط
لأجلها.

- وما وجه تقديمها على تحقيق المقصد من القصاص؟

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يستخرج المتفق ضابط
الاستيفاء الجائز للقصاص من
كلام المؤلف.

فصل (ولا) يجوز أن (يستوفى
قصاص.../ عند قول المؤلف: «(ولا
يستوفى) القصاص (في النفس إلا
بضرب العنق بسيف)»...

٢

رقم النشاط

٩٥٣

ذكر المؤلف ﷺ ثلاثة شروط لجواز استيفاء القصاص، ثم عقد

فصلاً ذكر فيه ما لا يجوز في استيفاء القصاص.

- حرر ضابطاً يجمع صور استيفاء القصاص الجائزة، بحيث يكون ما انطبق عليه

هذا الضابط فهو استيفاء جائز، وما شذ عنه في شيء فهو استيفاء محرم.

تخريج الفروع على
الأصول

ان يجتهد المتفقه في إدراك حكم
المسألة المذكورة، مبيناً القواعد
الأصولية التي استعملها في
استنباط الحكم.
فصل (ولاً) يجوز أن (يُستوفى
قصاصُ إلا بحضرة سلطان...
عند قول المؤلف: «(ولا يُستوفى)
القصاصُ (في النفسِ إلا ...».

٥

رقم النشاط

٩٥٤

قال المؤلف رحمته الله: «(ولا يُستوفى) القصاصُ (في النفسِ إلا بضربِ
العنقِ بسيفٍ ولو كان الجاني قتلهُ بغيره)؛ لقوله رحمته الله: «لَا قَوْدَ إِلَّا
بالسَّيْفِ» رواه ابنُ ماجه^(١).

- إذا علمت أن هذا الحديث ضعيفٌ؛ فاستنبط الحكم المناسب لهذه المسألة (كيفية
استيفاء القصاص) من أدلة الكتاب والسنة، مراعيًا ما يلي:
- ذكر نص الآية أو الحديث.
 - وجه الاستدلال به على الحكم.
 - القاعدة أو القواعد الأصولية التي بنيت وجه الاستدلال عليها.

(١) رواه ابن ماجه (٢٦٦٧).

تحليل النص الفقهي

أن يبين المتفق عليه الموضوع الذي عقد المؤلف الفصل لأجله، ويميز المسائل التي تناولها فيه، ويبين وجه تخصيصها بفصل مستقل.

نهاية فصل (ولا يجوز أن يُستوفى قصاص إلا بحضرة سلطان أو نائبه).

٤

رقم النشاط

٩٥٥

قال المؤلف رحمه الله: «(فصل) (ولا) يجوز أن يُستوفى قصاص إلا

بحضرة سلطان أو نائبه...»، بعد دراستك لهذا الفصل:

- ضع عنواناً مناسباً لهذا الفصل، ثم ضع عناوين مناسبة لكل مسألة من المسائل المندرجة تحته، سواء ما ذكره الماتن أو ما زاده الشارح.
- ما الفرق بين المسائل الثلاث التي ذكرها الماتن في هذا الفصل وبين شروط استيفاء القصاص الثلاثة التي ذكرها قبل ذلك؟

أن يبين المتفق أثر اختلاف
التعامل مع الدلالات المتعارضة في
حكم المسائل المعطاة.

نهاية باب استيفاء القصاص.

٤

رقم النشاط

٩٥٦

اختلف العلماء في مسألة من جنى جنايةً توجب قتلاً خارج الحرم،

ثم لجأ إلى الحرم، هل يستوفى منه فيه؟

ومبنى الخلاف في المسألة على تعارض العمومات، وفيما يلي أهمها:

١ - عموم الأمر بجلد الزاني، وقطع السارق، واستيفاء القصاص من غير تخصيص
بمكانٍ دون مكانٍ.

٢ - قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧] والخبر أُريدَ به
الأمر.

٣ - وقال النبي ﷺ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ
بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا... فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا،
فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ...»^(١).

- كَوْنُوا مجموعتين، كل مجموعة تمثل اتجاهًا، وتناظروا في المسألة من جهة أي
العمومات يُعمل بها أو يُخص بها الأخرى.

أن يقارن المتفقّ بين التقرير
الأصولي والفقهّي عند الحنابلة في
مسألة تكليف المكره.

نهاية باب استيفاء القصاص.

رقم النشاط

٩٥٧

مذهب الحنابلة وجمهور الأصوليين والفقهاء أن المكره مكلفٌ؛

«لأنّه يفهم ويسمع ويقدر على تحقيق ما أمر به وتركه»^(١).

- هل ما ذكره المؤلف ﷺ بقوله: «وَمَنْ أَكْرَهَ مُكَلَّفًا عَلَى قَتْلِ مُعَيَّنٍ...» منسجمٌ

مع التقرير الأصولي المتقدم؟

- بناءً على ما تقدّم، هل يكون للإكراه أثرٌ في تحديد نوع القتل (عمد، شبه عمد،

خطأ)؟

- هل للإكراه أثرٌ على شروط وجوب القصاص؟

- هل للإكراه أثرٌ على شروط استيفاء القصاص؟

أن يستخرج المتفقه الفروع المبنية
على الأصل المذكور.
نهاية باب استيفاء القصاص.

من شروط التكليف المعتبرة: العلم؛ فالجهل إذا ثبت مسقطٌ
للتكليف عن الجاهل.

- استخرج الأحكام الفقهية التي بناها المؤلف ﷺ على هذا الأصل من أول كتاب الجنائيات إلى نهاية باب شروط استيفاء القصاص.
- استخرج مسائل أخرى يمكن بناؤها على هذا الأصل مما لم يذكره المؤلف في تحديد نوع القتل (عمد، شبه عمد، خطأ)، وفي شروط وجوب القصاص، وفي شروط استيفائه.

أن يفرّق المتفقّه بين مضامين
البابين المحدّدين إجمالاً.
نهاية باب استيفاء القصاص.

تحليل النص الفقهي

رقم النشاط

٩٥٩

ذكر المؤلف ﷺ باباً في شروط وجوب القصاص، ثمّ أردفه بباب في
استيفاء القصاص.

- ما الفرق بين مضمون البابين؟

- هل تقترح تقسيماً أو صياغةً أخرى لمضمون البابين؟

ان يستنبط المتفقّه الحكم والمعاني المقصودة من مشروعية العفو، ويبين وجه ارتباطها بحفظ ضرورة النفس، وتقديمها على مصلحة إقامة القصاص.

عند قول المؤلف: « أجمع المسلمون على جوازِهِ ».

٣

رقم النشاط

٩٦٠

خَرَجَ البخاريُّ رحمته الله في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقصاص، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨] مما كتب على من كان قبلكم^(١).

بالنظر إلى تسمية الله جلَّ وعلا مشروعية العفو وقبوله تخفيفاً منه ورحمةً، وإلى أَنَّ الله - جلَّ وعلا - كان قد شرع لمن قبلنا القصاص وحده:

- استنبط الحكم والمعاني التي جاء هذا التخفيف بمشروعية العفو لأجلها في حق هذه الأمة.

- ثمَّ بيَّن وجه ارتباط تحقيق هذه الحكم والمقاصد بحفظ ضرورة النفس.

- وبيَّن وجه تقديم هذه المقاصد على المصلحة المقصودة من إقامة القصاص.

ان يستنبط المتفقّه الحكم والمعاني المقصودة من مشروعية العفو، ويبين وجه ارتباطها بحفظ ضرورة النفس، وتقديمها على مصلحة إقامة القصاص.

عند قول المؤلف: « أجمع المسلمون على جوازِهِ ».

أن يُبيِّنَ المتفقُ الفرقَ بين المسألتين
بعبارةٍ صحيحةٍ.

عند قول المؤلف: «أو عفا
مطلقاً؛ بأن قال: عفوْتُ، ولم
يقيدهُ بقصاصٍ...».

٢

أن يبيّن المتفقّهُ الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «(وإن كان العفو على مال فله)؛ أي: للمجروح (تمام الدية)....».

تأمل الوقائع الآتية، ثم بيّن الحكم في كلّ واحدةٍ منها بناءً على ما ذكره المؤلف ﷺ في هذا الباب، معلّلاً ما تذكر:

- بعد ثبوت القتل العمد بالبيّنة عند القاضي، واستيفاء الواقعة لشروط وجوب القصاص، اجتمع أولياء الدم عند القاضي وقالوا له: أمّا الدية فلا نريدها، ولا حاجة لنا إليها، ولكن نريد القصاص فقط، فقيّد القاضي ذلك عنده في ضبط القضية، ثمّ حكم بالقصاص على الجاني.

ثمّ إنّ بعض أولياء الدم لان قلبه، وأشفق على أهل الجاني وأولاده، فأعلن عند القاضي رجوعه عن المطالبة بالقصاص، فحكم القاضي بسقوط حقّ الأولياء في إقامة القصاص؛ لعدم اجتماعهم عليه، ... فرجع أولياء الدم مطالبين بالدية.

٣

أن يبيّن المتفقّه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «(وإن كان العفو على مال فله)؛ أي: للمجروح (تمام الدية)....».

تحقيق المناط

- قُتل زيدٌ عمداً عدواناً، ورأى القاضي استيفاء القتل شروط وجوب القصاص، فعرض الأمر على أولياء الدم وهم أبناءه الثلاثة فقط، فطالب واحدٌ منهم بالقصاص، والآخران رضياً بالدية، ثمَّ إنَّهما لما رأيا إصرار أخيهما على المطالبة بالقتل وافقاه على ذلك.

- في القضية السابقة لو أقدم أخوهم على قتل الجاني بنفسه حين رأى تردُّ أخويه في المطالبة بالقصاص؛ فهل يكون قتله موجِباً للقصاص؟ ولماذا؟

ان يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.
عند قول المؤلف: «(وإن كان
العفو على مال فله)؛ أي: للمجروح
(تمام الدية)....».

- أصابت خالدًا رصاصةً أطلقها عليه ابن عمّه، فاستقرّت في أحشائه، ثمّ استخرجها الطبيب بعمليةٍ ناجحةٍ، وأخبره أنّها لن تضرّه في المستقبل بإذن الله، فعفى خالدٌ عن ابن عمّه عفواً من غير ديةٍ؛ لمّا طلب منه ذلك أبوه وتشفّع إليه عمّه، ثمّ لا زال يشعر بالألم بعد ذلك حتّى انتقض عليه الجرح يوماً، فذهب إلى المستشفى، وقرّروا حاجته إلى التّنويم، ولا زالت حالته تزداد سوءاً، فأشهد من عنده أنّه قد رجع عن عفوه، وأنّه يريد القصاص؛ لأنّه إنّما عفى ظناً منه أنّه قد شفي، ثمّ توفّي.

- ماذا لو كان عفوه إلى الدية؟

أن يبين المتفق عليه نوع التعليل الذي أشار إليه المؤلف، ويشرح وجه بناءه. عند قول المؤلف: «(وإن وكل) ولي الجناية (من يقتص) له (ثم عفا) ...».

٣

رقم النشاط

٩٦٣

- قال المؤلف رحمه الله: «(وإن وكل) ولي الجناية (من يقتص) له (ثم عفا) الموكّل عن القصاص (فاقتصّ وكيله ولم يعلم) بعفوه (فلا شيء عليهما) لا على الموكّل؛ لأنه محسنٌ بالعفو - وما على المحسنين من سبيل - ولا على الوكيل؛ لأنه لا تفريط منه».
- علّل المؤلف كلّ واحدٍ من هذين الحكمين بتعليل.
- إلى أي نوع من أنواع الاستدلال يرجع كلّ واحدٍ من هذين التعليلين؟ (استدلال بعموم، قياس، ...).
- اشرح ذلك بالتفصيل، محرّراً وجه الاستدلال.

ان يفرّق المتفقّه بين شروط الجواز وشروط الوجوب، ويفرّق بين الأمن من الحيف والاستيفاء بلا حيف. عند قول المؤلّف: «(الأوّل: الأمن من الحيف) وهو شرط لجواز الاستيفاء...».

٣

رقم النشاط

٩٦٤

ذكر المؤلّف ﷺ نوعين من الشروط: شروط جواز، وشروط وجوب.

مع مجموعتك، أجب عن الأسئلة التالية:

- ما الفرق بينهما؟

- اذكروا موضعاً آخر ذكر فيه هذان النوعان من الشروط.

- ما الفرق بين الأمن من الحيف والاستيفاء بلا حيف؟

- ما وجه هذا التفريق؟ وما فائدته؟

أن يستنبط المتفق عليه الحكم المذكور
من الآية المعطاة، ثم يستدل له
بدليلين آخرين.
فصل النوع الثاني من نوعي
القصاص فيما دون النفس/ عند
قول المؤلف: «(و) لا في غير ذلك
من (الجروح)؛ كالجائفة...».

ذكر المؤلف رحمه الله الجروح التي يقتض فيها المجني عليه من الجاني،
واحتج بقول الله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ۖ﴾ [المائدة: ٤٥]
ثم ذكر أن ما سوى ذلك لا قصاص فيه، وعلل الحكم بقوله: «لعدم أمن الحيف
والزيادة».

- استنبط هذا الحكم من الآية التي ذكرها المؤلف.

- اذكر دليلين آخرين يمكن أن يحتج لهذا الحكم بهما.

أن يبين المتفقه بالتفصيل أثر
مقصد حفظ النفس في المسائل
المعطاة.
نهاية باب ما يوجب القصاص فيما
دون النفس.

من المقاصد الخمس الضرورية: حفظ النفس.

- يبين أثر مراعاة هذا المقصد على ما تقدم ذكره من شروط وجوب القصاص، وشروط استيفائه في النفس، وشروط استيفائه فيما دون النفس.
- يبين ذلك بذكر: الشرط، والمقصود منه، ووجه ارتباط المقصد الخاص من الشرط بضرورة حفظ النفس.

الشرط	المقصد	وجه ارتباط هذا المقصد بضرورة حفظ النفس

مهارة

التقسيم الفقهي

المستوى

الموقع

الهدف

٤

نهاية كتاب الجنائيات.

أن يبرز المتفقه فهمه العام لمضمون
الكتاب بإعادة ترتيب مضمونه في
رسم شجري.

رقم النشاط

٩٦٧

بعد دراستك لمسائل كتاب الجنائيات، ضع شجرة عامّة لكتاب
الجنائيات، ثمّ أعد ترتيب مسائل الكتاب من خلالها.



أنشطة كتاب الدييات



أن يستدل المتفقّ على الأصل المذكور بخمسة نصوص من الكتاب والسنة.

عند قول المؤلف: «لأن الأصل يقتضي أن بدل المتلف يجب على مُتْلِفِهِ...».

٣

رقم النشاط

٩٦٨

لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ ﷺ أَنَّ دِيَةَ الْجَانِي عَمْدًا فِي مَالِهِ قَالَ: «لَأَنَّ الْأَصْلَ يَقْتَضِي أَنْ بَدَلَ الْمُتْلَفِ يَجِبُ عَلَى مُتْلِفِهِ، وَأَرْشُ الْجَنَائَةِ عَلَى الْجَانِي، وَإِنَّمَا خُولِفَ فِي الْعَاقِلَةِ؛ لِكَثْرَةِ الْخَطَأِ».

- استدلّ بخمسة نصوصٍ من الكتاب والسنة لهذا الأصل الذي ذكره المؤلف.

ان يستنبط المتفقه من الحديث الأحكام ذات العلاقة بالباب. عند قول المؤلف: «(و) دِيَّةُ (شِبهِ) العمدِ والخَطَا عَلَى عَاقِلَتِهِ: أَي: عَاقِلَةُ الْجَانِي».

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ دِيَّةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَّةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ^(١).

- استنبطوا من هذا الحديث ما يمكنكم استنباطه من الأحكام المتعلقة بالديات وغيرها.

ان يبين المتفقه حكما فقهيا في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر
في الحكم.
فصل : «(أو) أدب (سلطان رعيته،
(أو) أدب (معلم صبيته)....».

رقم النشاط

٩٧٠

(سعيد) معلمٌ يدرّس حصصاً منزليّةً، وقد طلب منه (أحمد)
أن يدرّس ابنه (صالحاً) وأذن له في تأديبه، وفي يوم لم يحفظ صالحُ
المقدار المطلوب، فضربه سعيدٌ ضربةً خفيفةً خلف رأسه، ففقد بصره، فعرضت
عليك القضية.
- فما حكمك فيها؟
- ولماذا؟

تحليل النص الفقهي

أن يبين المتفق عليه أثر القيد المذكور في المسألة المعطاة.

فصل : «(أو) أدب (سلطان رعيته، أو) أدب (معلم صبيته)» / عند قول المؤلف: «(ولو أن الأمير) الـ (سلطان)؛ لعدم إكراهه له».

٢

رقم النشاط

٩٧١

قال البهوتي رحمه الله: «(ولو أن الأمير) الـ (سلطان)؛ لعدم إكراهه له».

- هل تفهم من النص السابق قولاً آخر في المسألة المذكورة أم أنه لدفع الإيهام؟

تخريج الفروع على
الأصول

أن يستنبط المتفقه القاعدة
الأصولية التي جرى عليها المؤلف
في استدلاله بإطلاق الحديث على
المسالتين المذكورتين.

عند قول المؤلف: «(ولا تعتبر
القيمة في ذلك)؛ أي: أن تبلغ
قيمة الإبل أو البقر أو الشياه دية
نقد...».

٤

رقم النشاط

٩٧٢

قال المؤلف رحمه الله: «(ولا تعتبر القيمة في ذلك)؛ أي: أن تبلغ قيمة
الإبل أو البقر أو الشياه دية نقد... لإطلاق الحديث السابق، (بل)
تعتبر فيها (السلامة) من العيوب؛ لأن الإطلاق يقتضي السلامة». ذكر المؤلف هذين الحكمين، واستدل لهما بإطلاق الحديث.
- ما هي القاعدة الأصولية التي يرجع إليها كل واحد من هذين الاستدلالتين؟
- اشرح وجه بناء الفرع على القاعدة الأصولية.

أن يستنبط المتفق عليه مناسبة
للحكم المذكور.
عند قول المؤلف: «ولا تعتبر
القيمة في ذلك؛ أي: إن تبلغ
قيمة الإبل أو البقر أو الشياه دية
نقد....».

ذكر المؤلف رحمه الله أسنان الإبل الواجبة في الدية، واحتج بقول ابن مسعود رضي الله عنه، ثم ذكر أن الدية تؤخذ من البقر نصفين: مُسْنَأَةٌ وَأَتْبَعَةٌ، ومن الغنم نصفين: ثنأيا وأجذعة، ولم يذكر وجه ذلك.
- علل هذا الحكم بعلة مناسبة، شارحاً ما تذكر بالتفصيل.

أن يقارن المتفقّهُ بين (دية القتل
العمد، ودية القتل شبه العمد، ودية
القتل الخطأ) في الأحكام الشرعيّة.

نهاية بابُ مقادير دياتِ النفسِ

٢

ما الفرق بين دية العمد وشبه العمد والخطأ؟

رقم النشاط

٩٧٤

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٤

ان يبين المتفقه الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.
نهاية باب مقادير ديات النفس.

تحقيق المناط

رقم النشاط

٩٧٥

تأمل في الوقائع الآتية ثم بين مع التعليل:

- استحقاق أولياء المتوفى الدية.

- وقدر الدية.

- وعلى من تجب.

فهد قائد باص لنقل طلاب المرحلة الابتدائية، وفي صبيحة يوم، أثناء قيادته للباص
أصيب بنعاسٍ شديد، مع حرصه على البقاء متيقظاً، فأنحرفت به السيارة
وانقلبت، فأدى ذلك إلى وفاته، وعشرة طلاب ممن كان معه.

- أجرى طبيبٌ عمليةً جراحيةً في القلب، وقد توفي المريض نظراً لعدم نجاح
العملية، مع عدم وجود تفريطٍ من الطبيب.

أن يبين المتفق الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب مقادير ديات النفس.

٤

- اعتدى صالحٌ على خالدٍ، فضربه على رأسه بعضاً ثقيلاً، فذهبت عينه اليمنى،
وبصر عينه اليسرى.

- بينما خالدٌ يقود سيارته مسرعاً على الطريق السريع اعترضه شخصٌ يسير على
قدميه، فصدمه فمات.

أن يبين المتفقَّه وجه قول المؤلف
بالعلة المذكورة باستعمال مسلك
من مسالك إدراك العلة.
عند قول المؤلف: «(مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي
الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ كَالْأَنْفِ)
...» .

ذكر المؤلف ﷺ أن مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالْأَنْفِ

ففيه دية نفسٍ، وما أَتْلَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْئَانِ كَالْعَيْنَيْنِ ففيه نصف

الدِّية، وكذلك قال فيما فيه أربعةٌ فيه الربع، وما فيه عشرةٌ فيه العشر، والذي جاء في

الأحاديث المرفوعة إنما هو تسمية بعض الدِّيات، فقاس ما لم يرد في السُّنة على ما

ورد فيها، وذهب إلى أنَّ العلة الجامعة في القياس والتي عليها مدار تقدير الدِّيات:

عدد أفراد العضو في جسم الإنسان.

- بين: كيف انتهى المؤلف إلى القول بهذه العلة؟ باستعمال مسلكٍ من مسالك

إدراك العلة^(١).

(١) انظر في ذكر وشرح مسالك العلة: شرح الكوكب المنير (١١٥/٤) وما بعدها، وقد ذكر ستة مسالك وهي: الإجماع، والنص، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والشبه، والدوران.

أن يبين المتفق على المقصد الشرعي من
المسألة المذكورة.

فصل في دية المنافع/ عند قول المؤلف:
«(وإن قلع الأعور عين الصحيح)
العينين (المماثلة لعينه الصحيحة
عمداً فعليه دية كاملة...)».

٤

رقم النشاط

٩٧٧

قال المؤلف رحمه الله: «(وإن قلع الأعور عين الصحيح) العينين (المماثلة
لعينه الصحيحة عمداً فعليه دية كاملة...)».

- ما المقصد من مشروعية القصاص؟
- وما المقصد الذي عارضه هنا فأسقط القصاص لأجله؟
- وما وجه تقديمه على المقصود من مشروعية القصاص؟
- ولماذا ثبت الدية كاملة في الحالة الأولى وثبت نصفها في الثانية؟

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
١	فصل في دية المنافع / عند قول المؤلف: «وإن كان قلعها خطأ فنصف الدية».	أن يبين المتفق الفرق بين المسائل المغطاة بعبارة صحيحة.	التفريق الفقهي

رقم النشاط

٩٧٨

- ما الفرق بين قلع الصحيح عين الأعور، وقلع الأعور عين

الصحيح؟

- وما الفرق بين قلع الأعور عين الصحيح عمداً، وقلعها خطأ؟

- وما وجه التفريق بينهما؟

أن يحدّد المتفقّه موضع الترقّوة
بالرجوع إلى كتب لغة الفقهاء.
عند قول المؤلّف: «والترقّوة:
العظمُ المستديرُ حولَ العُنُقِ مِنَ
النَّحْرِ إلى الكَتِفِ».

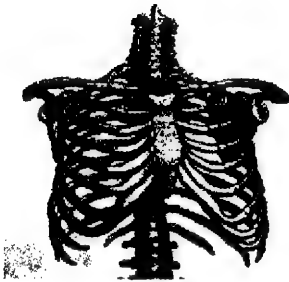
٢

رقم النشاط

٩٧٩

ذكر صاحب الرّوض ﷺ في باب الشجاج وكسر العظام من كتاب
الديات: (التّرقّوة).

- حدّد موضعها من الشّكل الذي أمامك.



- تأكّد من صحة إجابتك بالرجوع إلى كتابين من كتب لغة الفقهاء.

- ثمّ قارن ما ذكر في المرجعين السابقين بمعجمين من معاجم اللغة.

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب الشجاج وكسر العظام.

تأمل الجنايات التالية، ويُن ما يجب في كل واحدة منها من الدية، معللاً ما تذكر:

- تشاجر رجلان فطعن أحدهما الآخر بسكين في صدره، فكسرت ضلعين من أضلاعه ونفذت إلى داخل رثته.
- أطلق الجاني على المجني عليه رصاصة في بطنه، اخترقت أحشاءه وخرجت من ظهره، وكسرت إحدى فقرات الظهر.
- ضرب الجاني المجني عليه ضربة شديدة على رأسه بمطرقة حديد، هشمت عظامه دون أن تجرحه.
- سكب الجاني على المجني عليه مادة حارقة فأتلفت جلد كفه اليمنى وشيئاً من جلد ذراعه، وتطايرت قطرات منها إلى وجهه أحدثت فيه آثاراً دائمة مشوهة لوجهه، غير أنها لم تجاوز الجلد إلى ما وراءه من لحم أو عظم.
- طعن الجاني المجني عليه بإبرة في رأسه حتى استقرت في عظمه، ثم انتزعت من العظم في المستشفى، لكن لم يُرَ العظم لدقة الجرح وصغر حجمه.

تحليل النص الفقهي

٣

أن يحرر المتفقّه سبب تمييز
الفقهاء بين مصطلحي (الحكومة
والأرش) في الأبواب الفقهية.
عند قول المؤلف: «(والْحُكُومَةُ
أَنْ يَقُومَ المَجْنِي عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ
لَا جَنَايَةَ بِهِ، ثُمَّ يَقُومُ، وَهِيَ أَيُّ
الْجَنَايَةِ بِهِ هَذَا بَرَأَتْ...)».

مصطلح (الأرش) ومصطلح (الحكومة) كلاهما يدلُّ على التقدير، غير أنَّ مصطلح
الأرش يذكر غالبًا في باب المعاملات، بينما مصطلح الحكومة يذكر غالبًا في باب
الجنايات والديّات.

- ما وجه التفريق بين المصطلحين؟

- ما سبب استعمال الفقهاء لمصطلح الأرش في باب المعاملات، ومصطلح
الحكومة في باب الجنايات والديّات؟^(١)

(١) هذا النشاط تقدم في باب الخيار برقم (٥١٢)، فلأجل هذا لم يُعطَ رقمًا جديدًا.

أن يحرّر المتفقّه قياسًا صحيحًا
يحتجُّ به لمشروعية الحكومة في
تقدير الديات.
عند قول المؤلف: «والحكومة أن
يقوم المجني عليه كأنه عبد لا
جناية...».

٣

رقم النشاط

٩٨١

ذكر المؤلف ﷺ أن الدية الواجبة في جملة من الجراحات والشجاج
تقدّر بالحكومة، وشرح صفة ذلك، فهي أصل يرجع إليه في تقدير
كثير من الديات، ولم يجرى في مشروعتها خبر، وإنما فيها القياس.
- استنبط قياسًا صحيحًا تراه صالحًا لإثبات مشروعية الحكومة، مبنيًا فيه: الأصل
ودليله، والفرع، والعلة، والحكم، بعبارة محررة.
- ثمّ قارن ما انتهت إليه بالقياس الذي ذكره ابن قدامة ﷺ في المغني.

أن يستنبط المتفقه اعتباراً مناسباً
لتقسيم مسائل الباب، ثم يقسم
المسائل بناءً على ذلك.

نهاية باب الشجاج وكسر العظام.

٣

رقم النشاط

٩٨٢

- ذكر المؤلف رحمه الله في هذا الباب أنواعاً من الجنايات، وبين مقادير
الديات فيها، ورتب ذكرها باعتبار: محل الجناية، وصفتها.
- استنبط اعتباراً مناسباً لقسمة مسائل الباب وترتيبها، سوى الاعتبار الذي اعتبره
المؤلف في ترتيب المسائل (محل الجناية وصفتها).
- ثم قسم مسائل الباب بناءً على ذلك.

أن يميّز المتفقّهُ العَصْبَة من سائر ذوي القربى المذكورين.
عند قول المؤلف: «عاقلة الإنسان) ذُكُورُ (عَصَبَاتِهِ كُلُّهُمْ مِنَ النَّسَبِ...».

رجلٌ له أبٌ، وجدٌ لأبٍ، وأب جدّةٍ لأبٍ (أب أمّ الأب)، وأمٌّ، وجدٌ
لأمٍ، وعمٌّ، وخالٌ، وأختٌ، وعمّةٌ، وخالَةٌ، وابن عمٌّ، وابن ابنة عمٍّ،
وابن خالٍ، وأخٌ، وأختٌ، وابن أختٍ.
- بيّن العصبه منهم ممّن ليس كذلك.

غير العصبه	العصبه

ربط المسائل بمقاصد
الشريعة

أن يبرز المتفقّه وجه ارتباط المقصد
الخاصّ للمسائل المعطاة بالمقصد
العامّ لحمل الدّية على العاقلة.

عند قول المؤلّف: «(و) لَا عَلَى (غير
مُكَلَّفٍ)؛ كصغيرٍ ومجنونٍ...».

٥

رقم النشاط

٩٨٤

شرع في بعض الدّيات أن تكون محمولةً على العاقلة، والمقصود
من ذلك: التّخفيف على الجاني والمواساة له، وهذا المقصد من
المقاصد الحاجيّة، وشرع في ذلك أن تكون الدّية على القادرين منهم دون الفقراء،
والكبار العاقلين دون الصّغار، والمجانين، والمعتوهين.
- استنبط المقصود من ذلك.
- ثمّ بيّن وجه ارتباطه بالمقصود من مشروعيّة حمل الدّية على العاقلة.

٤

أن يقارن المتفقَّه بين المذاهب
الفقهية في المسائل المعطاة،
ويستخرج قول الجمهور.
عند قول المؤلف: «(ولّا) تحملُ
العاقلةُ أيضًا (مَادُون ثلثِ الدِّيةِ
التَّامة)....».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

٩٨٥

- قارن - مع أفراد مجموعتك - بين المذاهب الفقهية في الحالات
التي تتحملها العاقلة في باب الديّات، والتي لا تتحملها.
- ثم استخلص رأي الجمهور في كلّ مسألة^(١).

المذهب	الصلح	الاعتراف	ما دون الثلث
الحنفية			
المالكية			
الشافعية			
الحنابلة			
الجمهور			

أن يراجع المتفق هذه المسألة في
كتب المذهب الأخرى، ثم يجيب
عما طلب منه بيانه.

فصل في كفارة القتل / عند قول
المؤلف: «(مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً)
...».

٣

رقم النشاط

٩٨٦

قال صاحب الرّوض رحمه الله «(مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً) وَلَوْ نَفْسَهُ، أَوْ قَتَلَهُ،
... (فعلیه)؛ أَي: عَلَى الْقَاتِلِ وَلَوْ كَافِرًا، أَوْ قَتَلًا، أَوْ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا
(الْكَفَّارَةُ) عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَلَا إِطْعَامُ فِيهَا...».
قد يعرض للقارئ استشكال من العبارة السابقة، وهو: كيف يقتل نفسه وتكون
عليه الكفّارة؟

راجع كتب المذهب الأخرى ثم بين ما يلي:

- وجه هذا القول.

- الأقوال الأخرى في المذهب وأدلتها.

- المعتمد عند المتأخرين.

أن يبين المتفق عليه وجه ترك الحنابلة
لقياس قتل العمد على قتل الخطأ
في وجوب الكفارة.
فصل في كفارة القتل / عند قول
المؤلف: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً
وَلَوْ نَفْسَهُ...».

جاء بيان الكفارة الواجبة على القاتل خطأ في آية سورة النساء،

فاتفق أهل العلم على وجوبها على من قتل خطأ.

ثم اختلفوا في القاتل عمدا هل عليه كفارة أو لا؟

فذهب الحنابلة إلى عدم وجوب الكفارة عليه، وذهب آخرون إلى وجوبها مستدلين

بالقياس.

- حرّروا القياس الذي استدلل به من أوجب الكفارة على القاتل عمداً، مبينين نوعه

وأركانه، لا سيما المعنى الجامع بين الفرع والأصل.

- انقدوا هذا القياس، وبيّنوا ما يمكن أن يرد عليه من الاعتراضات.

- ثم دؤنوا الخلاصة التي وصلت إليها في سبب ترك الحنابلة لقياس قتل العمد

على قتل الخطأ في وجوب الكفارة.

أن يبين المتفقَّه وجه ترك الحنابله
لقياس قتل العمد على قتل الخطأ
في وجوب الكفارة.

فصلٌ في كفارة القتل / عند قول
المؤلف: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً»
ولو نَفْسَهُ....».

٤

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	نهاية باب العاقلة وما تحمله.	أن يقارن المتفقَّه بين (ما دون ثلث الدِّية، وما فوق الثلث) مقارنةً كاملةً.	التفريق الفقهي

رقم النشاط

٩٨٨

- اذكر فرقين بين ما دون ثلث الدِّية من الدية، وما فوق الثُّلث؟
- ثمَّ علِّل لوجه التفريق بينهما.

أن يحرّر المتفقّه معنى مخالفة
القسامة للقياس، ويبين ما ينبغي
على ذلك.

نهاية باب القسامة.

٥

رقم النشاط

٩٨٩

ذكر الفقهاء أنّ القسامة مخالفة للقياس.

- فما الأحكام التي خالفت فيها القسامة القياس؟ وما القياس الذي
خالفته القسامة واستثنت منه؟

- ما المعنى الذي لأجله استثنت القسامة وخولف بها قياس الباب؟

- هل يمكن قيام هذا المعنى في مسائل أخرى؟ وهل تلحق حينئذٍ بالقسامة في
الحكم؟

أن يستخرج المتفقَّه شروط صحة
القسامة من كلام المؤلف، ويبين
المراد بها.

تحليل النص الفقهي

رقم النشاط

٩٩٠

من خلال قراءتك لباب القسامة:

- ما شروط صحة القسامة؟ اذكرها، وبين المراد بكل شرطٍ منها،
مع التمثيل لكل شرطٍ بمثالٍ واحدٍ.

أنشطة كتاب الحدود



بناء المسألة الخلافية

أن يحرر المتفق المسألة المعطاة وفق الاتجاهات الفقهية بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «ويضرب الرجل في الحد قائماً...».

٣

رقم النشاط

٩٩١

اختلف الفقهاء في صفة إقامة الجلد في شرب الخمر.

- يقسم الطلاب إلى أربع مجموعات.

- كل مجموعة تستعرض الصفة في مذهب من المذاهب الأربعة.

- ثم بعد ذلك يعاد تقسيم المجموعات، وكل مجموعة يكون فيها عضو من المجموعات السابقة، ثم كل مجموعة تحرر المسألة من جديد وفقاً للاتجاهات الفقهية^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٨٠).

ان يستدل المتفقّه بدليلين نصيّين
من الكتاب والسنة للمسألتين
المذكورتين.
عند قول المؤلّف: «(وأشدّ الجلد)
في الحدود (جلد الزنا، ثمّ) جلد
(القذف، ثمّ) ...».

٣

رقم النشاط

٩٩٢

ذكر المؤلّف ﷺ أن أشدّ الجلد جلد الزنا، ثمّ القذف، ثمّ الشرب،
ثمّ التعزير، واحتجّ لتقديم جلد الزنا على ما سواه من الحدود
والتعزير، وأهمّل ما بعده من الحدود.
- استدللّ بدليل من الكتاب أو السنة لتقديم حدّ القذف على حدّ الشرب.
- واستدلّ بدليل آخر لتأخير التعزير عن الحدود كلّها.

ان يبين المتفق عليه وجه ذكر المؤلف لأنواع الزوجة في النص المذكور.

عند قول المؤلف: «(والمُحْصَنُ: مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ الْمُسْلِمَةَ، أَوْ الذَّمِّيَّةَ (...))»

٣

رقم النشاط

٩٩٣

- حين ذكر المؤلف ﷺ أنَّ المحصن من وطئ امرأته بالشروط التي ذكرها، نبّه على أنواع المرأة، فقال: «المسلمة أو الذمية أو المستأمنة».
- هل للتنوع الذي أورده المؤلف في زوجة المحصن أثر في الحكم؟
 - إن كان له أثر فما هو؟
 - وإن لم يكن له أثر فما فائدة التنوع؟

تحليل النص الفقهي

ان يستخرج المتفقهُ شروط الإحصان من النص المذكور. عند قول المؤلف: «(والمُحْصَنُ: مَنْ وطئ امرأته المسلمة، أو الذميمة (...))»

١

رقم النشاط

٩٩٤

قال المؤلف رحمه الله: «(والمُحْصَنُ: مَنْ وطئ امرأته المسلمة، أو الذميمة)

أو المستأمنة (في نكاح صحيح) في قبْلِهَا، (وهُمَا)؛ أي: الزَّوجَانِ

(بالغانِ عاقلانِ حُرَّانِ، فإنِ اختلَّ شرطُ مِنْهَا)؛ أي: مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ المذكورةِ (في

أَحَدِهِمَا)؛ أي: أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ؛ (فَلَا إحصانَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا)».

- من خلال النص السابق:

- استنبط شروط الإحصان ثم اذكرها مرتبةً.

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.
عند قول المؤلف: «(وَإِذَا زَنَا) الْمَكْلُفُ
(الْحُرُّ غَيْرُ الْمُحْصَنِ جُلْدَ مِائَةٍ
جُلْدَةً)»

تأمل في الواقعة القضائية الآتية، ثم أصدر حكماً قضائياً تجاهها:

تزوج فهدٌ هندًا بعد بلوغهما مباشرة، وقد خلاها ولم يطأها، ثم طلقها.

ثم تزوجها سعيدٌ، فخلاها، وعاشرها.

ثم بعد ذلك بسنة، دخل فهدٌ بيت هندٍ، فجامعها.

فرفع أمرهما إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، فأقام المدعي العام دعوى قضائية عليهما.

فادعت المرأة بأنها كانت مكرهة، أما فهدٌ فقد أقر بالزنا، وأنكر الإكراه.

- ما الإجراء والحكم القضائي تجاه كل من فهدٍ وهندٍ؟ مع العلم بأن فهدًا لم يتزوج في حياته سوى الزواج المذكور.

- ولماذا؟

١

ان يقارن المتفقّه بين (الرجل،
والمرأة) في المسائل المعطاة.
عند قول المؤلّف: «(ولو) كان
المجلود (امرأة) فتَغَرَّبَ مَعَ مُحَرِّمٍ».

التفريق الفقهي

رقم النشاط

٩٩٦

ما الفرق بين الرجل والمرأة، في الضرب والتَّغريب في الحدود؟

أن يبحث المتفقه المسألة المذكورة في كتب المذهب، ويجب من خلال ذلك عن الاستفسارات الواردة عليها.

عند قول المؤلف: «(وَحَدُّ لوطي) فاعلاً كَانَ أَوْ مفعولاً (كَزَانِ)».

٣

رقم النشاط

٩٩٧

قال صاحب الرّوض ﷺ في باب حدّ الزنا: «(وَحَدُّ لوطي) فاعلاً كَانَ أَوْ مفعولاً (كَزَانِ)، فَإِنْ كَانَ مُحْصَنًا فَحدُّه الرَّجْمُ وَإِلَّا جُلِدَ مائةً وَغُرِّبَ عامًا».

- ما الرواية الثانية في المذهب؟

- وأيهما المعتمد عند المتأخرين؟

- وما تعليلهم؟

- تحقّق من إجابتك بمراجعة هذه المسألة في مؤلّفات الحنابلة، واذكر أسماء

المؤلّفات التي رجعت إليها.

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في المسائل المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب حد الزنا.

رقم النشاط

٩٩٨

عينت قاضياً في المحكمة، فجاءك رجلٌ يشهد على آخر بالزنا، ثمَّ جاء في يومٍ آخر رجلٌ آخر يشهد بذلك، ثمَّ جاء في اليوم الثالث الرجل المشهود عليه بالزنا فأقرَّ بذلك.

- فما حكم إقامة حدِّ الزنا عليه؟

- وما حكمك في الشاهدين؟

- علِّل كلَّ حكمٍ تذكره؟

ان يقارن المتفقّه بين شروط الإحصان في باب حدّ الزنا، وشروطه في باب حدّ القذف.
عند قول المؤلف: «(والمُحْصَنُ هُنَا)؛ أي: في باب القذف ...»

٢

رقم النشاط

٩٩٩

- قال المؤلف رحمته الله: «(والمُحْصَنُ هُنَا)؛ أي: في باب القذف هو: (الحُرُّ المُسْلِمُ العاقلُ العفيفُ) عن الزَّنا ظاهرًا ولو تائبًا مِنْهُ، (المُلتَزِمُ الَّذِي يَجَامِعُ مِثْلَهُ)، وهو ابنُ عَشْرٍ وبنْتُ تِسْعٍ، (وَلَا يُشْتَرَطُ بُلُوغُهُ)، لَكِنْ لَا يُحَدُّ قَاذِفٌ غَيْرُ بَالِغٍ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُطَالَبَ».
- من خلال النص السابق:
 - استنبط شروط الإحصان، ثمّ أذكرها مرتبةً.
 - قارن بين شروط الإحصان في باب حدّ الزنا، وشروطه في باب حدّ القذف.

أن يبين المتفق عليه كلام المؤلف
بتحديد سبب منع الحد في المسألة
المعطاة.
عند قول المؤلف: «لَوْ قَالَ الْمَكْلُفُ:
اقْذِفْنِي فَقَذَفَهُ، لَمْ يُحَدَّ وَعُزِّرَ».

قال المؤلف رحمه الله: «لَوْ قَالَ الْمَكْلُفُ: اقْذِفْنِي فَقَذَفَهُ، لَمْ يُحَدَّ وَعُزِّرَ».

- ما السبب المانع من الحد في الصورة التي ذكرها المؤلف مع أن

القذف فيها واقع؟

- وما وجه تعزيره؟

أن يستخرج المتفق عليه المسائل
الفقهية المعللة بكون حد القذف
حقاً للمقذوف، ويبين وجه هذا
التعليل.

نهاية باب حد القذف.

٤

رقم النشاط

١٠٠١

اختلف الفقهاء في حد القذف، هل هو حق للمقذوف خاصة؟ أو
حق لله خاصة؟ أو فيه حق لله وحق للمقذوف؟ وقد ذكر المؤلف أنه
حق للمقذوف في قوله: «(وهو) أي حد القذف (حق للمقذوف)».

- استخرج المسائل الفقهية المبنية على هذا التعليل في باب حد القذف.

- ثم بين: لماذا اختار الحنابلة أن حد القذف حق للمقذوف؟

حضر المدّعي العام إلى مجلس القضاء، وحضر سعيدٌ بصفته مدّعياً بالحقّ الخاصّ، وحضر لحضورهما خالدٌ بصفته مدّعياً عليه. وقد قدّم المدّعيان لائحةً تتضمّن: تعرّض سعيدٍ للقذف من قبل المدّعي عليه، وذلك من خلال التصريح بذلك في مجموعات (الواتس أب)، حيث كتب (يا ديوث، يا ابن الزنا)، وأنّ المدّعي عليه قد أقرّ أمام المحقّق أنّه هو الذي أرسل تلك الرسائل إلى مجموعات (الواتس أب)؛ وذلك من أجل إغاية سعيدٍ واستفزازه وإغضابه.

لأجل ذلك طالب سعيدٌ والمدّعي العام بما يلي:

- ١- إثبات ما أسند إلى المدّعي عليه في محاضر التحقيق، من الإقرار.
- ٢- الحكم عليه بحدّ القذف.
- ٣- عقوبة تعزيرية تزرجه وتردع غيره.
- تأمّل في الواقعة السابقة، ثمّ أصدر الحكم القضائي تجاه الطلبات.
- هل للمدّعي العام صفةٌ في رفع الدعوى؟ ولماذا؟

أن يوجّه المتفقه أزجج الروايات الواردة في المسألة المعطاة.
عند قول المؤلف: «(وَإِذَا شَرِبَهُ)؛ أي: الْمُسْكِرَ (المسلم)، أَوْ شَرِبَ مَا خَلَطَ بِهِ وَلَمْ يَسْتَهْلِكْ فِيهِ».

٣

رقم النشاط

١٠٠٣

قال صاحب الروض رحمته الله في باب حد المسكر: «(وَإِذَا شَرِبَهُ)؛ أي: الْمُسْكِرَ (المسلم)، أَوْ شَرِبَ مَا خَلَطَ بِهِ وَلَمْ يَسْتَهْلِكْ فِيهِ، أَوْ أَكَلَ عَجِينًا لَتْ بِهِ، (مختارًا عالمًا أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ؛ فعليه الحدُّ ثمانونَ جلدَةً مع الحرِّيَّةِ)». في المذهب روايةٌ أخرى في عدد الجلدات في حدِّ الخمر. راجع هذه المسألة في كتب الحنابلة ثمَّ بيِّن:

- ما هذه الرواية؟
- وهل هي روايةٌ منصوصةٌ أو مخرَّجةٌ؟ ومن قال بها من الحنابلة؟
- وبماذا استدلَّ لها الحنابلة؟
- اذكر ما رجعت إليه من كتب الحنابلة.

٣

أن يحدّد المتفقّه نوع القياس في المسألة المعطاة بذكر نوعه والمعنى الجامع.
عند قول المؤلف: «(وَإِذَا شَرِبَهُ)؛ أي: المسكر المسلم... فعليه الحدّ ثمانون جلدة مع الحرّة)؛ لأنّ عمر استشار الناس في حدّ الخمرّة...»

رقم النشاط

١٠٠٤

ذهب جمهور العلماء ومنهم الحنابلة إلى أنّ حدّ المسكر: ثمانون

جلدة.

ومما احتجّوا به: أنّ عمر رضي الله عنه لما استشار الناس في حدّ الخمر، قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: «اجعلها كأخفّ الحدود ثمانين»^(١)، فضرب عمر ثمانين، وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام.

وهذا قياس من عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لحدّ الخمر على حدّ القذف.
- حرّروا هذا القياس ببيان نوع القياس، والمعنى الجامع الموجب للإلحاق.

أن يستنبط المتفق عليه مذهب الحنابلة في المسألتين المذكورتين، ثم يلحق بالعللة ثلاث مسائل من أبواب الحدود.

عند قول المؤلف: «ويعزّر مَنْ وَجِدَ مِنْهُ رَائِحَتَهَا».

٤

رقم النشاط

١٠٠٥

ذكر المؤلف ﷺ هنا أنّ حدّ شرب الخمر لا يقام على من وجدت فيه رائحة الخمر، وإنّما يعزّر، وكان المؤلف قد ذكر في باب حد الزنا أنّ الحمل لا يصلح دليلاً لإثبات زنا المرأة وإقامة الحدّ عليها. وكلا المسألتين محلّ خلاف بين أهل العلم.

- ما المعنى المشترك بين المسألتين؟

- ولماذا ذهب الحنابلة فيهما إلى عدم إقامة الحدّ؟

- اذكر ثلاث مسائل أخرى تشبه هاتين المسألتين في أبواب الحدود، ويبيّن رأي الحنابلة فيها.

أن يستدل المتفق على وجوب التعزير بدليل من الكتاب أو السنة، ويبين وجه تقييده بما لا حد فيه ولا كفارة.

عند قول المؤلف: «(واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة)».

ذكر المؤلف ﷺ وجوب التعزير في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة، ولم يذكر دليلاً على ذلك.

- استدلل على وجوب التعزير بدليل من الكتاب أو السنة.
- بين وجه تقييده بأن لا يكون في هذه المعصية حد ولا كفارة.

ان يعلل المتفقّهُ الحكم المذكور بتعليل صحيح.
عند قول المؤلف: «وَيَحْرُمُ تَعْزِيرُ بِحَلْقِ لَحْيَةٍ، وَقَطْعِ طَرْفٍ، أَوْ جُرْحٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ أَوْ إِتْلَافِهِ».

ذكر المؤلف ﷺ أنه لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط، واستدل لذلك بالحديث الذي ذكره، ثم قال: «وَيَحْرُمُ تَعْزِيرُ بِحَلْقِ لَحْيَةٍ، وَقَطْعِ طَرْفٍ، أَوْ جُرْحٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ أَوْ إِتْلَافِهِ»، ولم يبيّن وجه تحريم التعزير بما ذكر. - علّل هذا الحكم بما تراه مناسباً، بعبارة محرّرة. - ثمّ اشرح التعليل؛ بذكر القاعدة التي بنيته عليها، أو العموم الذي استنبطت التعليل منه، ثمّ بيان وجه بنائه.

استخراج الضوابط
الفقهية

أن يحزر المتفقه ضابطاً لما يسوغ التعزير به من أنواع العقوبات. عند قول المؤلف: «ويحزم تعزير بحلق لحية، وقطع طرف، أو جرح، أو أخذ مال أو إتلافه».

٣

رقم النشاط

١٠٠٨

ذكر المؤلف ﷺ أنه لا يجوز للقاضي أن يزيد في التعزير على عشر جلدات، وذكر أنه لا يجوز له أن يعزر بحلق لحية، أو قطع طرف، ولا بأخذ مال أو إتلافه.

بعد قراءتك لكلام المؤلف، وكلام غيره من الحنابلة في هذا الباب:

- استخرج ضابطاً لما يسوغ للقاضي أن يعزر به من فعل ما يوجب التعزير، وحرره بعبارة صحيحة^(١).

التفريق الفقهي

ان يفرّق المتفقّه بين المصطلحات المذكورة من حيث ماهيتها.

عند قول المؤلف: «(فَلَا قَطْعَ عَلَى مُنْتَهَبٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ، وَلَا غَاصِبٍ، وَلَا خَائِنٍ فِي وَدِيعَةٍ ...)».

٢

رقم النشاط

١٠٠٩

قال المؤلف رحمه الله: «(فَلَا قَطْعَ) عَلَى (مُنْتَهَبٍ)، وهو: الَّذِي يأخذُ المَالَ عَلَى وجهِ الغنيمَةِ، (وَلَا مُخْتَلِسٍ)، وهو: الَّذِي يخطفُ الشَّيْءَ ويمرُّ بهِ، (وَلَا غَاصِبٍ، وَلَا خَائِنٍ فِي وَدِيعَةٍ أَوْ عَارِيَةٍ أَوْ غَيْرَهَا)؛ لأنَّ ذلكَ ليسَ بسرقةٍ، لكنَّ الأصَحَّ أنَّ جاحدَ العارِيَةِ يُقَطَّعُ إنْ بَلَغَتْ نصابًا»
فرّق بين الذين ذكرهم المؤلف في النصّ السابق وبين السارق.

الصف	تعريفه ووصفه	الفرق بينه وبين السارق
المنتهب		
المختلس		
الغاصب		
الخائن		

ان يقارن المتفقّه بين (جاحد
العاريّة، وجاحد غيرها) في الأحكام
الشرعية.
عند قول المؤلف: «(فَلَا قَطْعٌ) عَلَى
(مُنْتَهَبٍ)، وَهُوَ: الَّذِي يَأْخُذُ الْمَالَ
عَلَى وَجْهِ الْفَنِيمَةِ».

- ما الفرق بين جاحد العارية وجاحد الوديعة في باب القطع في
السرقه؟

- وما سبب التفريق بينهما؟

- وهل بين جاحد العارية وجاحد الوديعة فرق في غير أحكام هذا الباب؟

بناء المسألة الخلافية

أن يقوَى المتفقُ الأقوال في المسألة
المعطاة بأدلة شرعية معتبرة.

عند قول المؤلف: «أن يكونَ
المسروقُ مالاً محترماً».

٣

رقم النشاط

١٠١١

قضى قاضٍ حنبليٌّ بقطع يد سارقٍ في قضية سرقة فواكه - تبلغ
قيمتها النصاب - محرزة، فاعترض المتهَم على القاضي بقوله: لا
قطع في الفواكه.

- ما المذهب الذي استند عليه المتهَم؟

- وما الذي يمكن أن يستدلَّ به كلُّ واحدٍ منهما^(١)؟

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٨٢).

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	عند قول المؤلف: «(فلا قطع بسرقة آله هو... ولا بسرقة ماء، أو إناء فيه ماء)» .	أن يبيّن المتفقّه وجه إدخال الماء والإناء الذي فيه ماء في الشرط المذكور.	التعليل الفقهي

رقم النشاط

١٠١٢

من شروط القطع: كَوْنُ المسروق مالاً محترماً.

- ما وجه إدخال سرقة الماء أو الإناء الذي فيه ماء تحت هذا الشرط؟

التفريق الفقهي

أن يبين المتفق عليه سبب التفريق بين المسائل المعطاة في الحكم بعبارة صحيحة.
عند قول المؤلف: «(أَوْشَقَ فِيهِ ثَوْبًا فَتَقَصَّتْ قِيَمَتُهُ عَنْ نَصَابِ السَّرْقَةِ (ثُمَّ أَخْرَجَهُ) ...».

٢

رقم النشاط

١٠١٣

- ما الفرق بين نقصان قيمة المسروق عن نصاب السرقة بعد إخراجها من الحرز، وبين نقصانها في الحرز ثم إخراجها؟
- لماذا اختلف الحكم قبل إخراجها من الحرز عن الحكم بعد إخراجها منه؟

ان يصدر المتفقهُ حكمًا قضائيًا في المسألة المعطاة، مبرزًا المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «(أن يخرجهُ مِنَ الحَرَنِ فَإِنْ سَرَقَهُ مِنْ غَيْرِ حَرَنِ)....»

رقم النشاط

١٠١٤

مرَّ (باسم) ببستانٍ لا حائط عليه، فالتقط من شجره بعض الثمر وأكله، فادَّعى عليه صاحب البستان بأنه قد سرق من ثمره، وطالب برَدَّ قيمة ما أكل، وأن يقام عليه حدُّ السرقة، فعرضت القضية عليك للحكم فيها.

- فما حكمك في الواقعة المذكورة؟ مع التسيب.

أن يحلل المتفقّ الشرط الثالث من شروط السرقة من خلال الحيثيات المذكورة.

عند قول المؤلف: «الشرط الثالث: (أن يخرجهُ مِنَ الحرز...)».

٥

رقم النشاط

١٠١٥

- ذكر المؤلف ﷺ من شروط السرقة: إخراج المال المسروق من الحرز، فهل لفظ الإخراج مقصودٌ أم يغني عنه لفظ (الأخذ) ونحوه من الألفاظ؟

- ذكر المؤلف ضابطاً للحرز، فمن أين أخذه؟

- وهل هناك ضوابط أخرى استخرجها الحنابلة بالطريقة نفسها التي استخرجوا بها ضابط الحرز؟

- ذكر الماتن أن الحرز يختلف باختلاف الأموال، والبلدان، وعدل السلطان، وجوره، وقوته، وضعفه. فهل يريد حصر الحيثيات التي يختلف بها الحرز أم يريد مجرد التمثيل؟

- ما الأموال التي ذكر المؤلف أنه لا بدّ أن يحفظها في حرزها شخصٌ، وإلا فإنّها لا تعدّ محرزةً؟ وما سبب هذا الشرط؟ وهل يتغيّر بتغيّر الزمان؟ وهل توجد أموالٌ تحرز بالأشخاص دون الأمكنة؟

تأمل في هذه الأموال، ويّين الأحرارز المعتبرة في حفظ كلّ واحدٍ
منها:

- الأوراق النقدية

- المجوهرات

- السيارات

- الجوالات

- الأثاث

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم
عند قول المؤلف: «(أو) سرق شخص من مال فيه شراكة له (...).»

- تأمل في هذه الواقعة القضائية، ثم أصدر الحكم تجاهها، مع التعليل.

قال المدّعي: أنا خالد، وقد تعرضت لسرقة من قبل ماجد وصالح وسعد، حيث تواطؤوا على سرقة مبلغ: (٦٠,٠٠٠ ريال) من الخزينة التي في محلي، وقد كان ماجد موظفاً عندي ومسؤولاً عن الخزينة، فاتفق مع صالح وسعد على أن يتقاسموا المال الموجود في الخزينة، فيعطيهما المفتاح على أن يدخلوا المحل صباح يوم السبت ويأخذوا جميع المال الموجود في الخزينة، وقد اتفق معهم على هذا التوقيت؛ لأنّه كان بيننا اجتماع في مقر إحدى الشركات خارج المدينة، وكان هو السائق في هذه السفرة؛ لذا أطلب بأن يردّوا جميع المال المسروق، وأطلب بإقامة الحدّ عليهم. وبعرض ما ذكره المدّعي على المدّعي عليهم، أنكر صالح وسعد القيام بالسرقه، وأقرّ ماجد بأنّه قد اتفق معهم، وأنّه قد اتّصل بهم حال السفر، وأخبرهم بأنّ الجو قد خلا لهم لسرقه ما في الخزينة؛ ولذا فأنا أشهد عليهم بأنّهم باثروا السرقه، ولديّ شاهد آخر يشهد معي على سرقتهم.

- ماذا لو كان ماجد موظفاً بنسبة من أرباح الشركة، فما الذي يترتب على تصرفه

هذا؟ ولماذا؟

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.
عند قول المؤلف: «(أو سرقَ
شخصٌ من مالٍ فيه شِرْكَةٌ لَهُ
...)».

أن يستخرج المتفقَّه حكمًا قضائيًا
في المسائل المعطاة، مبرزًا المعنى
المؤثر في الحكم.

عند قول المؤلف: «(وَلَا يُقَطَّعُ إِلَّا
بشهادة عدلين)».

٣

رقم النشاط

١٠١٨

- عينت قاضيًا في مكة المكرمة، فعرض عليك رجلٌ وقد أقرب بعد التحقيق بأنَّه حاول سرقة ما في جيوب الطائفين بشقَّ جيوبهم، إلا أنَّه قال: إنَّه لم يتمكَّن من سرقة شيء؛ لأنَّ رجل الشرطة قد أمسكه قبل أن يأخذ شيئًا، وشهد رجل الشرطة عليه أنَّه قد سرق جوالًا، وادَّعى آخر بأنَّه سرق منه قلماً ثمينًا.
- فما حكمك في المال المسروق؟
 - وما حكمك في القطع؟
 - علِّل لكلٍّ منهما.

أن يحرّر المتفقّه مناط قطع يد السارق، ويخرّج عليه حكم قطع يد النبّاش.

نهاية باب القطع في السرقة.

التعليل الفقهي

رقم النشاط

١٠١٩

تكلّم المؤلّف ﷺ في باب القطع في السرقة عن حكم قطع يد السارق الوارد في قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [النور: ٣٨].

- حرّر مناط هذا الحكم (علّته) عند المؤلّف بعبارة موجزة.

- تأكّد من صحة هذا المناط الذي حرّره بالتحقق من قيامه في كلّ مسألة يجب فيها القطع عند المؤلّف، وبالتحقق من عدمه أو عدم بعض قيوده في كلّ مسألة لا يجب فيها القطع عند المؤلّف.

- (نبش رجل قبر ميّت واستخرج كفنه خفية، وقيمة الكفن أكثر من ربع دينار) هل يتحقّق المناط الذي حرّره في هذه الصورة؟ فيجب فيها القطع؟
(تحقّق من صحة إجابتك بمراجعة هذه المسألة (قطع النبّاش) في كتب الحنابلة الأخرى).

تخريج الفروع على
الأصول

أن يرد المتفقُ المسائل الفقهية
المعطاة إلى القاعدة الأصولية
المناسبة، ويناقش صحة بنائها على
تلك القاعدة.

نهاية باب القطع في السرقة.

٢

رقم النشاط

١٠٢٠

ما القاعدة الأصولية التي استعملت في بناء الأحكام الفقهية التالية
كلّها؟ وما رأيكم في استقامة بناء كلّ واحدٍ من هذه الأحكام عليها؟
- توريث الأخ لأم أو الأخت لأم السدس، وتشريكهم بالتساوي في
الثالث إذا كانوا أكثر من اثنين.
- قطع يد السارق اليمنى.

٢

أن يقارن المتفق بين (الزنا والسرقه والقذف وشرب المسكر وقطع الطريق) في عدد مرّات الإقرار لثبوت موجب الحد.
عند قول المؤلف: «ويعتبر ثبوته ببيّنة، أو إقرار مرتين».

رقم النشاط

١٠٢١

ما الفرق بين ثبوت الزنا، والسرقه، والقذف، وشرب المسكر، وقطع الطريق، في عدد مرّات الإقرار؟

عدد مرات الإقرار	
	ثبوت الزنا
	ثبوت السرقه
	ثبوت القذف
	ثبوت شرب المسكر
	ثبوت قطع الطريق

ان يحرّر المتفقّ القياس الذي أشار إليه المؤلف، ثم ينتقده ويبين وجه ضعفه عند من ترك الأخذ به. عند قول المؤلف: «(وإن جنّوا بمَا يُوجِبُ قَوْدًا فِي الطَّرَفِ)؛ كقطع يد أو رجل ونحوها؛ (تَحْتَمُّ استيفاؤه)؛ كَالنَّفْسِ...».

ذكر الماتن ﷺ أَنَّ قَطَّاعَ الطَّرِيقِ إِذَا جَنَّا جُنَايَةً تَوْجِبُ الْقَوْدَ فِي الطَّرَفِ تَحْتَمُّ اسْتِيفَاؤُهُ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ الْبُهْوتِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: (كَالْنَفْسِ)، ثُمَّ ذَكَرَ الْبُهْوتِيُّ رَوَايَةً أُخْرَى، وَهِيَ: أَنَّهُ لَا يَتَحْتَمُّ اسْتِيفَاءُ الْقَصَاصِ، وَذَكَرَ أَنَّهَا الْمَذْهَبُ. - حَرَّرُوا الْقِيَاسَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْبُهْوتِيُّ بِعِبَارَةٍ مُوجِزَةٍ، مَبْرُزِينَ الْمَعْنَى الْجَامِعَ بَيْنَ الْفَرْعِ (الْجُنَايَةِ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ) وَالْأَصْلِ (الْجُنَايَةِ عَلَى النَّفْسِ) الَّذِي أَوْجَبَ اشْتِرَاكَهُمَا فِي الْحُكْمِ (تَحْتَمُّ الْاسْتِيفَاءِ). - ثُمَّ بَيَّنَّا: لِمَاذَا تَرَكَ الْحَنَابِلَةُ - فِي الْمَعْتَمَدِ مِنَ الْمَذْهَبِ - هَذَا الْقِيَاسَ؟

ما وجه التفريق بين من نظر في بيت غيرهِ من خصاص بابٍ مغلقٍ،
وبين من تسمَّع؟

ان يبين المتفقّ فساد القياسين المذكورين بإيراد اعتراضين على كلّ واحدٍ منهما.

نهاية باب حدّ قطاع الطريق.

٣

رقم النشاط

١٠٢٤

تأمّل في كلّ واحدٍ من هذين القياسين ثمّ أورد عليه اعتراضين صحيحين تبين بهما فساداه:

- يجب قطع يد ورجل السارق من خلاف قياساً على قاطع الطريق، بجامع الإفساد في الأرض.
- يجب قطع يد المنتهب، والمختلس، والغاصب، قياساً على السارق، بجامع أخذ المال بغير وجه حقّ.

أن يقسّم المتفقّ الحدود التي
درسها باعتبارٍ مناسبٍ.
نهاية باب حد قطاع الطريق.

قسّم الحدود التي بحثها الحنابلة في كتاب الحدود إلى أقسامٍ باعتبارٍ
مناسبٍ، ذاكراً تحت كلّ قسمٍ منها ما يندرج تحته من الحدود.

ربط المسائل بمقاصد الشريعة

أنَّ يبيِّن المتفقَ وجه تقديم مقصد حفظ أموال المسلمين في المسألة المعطاة على مقصد حفظ النفس.

نهاية باب حد قطاع الطريق.

٥

رقم النشاط

١٠٢٦

من الضرورات التي جاءت الشريعة عامّةً بحفظها والحياطة لها:

نفس المسلم، فحرّمت الاعتداء على جسده بإزهاق نفسه، أو قطع عضوٍ من أعضائه، أو ما دون ذلك، وأوجبت في ذلك القصاص أو الدية.

ومن الضرورات التي جاءت بحفظها أيضًا: مال المسلم، وأوجبت في سرقة قطع اليد، وفيمن قطع الطريق وأخذ المال قطع اليد والرجل من خلاف، وفي ذلك إتلافٌ للبدن بغير دية ولا قصاصٍ.

ففي (قطع يد السارق) و(قطع يد ورجل قاطع الطريق بأخذ المال) تعارض في الظاهر مقصدان: أحدهما: حفظ المال، والآخر: حفظ النفس.

- تأمل ذلك، ثمَّ بيّن وجه تقديم حفظ أموال المسلمين على حفظ بدن السارق أو قاطع الطريق، واستعن على ذلك باستحضار ما في حدّ السرقة وقطع الطريق من المصالح، وما في تركهما من المفاسد.

أن يبين المتفقه وجه تقديم مقصد
حفظ أموال المسلمين في المسألة
المعطاة على مقصد حفظ النفس.
نهاية باب حد قطاع الطريق.

ان يبين المتفقه كلام المؤلف ببيان
محترزات الضابط المذكور.

عند قول المؤلف: «(إِذَا خَرَجَ قَوْمٌ
لَهُمْ شَوْكَةٌ وَمَنْعَةٌ)... (على الإمام
بتأويل سائغ)....».

٢

رقم النشاط

١٠٢٧

قال البهوتي رحمه الله: «(إِذَا خَرَجَ قَوْمٌ لَهُمْ شَوْكَةٌ وَمَنْعَةٌ) - بفتح النون
جمع مانع كفَسَقَةٍ وكَفَرَةٍ، وبسكونها بمعنى امتناع يمنعهم - (على
الإمام بتأويل سائغ) ولو لم يكن فيهم مُطَاعٌ؛ (فَهُمْ بَغَاةٌ)».

- ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي النَّصِّ السَّابِقِ ضَابْطًا لَوْصَفِ الْبَغَاةِ، وَضَّحَ مُحْتَزَّاتَ هَذَا
الضَّابِطِ.

ان يوضح المتفق عليه كلام المؤلف عند قول المؤلف: «أو (كان مثله لا يجهله...)».

استخراج الضوابط
الفقهية

رقم النشاط

١٠٢٨

قال المؤلف رحمه الله: «أو (كان مثله لا يجهله...)»

- هذه العبارة مما يكثر ذكرها عند أهل العلم، فما ضابطها في

نظرك؟

- وكيف يمكن تطبيقها؟

أن يبيّن المتفقّ على الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «وإن أصر أو (كان مثله لا يجهله كفر) لمعاندته للإسلام وامتناعه من التزام أحكامه».

تأمّل في التصرفات التالية، ثمّ بيّن ما يعتبر منها ردّةً، وما ليس كذلك، معلّلاً ما تذكر:

- سمع رجلٌ طُرفةً في الاستهزاء بالحجاب، فضحك منها، وحدث بها بعض أصحابه بعد ذلك ليدخل السرور عليه.

- تناقش رجلان في قضيةٍ فقهيةٍ، وطال النقاش واحتدّ، فقال أحدهما للآخر: (انتهينا، أنا كافرٌ)، وانصرف، ولمّا سئل عن ذلك، قال: إنّما أردت أن أغلق النقاش، ولم أرد حقيقة الكفر.

٣

أن يبيّن المتفقّهُ الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «وإن أصر أو (كان مثله لا يجهله كفر) لعاندته للإسلام وامتناعه من التزام أحكامه».

تحقيق المناط

- جرى الحديث في بعض المجالس عن إقامة حدّ الرجم للزاني، وقطع يد السارق، فقال بعض الجالسين: إنَّ هذه أحكامٌ غليظةٌ تنافي الإنسانية، فلا ينبغي أن يعمل بها اليوم، وإن كانت ثابتةً في الدين.

- رجلٌ نصرانيٌّ أسلم حديثاً ونطق الشهادتين، وتزوَّج من امرأةٍ مسلمةٍ، ثمَّ صار يقول: إنَّني لم أدخل الإسلام مقتنعاً بكلِّ ما فيه، وإنَّما أسلمت لأنَّ أكثر الشرائع والعقائد الإسلامية تعجبني وأراها صحيحةً، ولا زلت أنكر بعض العقائد والشرائع الواردة في الكتاب والسنة والتي يؤمن بها المسلمون، وأراها غير صحيحةٍ.

تخريج الفروع على
الأصول

أن يستنبط المتفقُ الأصول التي
لأجلها خالف الحنفية الحنابلة في
قتل المرتدة.

فصل «فَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ
مَكْلُفٌ مَخْتَارٌ، رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ...».

٤

رقم النشاط

١٠٣٠

- يخالف الحنفية المذهب في قتل المرأة المرتدة، فيرون أنها لا تقتل،
وقد بنوا قولهم هذا على أكثر من أصل.
- مع أفراد مجموعتك، استعرضوا أدلة الحنفية، وتأملوها.
 - ثم استنبطوا الأصول التي بنى عليها الحنفية هذا الرأي.
 - وبينوا وجه بنائهم المسألة عليها^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٨٣).

أن يستنبط المتفقه القاعدة الأصولية التي بنى عليها المؤلف احتجاجه .
فصل «(فَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ مَكْلَفٌ مَخْتَارٌ...)» .

قال البهوتي رحمه الله: «(فَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ مَكْلَفٌ مَخْتَارٌ، رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ؛ دُعِيَ إِلَيْهِ) أَي: إِلَى الْإِسْلَامِ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) وَجُوبًا، (وُضِيقٌ عَلَيْهِ)، وَحَبْسٍ؛ لِقَوْلِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَهَلَّا...»
ذكر المؤلف وجوب استتابة المرتد ثلاثة أيام، وحبسه فيها، والتضييق عليه.
- ما القاعدة الأصولية التي استعملها المؤلف في بناء هذا الحكم؟
- وما رأيكم في صحة بناء الحكم عليها؟

أنشطة كتاب الأطعمة

أن يستدل المتفقّهُ للحكم المذكور
بدليل من القرآن الكريم أصرح ممّا
ذكره المؤلف.

عند قول المؤلف: «و (الأصلُ فيها
الحل)».

٣

رقم النشاط

١٠٣٢

ذكر المؤلف ﷺ أن الأصل في الأطعمة الحلّ، واحتجّ بقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

- استخرج من كتاب الله تعالى آية أصرح من الآية التي ذكرها المؤلف في الدلالة على الحكم المذكور.

أن يفسّر المتفقّه عبارة الشارح في ضوء المصادر ذات العلاقة.
عند قول المؤلف: «(فِيْبَاحُ كُلِّ) طعام (طاهر) بخلاف مُتَنَجِّس ونَجِس (لَا مُضَرَّةَ فِيهِ)؛ احترازٌ عن السُّمِّ ونحوه».

قال صاحب الرّوض رحمه الله في كتاب الأطعمة: «(فِيْبَاحُ كُلِّ) طعام (طاهر) بخلاف مُتَنَجِّسٍ ونَجِسٍ، (لَا مُضَرَّةَ فِيهِ)؛ احترازٌ عن السُّمِّ ونحوه. حتّى الْمِسْكُ ونحوه (مَنْ حَبٌّ وَثَمَرٌ وَغَيْرُهُمَا) مِنَ الطَّاهِرَاتِ. (وَلَا يَحِلُّ نَجِسٌ؛ كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ)؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] الآية، (وَلَا) يَحِلُّ (مَا فِيهِ مُضَرَّةٌ؛ كَالسُّمِّ ونحوه) ...».

- ذكر الشارح «السُّمِّ» هنا مرّتين.

- هل هو تكرارٌ محضٌ، أم أنّ هناك فرقاً بين المَوْضِعَيْنِ؟

- تحقّق من إجابتك بالرجوع للمصادر، مع ذكر أسماء المصادر التي رجعت إليها.

أن يبين المتفق عليه وجه قول المؤلف
بالعلة المذكورة، باستعمال مسلك
من مسالك إدراك العلة.
عند قول المؤلف: «(وَلَا يَحِلُّ يَحُلُّ
نَجِسٌ؛ كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ) ...».

رقم النشاط

١٠٣٤

قال المؤلف رحمه الله: «(وَلَا يَحِلُّ نَجِسٌ؛ كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ)؛ لقوله تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] الآية؛ فهو استنبط

من الآية: تحريم كل نجس، بأن قاس على الميتة والدم (الأصل) سائر النجاسات
(الفرع)؛ بجامع النجاسة (العلة).

- بين: كيف انتهى المؤلف إلى القول بهذه العلة (النجاسة)؟ باستعمال مسلك من
مسالك إدراك العلة^(١).

(١) انظر في ذكر وشرح مسالك العلة: شرح الكوكب المنير (٤/ ١١٥) وما بعدها، وقد ذكر ستة مسالك وهي: الإجماع، والنص، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والشبه، والدوران.

ربط المسائل بمقاصد
الشرعية

أن يستنبط المتفق عليه مقاصد تحريم
الأطعمة النجسة والمضرة، ثم يبين
رتب المقاصد التي استنبطها.

عند قول المؤلف: «(ولا يحل ما
فيه مضرة؛ كالسّم ونحوه)».

٣

رقم النشاط

١٠٣٥

ذكر المؤلف ﷺ تحريم الأطعمة النجسة، ويدل على ذلك

قول الله: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾

[الأعراف: ١٥٧]، وتحريم الأطعمة الضارة، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ

إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

- استنبط المعاني والحكم التي ثبت تحريم الأطعمة النجسة والضارة لتحقيقها.

- ثم ميّز مرتبة كلّ واحد من المعاني التي استنبطتها، من حيث كونه مقصوداً

ضرورياً، أو حاجياً، أو تكميلياً.

أن يقرّر المتفقّه مدى صحّة الضابط الفقهي المذكور في ضوء المصادر ذات العلاقة.

عند قول المؤلف: «إلاّ (مَا يَسْتَحْبُّ) هُ الْعَرَبُ ذَوُو الْيَسَارِ...».

٣

رقم النشاط

١٠٣٦

قال صاحب الرّوض ﷺ في كتاب الأطعمة في بيان الأطعمة المحرّمة: «إلاّ (مَا يَسْتَحْبُّ) هُ الْعَرَبُ ذَوُو الْيَسَارِ؛ (كَالْقُنْفُذِ، وَالنَّيَّصِ، وَالْفَأْرَةِ، وَالْحَيَّةِ، وَالْحَشْرَاتِ كُلِّهَا، وَالْوَطَوَاطِ)».

ذكر الماتن المحرّمات ممّا يؤكّل، وذكر منها: ما يستخبثه العرب.

- ما رأيك في هذا الضابط؟

- قارن ذلك بما ذكره موفق الدين ابن قدامة، وشمس الدين ابن مفلح في هذه المسألة، ثمّ انقل ملخص ما توصّلت إليه.

بناء المسألة الخلافية

أن يصوغ المتفق المسألة المعطاة
وفق الاتجاهات الفقهية بعبارة
مختصرة.
فصل : «(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) الَّذِي
ذَكَرْنَا أَنَّهُ حَرَامٌ؛ (فَحَلَالٌ) عَلَى
الْأَصْلِ؛ كَالْخَيْلِ)».

٣

رقم النشاط

١٠٣٧

في مسألة حكم أكل لحم الخيل:

قال في (العناية شرح الهداية)^(١):

«وَقَوْلُهُ (وَالْأَوَّلُ) يَعْني كَوْنُ الْكَرَاهَةِ لِلتَّحْرِيمِ (أَصَحُّ) لِأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ سَأَلَ أَبَا حَنِيفَةَ رحمهم الله: إِذَا قُلْتُ فِي شَيْءٍ أَكْرَهُهُ فَمَا رَأَيْكَ فِيهِ؟ قَالَ التَّحْرِيمُ وَمَبْنَى اخْتِلَافِ الْمَشَايخِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمهم الله عَلَى اخْتِلَافِ اللَّفْظِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ: رَخَّصَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي لَحْمِ الْخَيْلِ، فَأَمَّا أَنَا فَلَا يُعْجِبُنِي أَكْلُهُ، وَهَذَا يُلَوِّحُ إِلَى التَّنْزِيهِ.

وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَكْرَهُهُ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ عَلَى مَا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمهم الله».

وقال في (شرح مختصر خليل)^(٢):

«وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ كَرَاهَةُ أَكْلِ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَأَمَّا الْخَيْلُ فَقِيلَ بِالْكَرَاهَةِ وَالْإِبَاحَةِ وَالْمُعْتَمَدُ التَّحْرِيمُ».

وقال في (الأمم)^(٣):

«كُلُّ مَا لَزِمَهُ اسْمُ الْخَيْلِ مِنَ الْعِرَابِ وَالْمَقَارِيفِ وَالْبَرَاذِينِ، فَأَكْلُهَا حَلَالٌ».

وقال في (المغني)^(٤):

«وَتُبَاحُ لَحُومِ الْخَيْلِ كُلِّهَا عِرَابُهَا وَبَرَاذِينُهَا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ».

← يتبع

(١) (٩/ ٥٠٢).

(٢) (٣/ ٣٠).

(٣) (٢/ ٢٧٥).

(٤) (٩/ ٤١١).

بناء المسألة الخلافية

ان يصوغ المتفقَّه المسألة المعطاة
ووفق الاتجاهات الفقهية بعبارة
مختصرة.

فصل : «(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) الَّذِي
ذَكَرْنَا أَنَّهُ حَرَامٌ؛ (فَحَلَالٌ) عَلَى
الْأَصْلِ؛ كَالْخَيْلِ)».

٣

- أعد صياغة المسألة بعرض الاتجاهات الفقهية فيها إجمالاً.

٥

ان يحدّد المتفقّه مواضع الإجماع والاتّفاق والخلاف في المسائل المعطاة.
نهاية فصل : «(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ حَرَامٌ؛ (فَحَلَالٌ) عَلَى الْأَصْلِ؛ كَالْخَيْلِ)».

بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

١٠٣٨

مع مجموعتك، بيّن ما كان من هذه المسائل موضع اتّفاقٍ، أو خلافٍ^(١).
حكم أكل لحم:

الجلالة	الحُمُر الأَهْلِيَّة	القَنْفُذ	الأرنب	اليزبوع

أن يبين المتفق عليه سبب التفريق بين المسائل المعطاة في الحكم بعبارة صحيحة.

نهاية فصل : «(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ حَرَامٌ؛ (فَحَلَالٌ) عَلَى الْأَصْلِ؛ كَالْخَيْلِ)».

١

رقم النشاط

١٠٣٩

- ما الفرق بين من اضطرَّ إلى طعام غيره، ومن اضطرَّ إلى نفع

مال غيره مع بقاء عينه؟

- وما وجه التفريق بينهما؟

أن يوضح المتفقه كلام المؤلف
ببيان ضابط الأكل المباح.
نهاية فصل (وما عدا ذلك) الذي
ذكرنا أنه حرام؛ ...

استخراج الضوابط
الفقهية

رقم النشاط

١٠٤٠

بعد قراءتك لكتاب الأطعمة استخراج ضابطاً للطعام المباح.

٤

عند قول المؤلف: «(إلا الجرادُ والسَّمَكُ وكل ما لا يعيش إلا في الماء)».

أن يححر المتفقَّه استدلالات الفقهاء المشار إليها في المسألة المعطاة.

الاستدلال والاستنباط

رقم النشاط

١٠٤١

اختلف الفقهاء في حِلِّ ميتة البحر؛ فالأصل عند الحنفية عدم الجواز إلا ما استثني، والمذهب عندهم أنَّه «لا يؤكل مائي إلا السمك غير طافٍ»^(١) لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، بينما الأصل عند الجمهور الجواز إلا ما استثني؛ لقوله ﷺ: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»^(٢).

- حرِّروا وجه استدلال الحنفية بالآية، وجوابهم عن الحديث.

- وحرِّروا وجه استدلال الجمهور بالحديث وجوابهم عن استدلال الحنفية بالآية، وناقشوا جواب الحنفية عن الحديث^(٣).

(١) كنز الدقائق (٦٠١).

(٢) رواه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦).

(٣) انظر الإثراء المعرفي رقم (٨٥).

أن يستنبط المتفقه القاعدة الأصولية المشار إليها في كلام المؤلف.
 عند قول المؤلف: « (وَلَا تُبَاخُ ذِكَاةُ سَكَرَانَ... (و) لَا ذِكَاةُ (وثنِي وَمَجُوسِي وَمُرْتَدٍّ) ».

تخريج الفروع على الأصول

رقم النشاط

١٠٤٢

ذكر البهوتي رحمه الله إباحة زكاة اليهودي والنصراني ثم قال: « (وَلَا تُبَاخُ ذِكَاةُ.... وَثَنِيَّ وَمَجُوسِيَّ وَمُرْتَدٍّ)؛ لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥] ».

- مع أفراد مجموعتك، استنتجوا القاعدة الأصولية المشار إليها في قول المؤلف، ثم بينوا رأيكم في صنيع المؤلف في بناءه الحكم على الآية المذكورة باستعمال القاعدة الأصولية التي أشار إليها.

٢

أن يبين المتفقَ وجه تنصيب المؤلف على المتعمد والساهي مع اتفاقهما في الحكم.
عند قول المؤلف: «... فإن تركها؛ أي: التسمية (عمداً أو سهواً ...)».

رقم النشاط

١٠٤٣

قال المؤلف رحمه الله: «الشرط (الرابع: التسمية عند إرسال السهم، أو إرسال الجارحة، فإن تركها؛ أي: التسمية (عمداً أو سهواً؛ لم يُبَحِّ الصَّيْدُ».

- ما سبب تنصيب المؤلف على ذكر المتعمد والساهي للتسمية مع أن حكمهما واحد، وهو عدم الإجزاء في حق التارك؟

٤

أن يفرق المتفقه بين صور الصيد والذكاة المذكورة مبيناً وجه التفريق.
عند قول المؤلف: «ولو سُمِّي على صيد فأصاب غيره حل، لا على سهم ألقاه ورمى بغيره...».

التفريق الفقهي

رقم النشاط

١٠٤٤

بين الفرق ووجه التفريق في الحكم في المسائل التالية:
- إذا ترك التسمية في الصيد والذكاة سهواً.

الفرق:

وجه التفريق:

- إذا سُمِّي على صيد ثم أصاب غيره، وإذا سُمِّي على بهيمة ثم ذبح غيرها.

الفرق:

وجه التفريق:

- إذا سُمِّي على صيد فأصاب غيره، وإذا سُمِّي على سهم ألقاه ورمى بغيره.

الفرق:

وجه التفريق:

- إذا سُمِّي على سهم ألقاه ورمى بغيره، وإذا سُمِّي على سكين ألقاها وذبح

بغيرها.

الفرق:

وجه التفريق:

أنشطة كتاب الإيمان

ان يبين المتفقهُ اليمين الغير منعقدة استنباطاً من كلام المؤلف المذكور.
عند قول المؤلف: «وهي اليمين (التي قصد عقدها على أمرٍ (مستقبلٍ ممكنٍ ...)).»

١

رقم النشاط

١٠٤٥

قال المؤلف رحمه الله: «(أن تكون اليمين منعقدة، وهي): اليمين (التي

قصد عقدها على) أمرٍ (مستقبلٍ ممكنٍ)»

- من خلال الضابط الذي أورده المؤلف لليمين المنعقدة وباستخراج محترزات

هذا التعريف، ماهي اليمين غير المنعقدة؟

٤

أن يعلل المتفقه الحكم المذكور
بتعليل مناسب.
عند قول المؤلف: «(فإن حلف على
أمر ماض كاذباً عالماً فهي اليمين
الغموس)».

التعليل الفقهي

رقم النشاط

١٠٤٦

وجوب الكفارة في اليمين الغموس محلٌ خلافٍ بين أهل العلم،
ومذهب الحنابلة وأكثر أهل العلم: أنَّ اليمين الغموس لا تجب فيها
الكفارة.

- علل هذا الحكم بتعليل مناسب وبعبارة محررة.

- راجع تعليل ابن قدامة رحمه الله في المغني لمذهب الحنابلة، ثمَّ قارن ما ذكره ابن
قدامة بما حرَّره ودوّن خلاصة ذلك.

٣

ان يستنبط المتفقه من الآية احكام
الايمان.
عند قول المؤلف: «(وكذا يمين
عقدها يظن صدق نفسه هبان
بخلافه، فلا كفارة في الجميع)».

رقم النشاط

١٠٤٧

قال الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المائدة: ٨٩].

- استنبط من هذه الآية ما يمكنك استنباطه من أحكام الإيمان.

استخراج الضوابط
الفقهية

ان يحرّر المتفقّه ضابطاً فقهياً
للمسألة المذكورة.

عند قول المؤلف: «وَمَنْ قَالَ فِي
يَمِينٍ مُكْفَرَةٍ؛ أَيُّ: تَدَخَّلَهَا الْكُفَّارَةُ؛
كَيْمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى...».

٣

رقم النشاط

متى تجب كفارة اليمين؟

١٠٤٨

- أجب عن هذا السؤال بضابطٍ جامع، بحيث يكون من انطبق
عليه هذا الضابط وجبت عليه كفارة اليمين.

تخريج الفروع على
الأصول

أن يقارن المتفقَ بين التقرير
الأصولي والفقهِي في شروط صحة
الاستثناء.

عند قول المؤلف: «(وَمَنْ قَالَ
فِي يَمِينٍ مُكْفَرَةٍ؛ أَي: تَدَخَّلَهَا
الْكُفَارَةُ)».

٣

رقم النشاط

١٠٤٩

قال البُهوتِيُّ رحمه الله: «(وَمَنْ قَالَ فِي يَمِينٍ مُكْفَرَةٍ؛ أَي: تَدَخَّلَهَا الْكُفَارَةُ؛
كَيْمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَنَذِيرٍ وَظَهَارٍ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لَمْ يَحْنُثْ) فِي يَمِينِهِ، فَعَلَّ
أَوْ تَرَكَ؛ إِنْ قَصَدَ الْمَشِيئَةَ وَاتَّصَلَتْ بِيَمِينِهِ لَفْظًا أَوْ حَكْمًا ...».

بَيَّنَّ الْبُهوتِيُّ فِي كَلَامِهِ هَذَا شُرُوطَ الِاسْتِثْنَاءِ الْمَعْتَبَرِ فِي الْيَمِينِ.

- قَارَنُوا كَلَامَهُ هُنَا بِكَلَامِهِ عَنِ شَرْطِ صَحَةِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي كِتَابِ الطَّلَاق^(١)، ثُمَّ قَارَنُوا
كَلَامَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِكَلَامِ ابْنِ قَدَامَةَ رحمه الله عَنِ شُرُوطِ صَحَةِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي رَوْضَةِ
النَّاظِرِ^(٢)، وَبَيَّنُّوا مَوَاضِعَ الِاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلَافِ.

(١) قال البهوتي رحمه الله في كتاب الطلاق: «(ولا يصح استثناء لم يتصل عادة) لأن غير المتصل يقتضي رفع ما وقع بالأول والطلاق إذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فإن الاتصال يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ويكفي اتصاله لفظاً أو حكماً كانقطاعه بتنفس أو سعال ونحوه (فلو انفصل) الاستثناء (وأمكن الكلام دونه بطل) الاستثناء لما تقدم (وشروطه) أي: شرط صحة الاستثناء (النية) أي: نية الاستثناء (قبل كمال ما استثنى منه)».

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله: «ويشترط في الاستثناء ثلاثة شروط: أحدها: أن يتصل بالكلام، بحيث لا يفصل بينهما كلام، ولا سكوت يمكن الكلام فيه....

الشرط الثاني: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، فأما الاستثناء من غير الجنس: فمجاز....

الشرط الثالث: أن يكون المستثنى أقل من النصف، وفي استثناء النصف وجهان... ولا نعلم خلافاً في أنه لا يجوز استثناء الكل» روضة الناظر (٢/ ٨٤).

ربط المسائل بمقاصد
الشريعة

أن يستنبط المتفق عليه المقصد الشرعي
في المسائل المعطاة.

عند قول المؤلف: «وَيُسَنُّ الْجَنْثُ
فِي الْيَمِينِ إِذَا كَانَ الْجَنْثُ خَيْرًا»
...».

٥

رقم النشاط

١٠٥٠

من حلف يمينًا على أمرٍ ماضٍ يحسب أنه كما حلف فإذا هو ليس
كذلك، أو على أمرٍ ماضٍ وهو يعلم أنه كاذبٌ، أو على أمرٍ مستقبلٍ
فحنثٌ مُكرَّهًا أو ناسيًا، أو حلف مُكرَّهًا، فلا كفارة عليه في كل ذلك.

وأما من حلف على أمرٍ مستقبلٍ ممكنٍ مختارًا فحنثٌ مختارًا ذاكرًا فعليه الكفارة
المسمّاة في كتاب الله.

- استنبط المقصد الذي لأجله وجبت الكفارة في هذه الصورة خاصّةً.

- ثم تأمل في سائر الصور وبيّن: هل كان عدم وجوب الكفارة فيها لفوات هذا
المقصد أم لتحقيق مقصدٍ آخر؟

أن يقارن المتفقَّه بين (تحريم الزوجة، وتحريم الطعام) في الأحكام الشرعية.

عند قول المؤلف: «(وَمَنْ حَرَّمَ حَلَالًا سَوَى زَوْجَتِهِ) ... (مَنْ أَمَرَ، أَوْ طَعَامٍ، أَوْ لِبَاسٍ، أَوْ غَيْرِهِ)».

٣

رقم النشاط

١٠٥١

- ما الفرق بين تحريم الزوجة وتحريم الطعام؟

- وما وجه التفريق بينهما؟

- ثمَّ قارن ذلك بما ذكره شيخ الإسلام رحمته الله في هذه المسألة^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٨٦).

طلبت (فاطمة) من ابنها (أحمد) أن يأتي ببعض الأغراض من السوق استعدادًا لقدوم بعض الضيوف إليها، وأثناء صنع الطعام اكتشفت أنه لم يأت بالملح، فسألت ابنها أحمد عن الملح، فقال: والله لقد أتيت به - وكان يظن أنه قد اشتراه -، فعادت إلى (الفاتورة) فلم تجد الملح ضمن قائمة المشتريات، فحلفت أن لا يذهب معهم إلى مكة نهاية الأسبوع، إلا أن والده احتاجه ليقود بهم السيارة، فذهب معهم.

- فما حكم يمين (أحمد)؟ ولماذا؟

- وما حكم يمين أمّه (فاطمة)؟ ولماذا؟

تخريج الفروع على الأصول

أن يرد المتفقُ المسألة المذكورة والاستدلال الوارد فيها إلى القاعدة الأصولية المناسبة.

فصل في كفارة اليمين/ عند قول المؤلف: «يُخَيَّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ بَيْنَ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ».

٣

رقم النشاط

١٠٥٣

قال البهوتي رحمه الله: «يُخَيَّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ بَيْنَ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ... أَوْ كَسْوَتِهِمْ... أَوْ عَتَقِ رَقَبَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ... فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّرْتُمُوهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩] متتابعة وجوباً؛ لقراءة ابن مسعود رحمه الله: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابَعَةٍ».

استدل المؤلف على وجوب التتابع بقراءة ابن مسعود رحمه الله.

- ما القاعدة الأصولية (أو القواعد) التي بنى عليها المؤلف استدلاله بقراءة ابن مسعود رحمه الله؟

- راجع مذهب الحنابلة في هذه القاعدة في روضة الناظر لابن قدامة رحمه الله ودون خلاصته.

- ثم بين مدى التزام المؤلف بالتقرير الأصولي في هذه المسألة.

تخريج الفروع على الأصول

أن يبين المتفقه القواعد الأصولية التي استعملها المؤلف في تفسير الإجمال الوارد في الآية.

فصل في كفارة اليمين / عند قول المؤلف: «يُخَيَّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ بَيْنَ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ...».

٣

رقم النشاط

١٠٥٤

قال الله تعالى في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾

[المائدة: ٨٩]، فلم يبيّن -جلّ وعلا- قدر المعطى من الطعام، ولا نوع الكسوة ولا قدرها أيضًا.

وقال المؤلف ﷺ: «يُخَيَّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ بَيْنَ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ بَرٌّ، أَوْ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ، (أَوْ كَسْوَتِهِمْ)؛ أَيِ: الْعَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ تَجْزِيئُهُ فِي صَلَاتِهِ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ كَذَلِكَ»

- يبيّن وجه تفسير المؤلف للآية مقرونًا بالقواعد الأصولية التي بنى عليها هذا التفسير.

بناء المسألة الخلافية

أن يحرّر المتفقّه مذاهب الفقهاء في المسألة المذكورة.

فصل في كفارة اليمين/ عند قول المؤلف: «(فَمَنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ)).»

٣

رقم النشاط

١٠٥٥

حنث شخصٌ ولم يستطع إطعامًا، ولا كسوةً، ولا اعتقًا في كفارة اليمين؛ فصام ثلاثة أيامٍ متفرقةٍ من غير تتابع.
- حرّر مذاهب الفقهاء في حكم صنيعه هذا^(١).

(١) انظر الإثراء المعرفي رقم (٨٧).

استخراج الضوابط
الفقهية

٤

أن يحرّر المتفقّه قاعدة المذهب في
تداخل الكفّارات.
فصل في كفارة اليمين/ عند قول
المؤلف: «(ومن لزمته إيمان قبل
التكفير موجبها واحد)».

رقم النشاط

١٠٥٦

قال البهوتي رحمه الله: «(ومن لزمته إيمان قبل التكفير موجبها واحد) ولو
على أفعال؛ كقوله: والله لا أكلت، والله لا شربت، والله لا أعطيت، والله
لا أخذت؛ (فعليه كفارة واحدة)؛ لأنّها كفّارات من جنس واحد، فتداخلت؛ كالحدود
من جنس، (وإن اختلف موجبها) أي: موجب الإيمان وهو الكفّارة؛ (كظهار ويمين
بالله) تعالى؛ (لزماء) أي: الكفارتان، (ولم يتداخل)؛ لعدم اتّحاد الجنس».

- استنبطوا من كلام البهوتي السابق قاعدة المذهب في تداخل الكفّارات، ودوّنوها
بعبارة موجزة محرّرة.

- ثمّ اختبروا صحة هذه القاعدة بمقارنتها بما ذكره المؤلف في باب ما يفسد
الصوم ويوجب الكفّارة من كتاب الصيام، وبما ذكره في باب جزاء الفدية من كتاب
المناسك، فيمن كرّر محظورًا حال صيامه أو إحرامه^(١).

تخريج الفروع على
الأصول

أن يرد المتفقُ الفروع المذكورة إلى
قواعدها المناسبة التي بنيت عليها
في المذهب.

فصل (فإن عُدِمَ ذلك)؛ أي:
النِّتْيَةُ والسَّبَبُ والتَّعْيِينُ/عند قول
المؤلف: «(و) تَعَلَّقْتُ يَمِينُهُ (بدخول
الدار)».

٢

رقم النشاط

١٠٥٧

- تأمل مع أفراد مجموعتك الفروع التالية، ثم رُدُّوا كُلَّ فرعٍ منها
إلى القاعدة المناسبة له.

- قارنوا إجاباتكم بما خرَّج عليه البُهوتِيُّ هذه الفروع.

- ١- «(فَإِذَا حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَنْكِحُ فَعَقْدٌ فَاسِدًا) مِنْ بَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ؛ (لَمْ يَخْنَثْ)».
- ٢- «(فَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ، فَأَكَلَ شَحْمًا، أَوْ مُخًّا، أَوْ كَبِدًا، أَوْ نَحْوَهُ)؛ كَكِلْيَةٍ،
وَكَرْشٍ، وَطِحَالٍ، وَقَلْبٍ، وَلَحْمِ رَأْسٍ، وَلِسَانٍ؛ (لَمْ يَخْنَثْ)».
- ٣- «(وَإِنْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُ إِنْسَانًا؛ حِنْثٌ بِكَلَامٍ) كُلُّ (إِنْسَانٍ)».
- ٤- «(فَإِذَا حَلَفَ عَلَى وَطْءِ زَوْجَتِهِ، أَوْ حَلَفَ عَلَى (وُطْءِ دَارٍ؛ تَعَلَّقْتُ يَمِينُهُ
بِجَمَاعِهَا)؛ أَيُّ: جَمَاعَ مَنْ حَلَفَ عَلَى وَطْئِهَا؛... (و) تَعَلَّقْتُ يَمِينُهُ (بِدُخُولِ الدَّارِ)».

٢

ان يبين المتفق وجه الحكم الوارد
في كلام المؤلف في المسألة المعطاة.
فصل (فإن عُدِمَ ذلك)؛ أي: النية
والسبب والتعيين/ عند قول المؤلف:
«وإن حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا فَأَكَلَهُ
مُسْتَهْلَكًا فِي غَيْرِهِ...».

التحليل الفقهي

رقم النشاط

١٠٥٨

قال المؤلف رحمته الله: «وإن حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا فَأَكَلَهُ مُسْتَهْلَكًا فِي غَيْرِهِ
.... لَمْ يَحْنَثْ».

- ما وجه عدم الحنث مع كونه قد أكل حقيقة ما حلف على عدم أكله؟
- اذكر تعليلاً يناسب هذه المسألة وغيرها من المسائل المشابهة.

أن يبين المتفقّ الفرق بين المسألتين
بعبارة صحيحة.

نهاية فصل (وإنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ
شيئًا؛ ككلام زيد ...).

٢

رقم النشاط

١٠٥٩

- ما الفرق بين الحلف على من يمتنع يمينه كالزوجة، وبين من لا يمتنع يمينه كالأجنبي؟
- وما وجه التفريق بينهما؟

التفريق الفقهي

٢

ان يبين المتفق عليه سبب التفريق بين المسألتين في الحكم بعبارة صحيحة. عند قول المؤلف: «الرابع: نذر المعصية؛ ك) نذر (شرب الخمر، و) نذر (صوم يوم الحيض، و) يوم (النحر)».

رقم النشاط

١٠٦٠

- ما الفرق بين نذر صوم يوم النحر، وبين نذر صوم يوم الحيض؟
- وما وجه التفريق بينهما؟

الاستدلال والاستنباط

أن يحرر المتفقَّه وجه استدلال المؤلف بالحديث في المسألة المذكورة، ثم يبين الحكم عند تبين ضعف الحديث، مستدلًا لما يذكر.

عند قول المؤلف: «(الخامس: نذر التبرُّر مطلقًا)؛ أي: غير معلق».

٣

رقم النشاط

١٠٦١

ذكر المؤلف ﷺ أن من نذر أن يطيع الله في لجاجٍ أو غضبٍ بأن

قصد بنذره أن يمنع وقوع شيء، أو يحمل على فعله، أو التصديق

أو التكذيب، ونحو ذلك، فلا يلزمه أن يفعل ما نذر فعله، بل هو مخير بين الفعل،

والترك مع الكفارة، واستدلَّ بحديث عمران بن حصين رضي الله عنه: (لَا نَذَرُ فِي غَضَبٍ،

وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ)^(١).

بغض النظر عما في صحة الحديث من كلام:

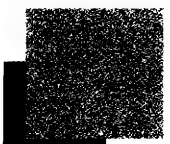
- حرر وجه استدلال المؤلف بهذا الحديث على التخيير وجواز الترك في كل نذرٍ

قُصد به الحمل على الفعل أو الترك ونحو ذلك.

- لو ثبت عندك ضعف الحديث، فما حكم المسألة حينئذٍ؟ استدِلَّ لما تقول.



أنشطة كتاب القضاء



ان يستدل المتفقّه على المسألة
المعطاة بنصين عامين وآخرين
خاصين من الكتاب أو السنة.
عند قول المؤلف: «وَيَلْزَمُ الْإِمَامَ
أَنْ يَنْصِبَ فِي كُلِّ إِقْلِيمٍ بِكسِرِ
الهمزة (قاضيًا)».

٣

رقم النشاط

١٠٦٢

ذكر المؤلف ﷺ أَنَّ الْقَضَاءَ فَرَضُ كَفَايَةٍ، وَأَنَّهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ يَلْزَمُ
الْإِمَامَ أَنْ يَنْصِبَ فِي كُلِّ إِقْلِيمٍ قَاضِيًا.
- استدلّ لكون القضاء فرض كفاية بنصّين عامّين وآخرين خاصّين من الكتاب أو
السنة، محرّرًا وجه الدلالة.

تخريج الفروع على
الأصول

أن يرد المتفق المسألة المذكورة إلى
قاعدها التي بنيت عليها.

عند قول المؤلف: «يجب على مَنْ
يُضْلَحْ وَلَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَوْثُقُ
بِهِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ».

٣

رقم النشاط

١٠٦٣

يرى الحنابلة أنه يجب على من يصلح للقضاء، وطُلب منه ذلك،

ولم يوجد من يقوم مقامه، أن يقبل القضاء.

- مع أعضاء مجموعتك، أبدؤا رأيكم في إيجاب فرض الكفاية على شخص معين.

- ثم استتجوا القاعدة التي بنى عليها الحنابلة هذا الرأي.

أن يحرر المتفقَّه وجه استدلال المؤلف بالآية على الحكم المذكور. الفاسق، لقوله تعالى: «...».

عند قول المؤلف: «لا يجوز تولية

رقم النشاط

١٠٦٤

احتجَّ المؤلِّف ﷺ على المنع من تولية الفاسق القضاء بقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

- حرَّ وجه استدلال المؤلِّف بهذه الآية على الحكم المذكور.

ربط المسائل بمقاصد الشريعة

أن يستنبط المتفق المقتصد الخاص الذي تدور عليه شروط أهلية تولي القضاء، ويبين وجه ارتباطه بالمقصد العام لأحكام القضاء.

عند قول المؤلف: «وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي كَاتِبًا ...».

٤

رقم النشاط

١٠٦٥

ذكر المؤلف ﷺ من الشروط التي يجب توفرها في المرء ليصح أن يكون قاضياً: عشرة شروط، لكل واحد من هذه الشروط علة ودليل أشار المؤلف إلى أكثرها، غير أنها كلها ترجع إلى تحقيق معنى واحد هو مقصود فيها أولاً.

- استنبط هذا المقصد.

- وبين ارتباط هذا المقصد الخاص بالمقصد العام لأحكام القضاء، الذي هو: تحقيق العدل بين الناس، والحكم بينهم بشرع الله عز وجل.
- وهل هو محقق له مباشرة، أو مكمل له معين على تحقيقه على أكمل وجه؟ ولماذا؟

عند قول المؤلف: «(و) يجب أن يعدل بين الخصمين في لحظه ولفظه ومجلسه ودخولهما عليه، إلا مسلمًا مع كافر».

أن يفسر المتفق عليه عبارة صاحب الزاد، ويبين المعتمد عند المتأخرين في المذهب، بمراجعة كتب الحنابلة.

قال الحجاوي رحمه الله: «(و) يجب أن يعدل بين الخصمين في لحظه ولفظه ومجلسه ودخولهما عليه»، ثم قال البهوتي رحمه الله: «إلا مسلمًا مع كافر، فيقدم دخولا ويرفع جلوسًا».

- هل الإطلاق الوارد في المتن يراد به: أن المسلم والكافر في ذلك سواء؟ فيكون استثناء البهوتي مخالفة منه لمتن الزاد؟ أم هو حذف لمجرد الاختصار؟
- تحقق من إجابتك بالرجوع للمصادر، مع ذكر أسماء المصادر التي رجعت إليها.
- وما الذي اعتمده الحجاوي في الإقناع وابن النجار في منتهى الإرادات؟

ان يحرر المتفقَّه القياس الوارد في كلام المؤلف وينقده.
عند قول المؤلف: «(وَيَحْرُمُ الْقَضَاءُ وَهُوَ غَضْبَانُ كَثِيرًا)».

قال البهوتي رحمه الله: «(وَيَحْرُمُ الْقَضَاءُ وَهُوَ غَضْبَانُ كَثِيرًا)؛ لخبر أبي بكر مرفوعاً: «لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان» متفق عليه^(١)،

(أو) وهو (حاقن، أو في شدة جوع، أو في شدة عطش، أو في شدة هم، أو ملل، أو كسل، أو نعاس، أو برد مؤلم، أو حر مزعج) لأن ذلك كله يشغل الفكر الذي يتوصل به إلى إصابة الحق في الغالب، فهو في معنى الغضب».

- مع أفراد مجموعتك، تأملوا هذا القياس الذي ذكره المؤلف، وبيّنوا أركانه.

- وهل هو قياس صحيح أم لا؟

تخريج الفروع على
الأصول

أن يستدل المتفقّ للمسائل المذكورة، مبيناً القواعد الأصولية التي اعتمد عليها في استدلاله.

عند قول المؤلف: «وَيَحْرُمُ الْقَضَاءُ وَهُوَ غَضَبَانُ كَثِيرًا...».

٣

رقم النشاط

١٠٦٨

ذكر المؤلف ﷺ حرمة القضاء حال الغضب، وقيد ذلك بالغضب

الكثير، ثمّ ألحق بالغضب عدّة صورٍ ذكرها.

- استدِلْ لكلّ مسألةٍ من هذه المسائل الثلاث بدليلٍ مناسبٍ، محرّراً وجه

الاستدلال به.

- ثمّ بيّن القواعد الأصوليّة التي مضيت عليها في استدلالك.

أن يقارن المتفقَّه بين (القاضي،
والمفتي) في قبول الهدية.
عند قول المؤلف: «وكذا» يحرم
على القاضي قبول (هدية)».

- ما الفرق بين القاضي والمفتي في قبول الهدية؟
- وما وجه التفريق بينهما؟

٣

عند قول المؤلف: «(وكذا) يحرمُ
على القاضي قبول (هدية)».

أن يقارن المتفقَ بين حقيقة عمل
القاضي والمفتي، ويذكر بعض
الأحكام المترتبة على ذلك.

التفريق الفقهي

رقم النشاط

١٠٧٠

- بيّن أوجه الاتفاق والاختلاف بين القاضي والمفتي في طبيعة عمل كل واحد منهما.
- ثم اذكر بعض الأحكام التي افترقا فيها بناءً على اختلاف عملهما.

أن يحلّ المتفقّ المسائل التي ذكرها المؤلف في باب أدب القاضي من خلال الحيثيات المذكورة.

نهاية باب أدب القاضي.

٥

رقم النشاط

١٠٧١

ذكر المؤلف ﷺ في هذا الباب عددًا من الآداب التي ينبغي للقاضي التخلق بها، وجملةً من الأمور التي ينبغي للقاضي اجتنابها.

من خلال الجدول التالي:

١- ميّز بين المستحب والواجب من تلك الآداب.

٢- ميّز بين المكروه والمحرم من تلك الأفعال التي ينبغي له اجتنابها.

المستحب	الواجب	المكروه	المحرم

- هل يوجد في هذه الآداب ما يتغيّر بتغيّر الأزمان والأمكنة؟ إن كانت الإجابة بنعم فاذكرها.

- ما المسائل التي أوردها المؤلّف في هذا الباب استطرادًا مع أنّها ليست من أدب القاضي؟

ربط المسائل بقاصد
الشريعة

أن يستنبط المتفقه المقصد من
مشروعية آداب القاضي التي ذكرها
المؤلف، ويذكر آداباً أخرى تحقق
هذا المقصد.

نهاية باب آداب القاضي.

٤

رقم النشاط

١٠٧٢

تأمل في الآداب التي أوردها المؤلف ﷺ في باب آداب القاضي.

- ثم استنبط المعنى المقصود الذي شرعت لأجله.

- ثم عدد آداباً أخرى تحقق هذا المقصد ممّا لم يذكره المؤلف يمكن إلحاقها

بالباب.

أن يعزو المتفقّ القول الممطى إلى
قائله من المذاهب الفقهية.

عند قول المؤلف: «وَلَا يَحْكُمُ»
القاضي (بعلمه).

٣

رقم النشاط

١٠٧٣

قال الشيخ محمد ابن عثيمين رحمته الله:

«لوفتحنا الباب وقلنا: إِنَّ هَذَا الْقَاضِيَّ مِنْ أَعْدِلِ عِبَادِ اللَّهِ وَلَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْحَقِّ، يَأْتِي قَاضٍ آخَرُ وَيَحْكُمُ بِالْبَاطِلِ، ويقول: هَذَا الَّذِي أَعْلَمُهُ! وَهَذَا مُمْكِنٌ، فلو فُتِحَ الْحُكْمُ لِلْقَاضِيِّ بِعِلْمِهِ لَفَسَدَتْ أَحْوَالُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ ثِقَةً، فَسَدُّ الباب هو الأولي».

فإذا تحاكم إليَّ خصمان وأنا أعلم أَنَّ الْحَقَّ مَعَ الْمُدَّعِيِّ عِلْمَ الْيَقِينِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ عَلَيْهِ جَاءَ عِنْدِي الْبَارِحَةَ وَأَقَرَّ، فَمَاذَا أَعْمَلُ؟ أَحَوِّلُ الْقَضِيَّةَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ، وَأَكُونُ شَاهِدًا»^(١).

- ابحث مع مجموعتك المذاهب المتَّفِقة مع اختيار الشيخ ابن عثيمين^(٢).
- ثمَّ استدلَّ لرأي الشيخ ابن عثيمين.

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٣١٦/١٥ - ٣١٧).

(٢) انظر الإثراء المعرفي رقم (٨٨).

أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.
عند قول المؤلف: «وتكون يمينه
(على صفة جوابه) للمدعي».

٣

رقم النشاط

١٠٧٤

هذه قضايا طلب فيها المدّعي يمين المدّعى عليه حين أنكر

الدعوى؛ لأنّه لا بينة له على دعواه.

تأملها ثمّ بيّن: هل ينبغي للقاضي أن يقبلها من المدّعى عليه أم

لا بدّ أن يطلب منه الحلف بعبارة أخرى صحيحة؟ وإذا قبلها القاضي فهل يعتبرها

يمين إنكار أم إقرار؟ علّل ما تذكر:

- قال محمد: أقرضت خالدًا عشرة آلاف ريال، فقال خالد: والله ما استلمت منه

شيئًا.

- قال حسن: أجرت حسينًا شقةً من عمارتي الواقعة في حيّ الروضة، ولم يؤد إليّ

الأجرة، فقال حسين: والله ما سكنت له دارًا، ولا دخلت له بيتًا، ولا أعرفه.

أن يبين المتفق الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «وتكون يمينه (على صفة جوابه) للمدعي».

- قالت هند: إنَّ عبد الله تزوّجني ودخل بي، ثمَّ طلقني ولم يدفع إليَّ مهري، فقال
عبد الله: والله ما هي لي بزوجة.

- قال عمر: بعت عبد الرحمن سيارةً صفتها لكزس، بمبلغ قدره مائة ألف ريال،
ولم يؤدّه إليّ، فأنكر ذلك عبد الرحمن، ثمَّ حلف: والله لقد قضيته المبلغ المذكور.

- قال حمزة: أودعت عبد العزيز مبلغ مائة ألف ريال، ثمَّ جحده، فأنكر عبد العزيز
ذلك، وحلف قائلًا: والله ما أودعني مائة ألف ريال، وإنما هي تسعون ألف ريال.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	نهاية فصل (ولأ تصح الدعوى إلا محررة).	أن يكتشف المتفقه فرقاً من الفروق بين بيئنة عقد النكاح وبيئنة غيره من خلال إجابته على السؤال المذكور.	التفريق الفقهي

رقم النشاط

١٠٧٥

تقدم سعد إلى المحكمة بدعوى يطلب فيها إثبات عقد النكاح بينه وبين هند، وإثبات دين له على يزيد.

وكان من الشهود خالد، فقبلت شهادته في النكاح دون الدين.

- فما الذي يمكن أن يكون سبباً لرد القاضي شهادته في إثبات الدين مع قبوله إيّاها في إثبات النكاح؟

أن يحرّر المتفقّه ضابطاً للدعوى
التي يسمعها القاضي وينظر فيها.

نهاية باب طريق الحكم وصفته.

٣

رقم النشاط

١٠٧٦

بعد دراستك لباب طريق الحكم وصفته، وما ذكره المؤلّف ﷺ فيه
من الدعاوى التي لا تسمع، والدعاوى التي لا تصحّ ويطلب القاضي
إصلاحها ليستقيم نظره فيها.

- حرّر ضابطاً للدعوى المسموعة الصحيحة.

أن يبين المتفق الحكم القضائي في
المسألة المعطاة.

نهاية باب طريق الحكم وصفته.

٣

رقم النشاط

١٠٧٧

في جلسة قضائية؛ قال خالد: كان موكلي وسعيد شريكين في مكتب
(العطاء للاستقدام)، وكانت الشيكات باسم المكتب توقع من قبل
موكلي.

وقد انتهت الشراكة بينهما قبل سنة، وأجريا بينهما مخالصة تنهي علاقة موكلي
بالمكتب، وقد كان موكلي وقع شيكات لم تعبأ ببياناتها وتركها لدى المدعى عليه
سعيد، فقام المدعى عليه بتعبئة إحداها بمبلغ قدره: (٦٠,٠٠٠ ريال).
واكتشف موكلي الأمر، وطلب من المدعى عليه إعادة المبلغ لكنه رفض.
وهذا أخذ للمال بغير وجه حق؛ لذا أطلب الحكم على سعيد بإعادة المبلغ.
فقال المدعى عليه سعيد: لا صحة لما ذكره خالد من أنني استلمت شيكات
موقعة على بياض من قبل موكله، وأنني كتبت على إحداها لأخذ المال بغير وجه
حق، والشيك الذي ذكره صحيح، وقد صرفته، وقد استلمته من موكله لأجل سداد
قرض أقرضته إياه قبل خمسة أشهر.
- تأمل في الواقعة القضائية السابقة، ثم حاول إصدار الحكم القضائي تجاه طلب
وكيل المدعى.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب طريق الحكم وصفته.	أن يبيّن المتفقّهُ الحكم القضائي في المسألة المعطاة.	تحقيق المناط

- ماذا لو أحضر سعيدُ شاهداً واحداً على الإقراض؟

- هل يمكن أن يحلّف أحد الخصمين مرتين؟

أن يبين المتفقّ الحكم القضائي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب طريق الحكم وصفته.

٢

رقم النشاط

١٠٧٨

اقترض (عبد الله) من (إبراهيم) مبلغ: (١٠٠,٠٠٠ ريال) وكنت
معهم في ذلك المجلس، وبعد مضيّ شهرٍ قدم إليك إبراهيم في
المحكمة (وكنت قاضياً في تلك الناحية) وأدّعى على عبد الله أنّه لم يردّ له الدّين،
فطلبت من عبد الله المجيء إلى مجلس الحكم، ثمّ عرضت عليه دعوى إبراهيم،
فأنكر الدّين.

- فكيف تصنع في هذه الدعوى؟

- بين وجه ما تذكر.

أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في

نهاية باب طريق الحكم وصفته.

٣

رقم النشاط

١٠٧٩

تأمل الدّعاوى التالية، ثمّ ميّز الدّعاوى التي لا ينبغي للقاضي أن
يسمعها، من الدّعاوى التي ينبغي له أن يسمعها لكن يطلب تحريرها
ليستقيم نظره فيها بعد ذلك، ويبيّن وجه ما تذكر:

- قال سعيد: إنَّ أحمد يزعم أنّي اقترضت منه ولم أقضه، وإنَّه لكاذب؛ فأنا أطلب
الحكم لي بأنَّه لا يستحق عليّ شيئاً.

- قال عثمان: إنَّني اشتريت من خالدٍ سيارته، بثمنٍ قدره تسعون ألف ريال، ولكنه
رفض أن يستلم منِّي ثمنها المذكور، فأنا أطلب إلزامه باستلام الثمن لتبرأ ذمتي.

- قال إبراهيم: إنَّ زيدا لا يصلّي الصلوات المكتوبة، فأنا أطلب تعزيره وإلزامه
بأدائها في وقتها.

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب طريق الحكم وصفته.

٣

- قال هشامٌ: إنني تزوجت هنداً بعقد نكاح صحيح، زوّجني بها أبوها إبراهيم بن عبد الله، في ١٢ من رجب عام ١٤٣٦ هـ، وأعطيتها المهر المسمّى، وهي الآن تنكر ذلك كلّهُ، فأطلب إثبات عقد الزوجية، وإلزامها بالانقياد لي.

- قال سالمٌ: إنني أودعت جابرًا وديعةً يعرفها، فجحدتها، فأطلب الحكم عليه بردها.

- قال أحمد: قد مات زيد بن ياسر يوم ١٣ في رمضان ١٤٣٧ هـ، وأنا من ورثته، فأطلب الحكم لي بحقّي من الميراث.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٢	نهاية باب كتاب القاضي إلى القاضي .	أن يحرّر المتفقّه ضابطاً للكتاب المعتبر الذي يجب الحكم بما فيه .	استخراج الضوابط الفقهية

رقم النشاط

ذكر المؤلف ﷺ شروطاً لكتاب القاضي المعتبر الذي يجب على
١٠٨٠ من كتب إليه أن يقضي به .
- حرّر ضابطاً للكتاب المعتبر الذي إذا بلغ من كُتب إليه وجب عليه أن يحكم به .

أن يبين المتفقّ الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «(أ) لَا تَنْقَسِمُ إِلَّا بِ (رَدِّ عَوَضٍ) مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، (إِلَّا بِرِضَا الشَّرَكَاءِ)».

- (مبارك) و(عمر) شريكان في شقة صغيرة مكوّنة من غرفةٍ وصالةٍ، فأراد مبارك الاستقلال بنصيبه من هذه الشقة.
- فهل يملك إجبار عمر على المقاسمة؟
 - وإذا كان لا يملك إجباره، فكيف يأخذ مبارك نصيبه إن لم يوافق عمر؟
 - علّل ما تذكره.

التفريق الفقهي

أن يبيّن المتفقهُ الفرق بين المسألتين
بعبارة صحيحة.

عند قول المؤلف: «(ويجوزُ
للشُّركاء أن يتقاسمُوا بأنفسِهِم،
(و أن يتقاسمُوا....».

١

رقم النشاط

١٠٨٢

- ما الفرق بين ما تقاسمه الشريكان بأنفسهما، وما قسمه حاكمٌ أو

قاسمٌ نصباه، في مسألة دعوى الغلط؟

- وما سبب التفريق؟

أن يبين المتفقه الحكم القضائي في نهاية باب القسمة.
المسألة المعطاة.

٣

رقم النشاط

١٠٨٣

قال المدَّعون: نحن ورثة أبينا ماجدٍ ﷺ، وقد ورثنا (٢٦) أرضاً من قطع الأراضي السكنية في وسط مدينة الرياض، وتتراوح مساحة كل قطعة ما بين (٢٠٠ إلى ٣٠٠ متر مربع) بصكٍ مستقلٍّ، وقد اتفقنا ما عدا أخانا خالدًا على بيعها، وتقاسم القيمة بحسب قدر الإرث، لذا نطالب ببيعها.

فقال المدَّعى عليه خالدٌ: أرفض بيع هذه الأراضي، ففي كل أرضٍ لي نصيبٌ مُشاعٌ منها، ولا أرضي ببيع هذا النصيب، ويمكن لباقي الورثة أن يبيعوا نصيبهم المشاع من هذه الأراضي دون أن يتعرضوا للنصيبي، ثمَّ سيكون لي حقُّ الشفعة، فأنزع الأراضي التي أتمكن من شراء باقي الجزء المشاع فيها بالقيمة التي باعوها بها.

- تأمل في الواقعة السابقة، ثمَّ أصدر الحكم القضائي تجاهها.

- ماذا لو رضي الورثة بما أراده أخوهم خالدٌ، فباعوا أنصبتهم المشاعة من تلك الأراضي، فهل تثبت الشفعة لخالدٍ على المذهب؟

٤

أن يبيّن المتفقّه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «و(المُدَّعي: مَنْ إِذَا سَكَتَ) عن الدَّعوى (تُرِكَ)، فهو المطالبُ، (والمُدَّعى عليه: مَنْ إِذَا سَكَتَ لَمْ يَتْرَكَ) فهو المطالبُ».

رقم النشاط

١٠٨٤

علمت بما درسته في هذا الباب: أَنَّ في كُلِّ قَضِيَّةٍ مَدَّعِيًّا وَمَدَّعَى عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا بَدَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَمَيِّزَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا رَفَعَ الدَّعْوَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَتَكُونُ قَضِيَّةً مَقْلُوبَةً لَا يَسْمَعُهَا، وَرُبَّمَا رَفَعَ الْمُدَّعِي الدَّعْوَى فِي قَضِيَّةٍ، ثُمَّ تَتَضَمَّنُ تِلْكَ الْقَضِيَّةُ قَضِيَّةً أُخْرَى يَكُونُ الْمُدَّعِي فِيهَا مَدَّعَى عَلَيْهِ. تَأَمَّلْ فِي هَذِهِ الْقَضَايَا وَمَيِّزْ بَيْنَ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، مَبِينًا وَجْهَ مَا تَذَكَّرَ، وَإِذَا تَضَمَّنَتِ الْخُصُومَةُ قَضِيَّتَيْنِ فَمَيِّزْ بَيْنَهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ: - قَالَ زَيْدٌ: إِنَّ خَالِدًا أَوْدَعَنِي نَقُودَهُ فَأَحْرَزْتُهَا بِمَكَانٍ آمِنٍ، ثُمَّ سَرَقَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنِّي، فَقَالَ خَالِدٌ: بَلْ جَحَدَهَا هُوَ وَزَعَمَ أَنَّهَا سَرَقَتْ.

- قَالَ سَعْدٌ: بَعْتُ صَالِحًا سَيَارَتِي بِمِائَةِ أَلْفِ رِيَالٍ وَلَمْ يُوَدِّ إِلَيَّ الثَّمَنَ، فَقَالَ صَالِحٌ: بَلْ اشْتَرَيْتَهَا بِسَبْعِينَ أَلْفَ رِيَالٍ، وَقَدْ دَفَعْتُهَا إِلَيْهِ.

ع

أن يبين المتفق الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
عند قول المؤلف: «والمُدَّعي: مَنْ إِذَا سَكَتَ عَنْ الدَّعْوَى (تَرَكَ)، فَهُوَ الْمُطَالِبُ، (وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ: مَنْ إِذَا سَكَتَ لَمْ يَتَرَكَ) فَهُوَ الْمُطَالَبُ».

- قال محمدٌ: أعرت عمر سيارتي فأصابها تلفٌ، فقال عمر: بل استودعني إياها، والتلف من غير تعدٍّ ولا تفريطٍ.

- قال عبد الله: أجَّرت بيتي لعبد الرحمن سنةً بأجرةٍ قدرها كذا وكذا، ولم يؤدّها إليّ، فقال عبد الرحمن: بل استعرتها ستة أشهرٍ، وقد خرجت منها عند تمام المدة التي وهبني فيها منفعة البيت.

أن يتحقّق المتفق من صحة الإجماع المحكي في المسألة المذكورة. عينا؛ أي: ادعى كلٌّ منهما أنّها له....».

قال ابن قدامة رحمته الله في المغني: (وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الرجلين إذا تداعيا عينا في يد غيرهما، ولا بينة لهما، فأنكرهما، فالقول قوله مع يمينه، بغير خلافٍ نعلمه)^(١).

- بالتعاون مع أفراد مجموعتك، ابحثوا في أقوال المذاهب.
- ثمّ دوّنوا ما توصّلتُم إليه من كون المسألة خلافيةً أو إجماعيةً^(٢).

(١) (١٠ / ٢٥٥).

(٢) انظر الإثراء المعرفي رقم (٨٩).

الاستدلال والاستنباط

٤

ان يحرّر المتفقّه وجه استدلال المؤلف بالحديث على المسألة المعطاة، ثم ينقده.
عند قول المؤلف: «(وإن أقام كل واحدٍ منهما بيّنة أنّها)... (له)؛ قضى بها (للخارج بيّنته ولغّت بيّنة الداخل)».

رقم النشاط

١٠٨٦

ذكر المؤلف ﷺ: أن البيّتين إذا تعارضتا من المدّعي والمدّعى

عليه؛ فإنّه يعمل ببيّنة الخارج وهو المدّعى، واحتجّ فقال: لحديث

ابن عباس مرفوعاً: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(١)، ولحديث: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(٢).

- حرّر وجه استدلال المؤلف بالحديث.

- ثمّ بين: هل قدّم المؤلف ظاهر الحديث ولفظه أم معناه والمقصود منه؟

- ثمّ ناقش طريقة المؤلف وأبد رأيك فيها.

(١) رواه مسلم (١٧١١)

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٢٠١).

أن يعلّل المتفقّه الحكم المذكور
بعبارة محرّرة، ثمّ يبيّن نوع التعليل،
عند قول المؤلّف: «وإن لم تكن
العين بيد أحدٍ ولا ثمّ ظاهر؛
تحالفًا وتناصفًا».

قال المؤلّف رحمه الله: «وإن لم تكن العين بيد أحدٍ ولا ثمّ ظاهر؛ تحالفًا
وتناصفًا».

- ما وجه هذا الحكم المذكور؟ بيّن ذلك بعبارة محرّرة.

- ثم اشرح التعليل الذي ذكرته، ببيان وجه بناءه، وذكر اسمه الخاص الذي يعرف
به في أصول الفقه.

أن يستخرج المتفقَ ضابطاً فيمن
يحكم له بالعين المتنازع عليها عند
عدم البيّنة.

نهاية باب الدعاوى والبيّنات.

٣

رقم النشاط

١٠٨٨

ذكر المؤلّف ﷺ في باب الدعاوى والبيّنات مسائل فيمن يُحكم له
بالعين عند التنازع فيها، ولا بيّنة لواحدٍ من المتنازعين.
بعد دراستك لمسائل هذا الباب:

- حرّر ضابطاً فيمن يحكم له بالعين المتنازع فيها عند عدم البيّنة بناءً على ما ذكره
المؤلّف.

أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب الدعاوى والبيّنات.

٣

رقم النشاط

١٠٨٩

انظر في هذه القضايا، على افتراض خلوّها من البيّنات، ثمّ بيّن من
الذي ينبغي للقاضي أن يحكم له بالعين التي وقعت فيها الخصومة
بيمينه، مبيناً وجه ما تذكر:
- تنازع رجلان في ملكية بيت أحدهما يسكنه، والآخر يزعم أنّه اشتراه منه.

- تنازع رجلان في ملكية مزرعة، أحدهما يعمل فيها من سنين، والآخر يزعم أنّها
له، وأنّ الآخر مستأجرٌ بعقدٍ طويلٍ وقد انتهت مدّته.

أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب الدعاوى والبيّنات.

٣

- تنازع رجلان في ملكية سيارة، وهي باسم أحدهما وينكر أن يكون باعها أو وهبها
لأحد، والآخر هو الذي يستعملها من سنوات، ويزعم أنّه اشتراها ولم ينقل ملكيتها
إليه.

- تنازع الزوجان بعد الطلاق في ملكية: الثلاجة، والفرن، وغرفة النوم (السريّر،
والدواليب)، وأثاث الصالة من كنّب، وفرش، وطاولات، ونحو ذلك، علماً أنّهما
كانا يسكنان في شقّة مستأجرة.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٥	نهاية باب الدعاوى والبيّنات.	أن يطبّق المتفقّه عملياً أثر الخلاف الفقهي في المسألة المعطاة.	بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

١٠٩٠

- ينقسم الطلاب إلى أربع مجموعاتٍ.

- كلّ مجموعةٍ تحرر مذهباً من المذاهب الأربعة فيما يجب ذكره

في الشهادة بإثبات النكاح.

- كلّ مجموعةٍ تُعدُّ نموذجاً لكتابة الشهادة في دعوى رجلٍ نكاح امرأةٍ على مذهبٍ

من المذاهب، مستوفياً شروطه في المسألة.



أنشطة كتاب الشهادات



أن يبين المتفق وجه العبارة التي زادها الشارح في المسألة المذكورة، من خلال الرجوع إلى المصادر المعتمدة.

فصل «(وشروط من تُقبل شهادته ستّة). أحدها: (البلوغ، فلا تُقبل شهادة الصّبيان) مُطلقاً...».

٣

رقم النشاط

١٠٩١

قال صاحب الرّوض رحمه الله في فصل في شروط الشّهادة: «(فلا تُقبل شهادة الصّبيان) مُطلقاً، ولو شهد بعضهم على بعض».

في المتن نفى عام في أنها لا تقبل شهادة الصّبيان، والشارح أضاف: «ولو شهد بعضهم على بعض».

- لماذا أضاف الشارح هذه العبارة؟

- وهل المسألة على الوجه المذكور هنا محل اتفاق في المذهب؟

- بين ذلك بمراجعة كتب الحنابلة الأخرى، مع ذكر ما رجعت إليه منها.

بناء المسألة الخلافية

٤

أن يحرّر المتفقّ معنى العدالة
المشترطة لقبول الشهادة في المذاهب
الفقهية الأربعة.
فصل «(وشروط مَنْ تُقْبَلُ شهادته
ستّة). أحدها: (البلوغ، فلا تُقْبَلُ
شهادة الصّبيان) مُطلقاً...».

رقم النشاط

١٠٩٢

يشترط الفقهاء لقبول الشهادة: أن يكون الشاهد عدلاً.

- حرّروا معنى العدالة المشترطة لقبول الشهادة في كلّ مذهبٍ من
المذاهب الأربعة.

- ثمّ قارنوا بينها مبينين مواضع الاتفاق والاختلاف إن وجد^(١).

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	عند قول المؤلف: «وَهُمُ الْآبَاءُ وَإِنْ عَلَوْا، وَالْأَوْلَادُ وَإِنْ سَفَلُوا».	أن يحرّر المتفقّه المذاهب الفقهية في المسألة المعطاة، ويبين أدلة كل مذهب، وسبب الخلاف وثمرته.	بناء المسألة الخلافية

رقم النشاط

١٠٩٣

في مسألة قبول شهادة الوالدين وإن علوا، للولد وإن سفل.

ينقسم الطلبة إلى ثلاث مجموعات:

- ١- المجموعة الأولى تبحث عن حكم المسألة في المعتمد من المذاهب.
 - ٢- المجموعة الثانية تبحث عن أدلة الأقوال.
 - ٣- المجموعة الثالثة تبحث في سبب الخلاف وثمرته.
- ثمّ تستعرض كل مجموعة خلاصة بحثها.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية فصل في عدد الشهود.	ان يبين المتفقه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

١٠٩٤

عيّنت مستشاراً شرعياً في إحدى مكاتب المحاماة، وعرضت عليك القضايا الآتية، وطلب منك أن تبين مدى كفاية البيّنات الموجودة فيها، مع التسيّب:

- ادّعت امرأة بأنّ المدّعى عليه أقرّ بأنّه قال لابنها: يا ابن الزانية، فأنكر المدّعى عليه ذلك، فطلبت إثبات إقراره بشاهدين أحضرتهما، أحدهما: ابن المدّعى عليه، والآخر: أخو المدّعية.

- ادّعى زيد بأنّ له في ذمة صالح مبلغ مليون ريال، فأقرّ صالح بذلك، ويّين أنّه كان ثرياً، لكنّه أعسر بعد ذلك بسبب خساراتٍ توالى عليه، وطلب صالح إثبات إعساره بشاهدين أحضرهما.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٤	نهاية فصل في عدد الشهود.	أن يبيّن المتفقّ الحكم الفقهي في المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

- ادّعى صالح في المسألة السابقة أنّه فقير، وطلب إثبات ذلك بالشاهدين السابقين؛ لأجل أن يتقدّم إلى الجمعية الخيرية؛ ليأخذ من أموال الزكاة.

- ادّعت مطلّقة الميّت المنقضية عدّتها بأنّه راجعها، وطالبت بإثبات مراجعته إياها وأخذ نصيبها من الميراث، فأنكر بقية الورثة ذلك، فأحضرت رجلاً يشهد على ذلك، وأبدت استعدادها لأداء اليمين.

أن يستنبط المتفقّ القواعد
الأصولية المؤثرة في الخلاف
المذكور.
فصل في عدد الشهود/ عند قول
المؤلف: «ودعوى أسير تقدم إسلامه
لمنع رقه».

اختلف أهل العلم في القضاء باليمين مع الشاهد على قولين

مشهورين:

أحدهما: القضاء باليمين مع الشاهد في الأموال وما في معناها، لحديث ابن عباس:

«أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد»^(١).

والقول الثاني: أنه لا يقضى في الأموال ولا غيرها بأقل من شاهدين؛ لعموم قول الله:

﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولم يروا الحديث يقوى

على تخصيص الآية، ويدفعونه بها.

- ما القواعد الأصولية المؤثرة في هذا الخلاف، وفي بناء الاستدلالات المذكورة؟

التفريق الفقهي

ان يبين المتفقه سبب تفريق المؤلف بين المسألتين في الحكم بعبارة صحيحة .
فصل في عدد الشهود/ عند قول المؤلف: «(وإن أتى بذلك) أي: برجل وامرأتين، أو رجل ويمين (في سرقة؛ ثبت المال)».

٢

رقم النشاط

١٠٩٦

قال البهوتي رحمه الله: «(ومن أتى برجل وامرأتين، أو) أتى ب (شاهد ويمين) أي: خلفه (فيما يوجب القود؛ لم يثبت به) أي: بما ذكر (قود ولا مال)».

ثم قال: (وإن أتى بذلك) أي: برجل وامرأتين، أو رجل ويمين (في سرقة؛ ثبت المال)؛ لكمال بينته (دون القطع)».

- ما الفرق بين الصورتين؟

- وما وجه التفريق بينهما؟

عُيِّنَ قاضيًا، وعرضت عليك القضية التالية، فما الحكم فيها؟ مع
التعليل:

- تقدّم (سعود بن محمد) بطلب إصدار صكٍّ يحصر فيه ورثة والده، وقرّر أنّ
الورثة: أمّ، وثلاثة أبناء، وبتان، وأربع زوجات. وتقدّمت امرأة اسمها: (عائشة)
بطلب إضافة اسمها إلى صكٍّ حصر الورثة؛ باعتبارها زوجة، واستندت إلى عقدٍ
رسميٍّ، وشهودٍ على عقد الزواج الذي عقد قبل الوفاة بشهر.
واعترض سعودٌ بأنّ مورّثه قد مات عن أربع زوجات، وليست عائشة منهنّ، وأنّه
لا يعرفها، وأنّه لم يكن له أن يتزوَّجها؛ لأنّ في عصمته أربع نساء.
فجاءت عائشة بشاهدٍ -وهو أخوها- على أنّ المتوفّى كان قد طلق زوجته الأولى
(فاطمة)، قبل عقده على (عائشة).
- من الذي ستضيفه إلى صكٍّ حصر الورثة؟ ولماذا؟

ربط المسائل بمقاصد
الشريعة

أن يستنبط المتفقه المقاصد
الشرعية المعتبرة في تباين احكام
المسائل المعطاة.

نهاية فصل في عدد الشهود.

٤

رقم النشاط

١٠٩٨

تقدّم في هذا الفصل أنّ القضايا أربعة أنواع:

أحدها: لا يقبل فيها إلا شهادة أربعة رجالٍ.

والثاني: لا يقبل فيها إلا شهادة رجلين. وهذان النوعان لا مدخل لشهادة النساء فيهما بحالٍ، ولا يقبل فيهما أقل من اثنين بحالٍ.

والنوع الثالث: يقبل فيها شهادة رجلين، ورجل وامرأتين، ورجل ويمين المدّعي. وهذا النوع للنساء فيه مدخل لكن لا يصحّ أن ينفردن؛ فلا تقبل شهادة أربع نسوة ولا أكثر من ذلك.

والنوع الرابع: ما يقبل فيه شهادة امرأة واحدة وحدها، أو رجل واحد وحده، من غير يمين ولا شيء.

- تأمل في المقاصد والمعاني التي لأجلها كان هذا التّباين، واذكر ما يحضرك من ذلك.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٢

أن يبين المتفقّ الحكم القضائي في
المسائل المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر
في الحكم.
نهاية فصل في الشهادة على
الشهادة.

تحقيق المناط

رقم النشاط

١٠٩٩

شهد (خالد) و(منصور) مجلساً أقرّ فيه (سامي) بحقّ ماليّ (لفائز)، وكان فائزٌ قد طلب من سامي أن يعطيه حقّه فامتنع، فأتى إلى المحكمة، وكنت ناظر القضية، فلما عرضت دعوى فائزٍ على سامي أنكر الحق، فطلبت من فائزٍ أن يأتي بيّنته على الحقّ فقال: لا بيّنة لديّ على الحقّ، لكن عندي من يشهد على إقراره بالحقّ.

فطلبت منه أن يأتيك بالشهود، فجاء في الجلسة القادمة برجلين يشهدان أنّ خالدًا ومنصورًا يشهدان بإقرار سامي بالحقّ، وقال: إنّ خالدًا ومنصورًا يمتنعان من الحضور لأداء الشهادة؛ وذلك أنّهما لا يحبّبان الحضور إلى المحكمة، ولا يريدان أن يؤثرا على علاقتهما بسامي.

- فهل تسمع شهادة الرجلين على شهادة خالدٍ ومنصورٍ؟

- ولماذا؟

- وهل يمكنك إلزام الشهود (خالدٍ ومنصورٍ) بالحضور إذا لم يمكن إثبات الحقّ إلا بذلك؟

- ولماذا؟

أن يبيّن المتفقّ على الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب موانع الشهادة وعدد
الشهود.

٣

رقم النشاط

١١٠٠

من خلال دراستك لكتاب الشهادات، بيّن حكم قبول شهادة
الأشخاص في كلّ حالة من الأحوال الآتية، مع بيان السبب:
- شهادة رجل اعتاد التدخين.

- شهادة الأب على اتفاقية بين ابنه وصاحب المؤسسة التي يعمل فيها الابن، في
دعوى يطالب الابن فيها بمستحقّات ماليّة له على صاحب المؤسسة، ويدّعي فيها
صاحب المؤسسة باستحقاق السيارة التي مع الابن، وقد أنكر كلّ واحد منهما دعوى
الآخر، فشهد الأب على صحة الدعويين.

- شهادة خال أمّ المدّعي للمدّعي.

- شهادة ماجد لأخيه، في دعوى يطالب فيها زيداً بألف ريال قيمة ثمن مبيع.

المستوى	الموقع	الهدف	مهارة
٣	نهاية باب موانع الشهادة وعدد الشهود.	أن يبين المتفقّ الحكم القضائي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.	تحقيق المناط

رقم النشاط

١١٠١

لفهده ثلاث زوجات: الأولى (هدى)، والثانية (منى)، والثالثة (مريم)، ويعاني من كثرة النزاعات بين زوجاته، ومن النزاع بين أبناء زوجاته.

وفي إحدى الليالي قالت منى لسعيد - وهو أحد أبناء هدى - يا ابن الزانية. فرفع سعيد إلى المحكمة الجزائية دعوى على منى - زوجة والده - يطالب بإقامة حدّ القذف عليها؛ لكونها قذفت أمّه، وأثبت ذلك بشهادة إخوانه الأشقاء - أبناء هدى -.

- تأمل في الواقعة السابقة، ثمّ بيّن الإجراء والحكم القضائي تجاه طلب سعيد، مع التعليل.

- ماذا لو كان الشهود هم أبناء المدّعى عليها منى، فما هو الحكم القضائي تجاه طلب المدّعي؟ ولماذا؟

أن يبين المتفق عليه الحكم القضائي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

نهاية باب موانع الشهادة وعدد
الشهود.

٣

- ماذا لو كانت هدى مجنونة، فما هو الحكم القضائي تجاه طلب المدعي؟
ولماذا؟

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٣

أن يبين المتفقه الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.
نهاية باب موانع الشهادة وعدد
الشهود.

تحقيق المناط

رقم النشاط

١١٠٢

(سعود) متزوج من ابنة خالته (سعاد)، ورزق منها بثلاثة أولاد،
وشهدت إحدى قريباته بأنها أرضعتها خمس رضعات.
- فما حكم هذا النكاح إذا علمت أن هذه القريبة تعلم بأمر الزواج
قبل عشر سنوات من شهادتها، وأنَّ بينها وبين (سعاد) خصومةً حادثةً قبل الشهادة
بشهر؟
- اذكر المستندات للحكم.

تخريج الفروع على
الأصول

أن يبين المتفقه سبب عدم صحة
الأقيسة المذكورة على المذهب،
مستحضراً القواعد الأصولية
المتعلقة بذلك.

نهاية باب موانع الشهادة وعدد
الشهود.

٥

رقم النشاط

١١٠٣

- بعد دراستك لباب موانع الشهادة وعدد الشهود، تبيّن لك أنّ تحديد عدد الشروط جاء في القرآن في مسألتين: في إثبات حدّ الزنا، وفي الشهادة في الأموال، وأنّه قد صحّ في السنة أنّ النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد^(١). أجب عن هذه الأسئلة بناءً على دراستك للروض المربع، ذاكرًا مع كلّ جواب القاعدة الأصوليّة التي استعملتها من قواعد باب القياس:
- لماذا لم يقس الفقهاء جميع الحدود على حدّ الزنا؛ فيشترطون لثبوته أربعة شهود؟
 - لماذا لم تلحق مسائل النكاح والطلاق، والخلع، والرجعة، والنسب، والولاء، ونحو ذلك، بمسائل الأموال؛ فيجوز فيها رجلٌ وامرأتان، ورجلٌ ويمين المدّعي؟
 - لماذا لا يجزئ (امرأتان ويمين المدّعي) قياسًا على (رجل ويمين المدّعي)؟
 - لماذا لا تجزئ شهادة أربع نسوة في الأموال ولا في النكاح والطلاق ونحو ذلك؛ قياسًا على قيام المرأتين مقام أحد الرجلين في الشهادة على الأموال؟

٥

نهاية باب موانع الشهادة وعدد الشهود.

أن يبين المتفقه سبب عدم صحة الأقيسة المذكورة على المذهب، مستحضراً القواعد الأصولية المتعلقة بذلك.

تخريج الفروع على الأصول

أن يبين المتفقه الحكم في المسائل
المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب اليمين في الدعاوى.

٣

رقم النشاط

١١٠٤

تأمل في هذه القضايا، وبين الحكم فيها مع التعليل:

- اتُّهم رجلٌ بسرقة مائة ريالٍ، فأنكر، فقال له القاضي: قم، واحلف بالله العظيم الذي لا إله غيره عالم الغيب والشهادة أنك ما سرقت.
فقال وهو جالسٌ: والله ما سرقت، وأبى أن يقوم أو أن يأتي بهذا اللفظ الشديد.

- في مثل الصورة السابقة لكن المبلغ عشرة ملايين ريالٍ.

- اتُّهم رجلٌ بالقتل فأنكر، فوجَّه القاضي اليمين إليه، وأعطاه صيغةً طويلةً مغلَّظةً لليمين، لكنَّه أعرض عنها، واكتفى بأن قال: أقسم بعالم الغيب والشهادة أنني ما سرقت.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٣

أن يبين المتفق عليه الحكم في المسائل
المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية باب اليمين في الدعاوى.

تحقيق المناط

- توجهت اليمين على منكر، فقال له القاضي: قل والله ما فعلت كذا وكذا، فقال:
وأمانة الله ما فعلت كذا.

- في مثل الصورة السابقة لو قال: أقسم بالقرآن ما فعلت كذا.

ان يقارن المتفقّه بين حقوق الله جلّ
وعلا وحقوق الأدميين في مسائل
كتاب الشهادات.

نهاية كتاب الشهادات.

٣

رقم النشاط

١١٠٥

بعد دراستك لكتاب الشهادات:

- استخرج أربع مسائل فرّق المؤلّف ﷺ في حكمها بين حقوق الله
جلّ وعلا وحقوق المخلوقين.
- ثمّ بيّن سبب هذا التفريق.

أنشطة كتاب الإقرار

الاستدلال والاستنباط

أن يحرّر المتفقّه وجه الاستدلال بالحديث على المسألة المعطاة.

عند قول المؤلف: «و(يصحّ) الإقرار (من مكلف)، لا من صغير غير ماذون....».

٢

رقم النشاط

١١٠٦

ذكر المؤلف ﷺ صحّة الإقرار وبناء القضاء عليه، ثمّ بنى على ذلك أحكاماً كثيرة، ولم يحتجّ له بشيء، ولعلّ ذلك لظهور صحته، وإجماع أهل العلم عليه.

- استدللّ لصحّة الإقرار بحديث: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(١)، محرّراً وجه الاستدلال.

(١) رواه الترمذي (١٣٤١)

ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ ﷺ أَوَّلًا مَنْ يَصَحُّ إِقْرَارُهُمْ وَمَنْ لَا يَصَحُّ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ
الَّذِينَ يَقْبَلُ إِقْرَارَهُمْ وَيَصَحُّ إِنَّمَا يَصَحُّ وَيَقْبَلُ فِي أُمُورٍ دُونَ أُخْرَى.
-تأمل في هذه الأحكام، ثُمَّ استنبط المقاصد والمعاني التي رُوِيََتْ فِي ذَلِكَ، فَقَبِلْ
الإقرار لأجلها من أناسٍ دُونَ آخَرِينَ، وَفِي أَشْيَاءَ دُونَ غَيْرِهَا.
- ثُمَّ أَعَدَّ تَرْتِيبَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ بِنَاءً عَلَى تِلْكَ الْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي
الَّتِي اسْتَنْبَطَهَا، بِذِكْرِ كُلِّ مَقْصِدٍ وَالْأَحْكَامِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْهِ.

أن يبيّن المتفقّـه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.

نهاية مقدمة كتاب الإقرار.

٤

رقم النشاط

١١٠٨

سعيد رجل له ابن، وبنت، وزوجة -هي أمّ لابن والبنت-، وابن

أخ.

وقد توفي أبواه، وله أموال تقدّر بأربعة ملايين ريال، وقد أصيب سعيد بمرض السرطان، وأبلغ بأنّ حالته حرجة.

ثمّ أوقف أرضاً له تقدّر بنصف مليون ريال.

ثمّ قام بالتعاقد مع شركة مقاولات لبناء الوقف بمبلغ مليون ريال، وقد استلموا الدفعة الأولى وتقدّر بربع مليون.

ثمّ أوصى بعد ذلك بمليون ريال ليبنى بها وقفاً لأمّه.

ثمّ أقرّ المريض بأنّه اقترض من ابن أخيه مبلغ عشرة آلاف ريال، ولم يردّها إليه، فأوصى بسداد هذا الدّين من ماله، كما أنّه أوصى بمبلغ خمسة آلاف ريال هبةً له.

ثمّ توفي ابنه الذي لم يتزوَّج، وترك مبلغ: (٦٠٠,٠٠٠ ريال).

ثمّ توفي سعيد بعده مباشرة.

-تأمّل في الواقعة السابقة، ثمّ بيّن حكم التصرفات التي قام بها سعيد: (الوقف -

عقد الاستصناع- الوصية- الإقرار والوصية لابن الأخ) مع التعليق.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٤

نهاية مقدمة كتاب الإقرار.

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في
المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في
الحكم.

تحقيق المناط

ان يبيّن المتفقه الفرق بين المسائل
المعطاة بعبارة صحيحة.

نهاية مقدمة كتاب الإقرار.

٢

رقم النشاط

١١٠٩

يبيّن حكم كلّ مسألة من هذه المسائل، ثمّ يبيّن وجه التفريق بينها في الحكم:

- أقرّ وهو مريض لأجنبيّ ثمّ صار عند الموت وارثاً.

- أقرّ وهو مريض لوارث ثمّ صار عند الموت أجنبيّاً.

- أوصى وهو مريض لأجنبيّ ثمّ صار عند الموت وارثاً.

- أوصى وهو مريض لوارث ثمّ صار عند الموت أجنبيّاً.

- ما سبب التفريق بين هذه المسائل؟

أن يبين المتفق عليه الحكم الفقهي في المسألة المعطاة، مبرزاً المعنى المؤثر في الحكم.
فصل (إذا وصل بإقراره ما يسقطه...) / عند قول المؤلف: «(إذا وصل بإقراره ما يسقطه، مثل أن يقول له: علي ألف ...)».

تأمل القضايا الآتية، وبين صفة الحكم فيها مع التعليل، على فرض خلو القضية من البيانات:

- ادّعى زيدٌ على خالدٍ أنّه استعار منه سيارته، وأنّه صدم بها في حادثٍ مروريٍّ أذهب نصف قيمتها، فهو يطالبه بالضمان بناءً على ذلك.
فقال خالدٌ: ما استعرت منه السيارة، وإنّما أودعنيها وديعةً، وقد أوقفها بجانب سيارتي أمام البيت، وهو مكانٌ آمنٌ يصلح لحفظ مثلها، فصدمها قائدٌ متهورٌ بسيارته.

- قال فهدٌ: أقرضت سعدًا عشرة آلاف ريالٍ مساعدةً له على الزواج على أن يقضيني إذا أيسر، وهو الآن موسرٌ، فأنا أطالبه بأن يؤدي إليّ ديني.
فقال سعدٌ: ما اقترضت منه، وإنّما وهبني ذلك المبلغ هبةً.

الرجوع إلى المصادر

ان يوجّه المتفقه قول الشارح في ضوء المصادر ذات العلاقة.

فصل في الإقرار بالمجمل / عند قول المؤلف: «(وإن قال) إنسان عن آخر: (له عليّ درهم، أو دينار؛ لزمه أحدهما)».

٣

رقم النشاط

١١١١

- قال صاحب الرّوض رحمته الله في كتاب الإقرار: «(وإن قال) إنسان عن آخر: (له عليّ درهم، أو دينار؛ لزمه أحدهما)، ويُرجعُ في تعيينه إليه؛ لأنَّ «أو» لأحدِ الشَّيْئَيْنِ، وإن قال: درهمٌ بل دينار؛ لزماءُ».
- ما وجه قول الشارح: (وإن قال: درهم بل دينار لزماء)؟
- وما الرأي الآخر في المسألة؟
- تحقّق من إجابتك بالرجوع للمصادر، مع ذكر أسماء المصادر التي رجعت إليها.

أن يبين المتفق عليه الفرق بين المسألتين
فصل في الإقرار بالمجمل / عند
قول المؤلف: «(وإن قال: له خاتم
فيه فص...)».

١

رقم النشاط

١١١٢

ما الفرق بين قوله: (له عليّ فصّ في خاتم) وبين: (له عليّ خاتم

فيه فصّ)؟

- وما سبب التفريق بينهما؟

- اذكر ثلاثة أمثلة أخرى على نحو هذا المثال.

التعليل الفقهي

أن يدرس المتفقه تعليقات المؤلف في كتاب الإقرار، ويعيد صياغتها في عباراتٍ كليّةٍ جامعةٍ، ويردّها إليها بعض مسائل الباب.

نهاية كتاب الإقرار.

٥

رقم النشاط

١١١٣

علّل المؤلف ﷺ كثيراً من أحكام كتاب الإقرار بعللٍ بينها اختلافٌ وتشابهٌ.

بعد دراستك لهذا الكتاب:

- تتبّع تعليقات المؤلف في هذا الكتاب، واجمعها لديك.

- ثمّ تفحصها وانظر ما بينها من التشابه والاختلاف.

- ثمّ اختصر هذه التعليقات في عباراتٍ جامعةٍ كبرى تكون كالقواعد الجامعة لكثير من مسائل هذا الكتاب.

- ثمّ أعد النظر في مسائل هذا الكتاب، وألحق بكلّ قاعدةٍ حرّرتها فرعاً مناسباً يصحُّ بناؤه عليها، مما ذكره المؤلف مجرداً من التعليل، أو علّله بعلةٍ أخرى غير القاعدة التي تريد أن تلحق الفرع بها.

المستوى

الموقع

الهدف

مهارة

٥

نهاية كتاب الإقرار.

أن يدرس المتفقه تعليقات المؤلف
في كتاب الإقرار، ويعيد صياغتها
في عبارات كلية جامعة، ويرد إليها
بعض مسائل الباب.

التعليق الفقهي

الفهارس

فهرس مهارات الجزء الثالث وفق أرقام الأنشطة

م	المهارة	أرقام الأنشطة المدرجة تحتها
١	الرجوع إلى المصادر	٧٩٥، ٨٠٤، ٨٦٥، ٨٧٣، ٩٠٥، ٩١٨، ٩٣٩، ٩٧٩، ٩٨٦، ٩٩٧، ١٠٠٣، ١٠٣٣، ١٠٣٦، ١٠٦٦، ١٠٩١، ١١١١.
٢	التقسيم الفقهي	٨٦٢، ٨٩٠، ٩١٠، ٩٤١، ٩٦٧، ٩٨٢، ١٠٢٥.
٣	الاستدلال والاستنباط	٧٦٣، ٧٨٤، ٨٢٠، ٨٢٩، ٨٤٥، ٨٧٥، ٨٨٠، ٨٩٧، ٩٠٦، ٩٢٢، ٩٢٩، ٩٥١، ٩٥٦، ٩٦٥، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٩٢، ١٠٠٦، ١٠٣٢، ١٠٤١، ١٠٤٧، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٤، ١٠٨٦، ١١٠٦.
٤	استخراج الضوابط الفقهية	٧٦٥، ٧٦٦، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٩، ٧٧٩، ٧٩٢، ٧٩٤، ٨٠٢، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٧، ٨٢٨، ٨٣٩، ٨٤٨، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٦٣، ٨٦٩، ٨٧١، ٨٧٩، ٨٨٨، ٩٠٩، ٩٢٠، ٩٣٢، ٩٤٨، ٩٥٣، ١٠٠٨، ١٠٢٨، ١٠٤٠، ١٠٤٨، ١٠٥٦، ١٠٧٦، ١٠٨٠، ١٠٨٨.
٥	بناء المسألة الخلافية	٧٦١، ٧٧٧، ٧٨٢، ٧٩٣، ٨٣٠، ٨٤٣، ٨٥٣، ٨٧٧، ٨٩٣، ٩٠٨، ٩١٩، ٩٢٣، ٩٨٥، ٩٩١، ١٠١١، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٥٥، ١٠٧٣، ١٠٨٥، ١٠٩٠، ١٠٩٢، ١٠٩٣.
٦	تخريج الفروع على الأصول	٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٤، ٧٧٦، ٧٨٣، ٧٨٨، ٧٩٠، ٧٩٨، ٨٢٢، ٨٢٦، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٤٢، ٨٥٥، ٨٥٧، ٨٧٦، ٨٧٨، ٨٨٥، ٨٩٢، ٩٠٠، ٩٢٦، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٤٧، ٩٥٤، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٧٢، ١٠٢٠، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٤٢، ١٠٤٩، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٧، ١٠٦٣، ١٠٦٨، ١٠٩٥، ١١٠٣.
٧	تحقيق المناط	٧٧٣، ٧٨٠، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٦، ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٣٢، ٨٣٤، ٨٤١، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٥١، ٨٦١، ٨٦٨، ٨٧٠، ٨٧٤، ٨٨٢، ٨٨٣، ٩٠٤، ٩٠٧، ٩١٢، ٩١٣، ٩٢٨، ٩٣٦، ٩٣٨، ٩٤٢، ٩٤٥، ٩٦٢، ٩٧٠، ٩٧٥، ٩٨٠، ٩٨٣، ٩٩٥، ٩٩٨، ١٠٠٢، ١٠١٤، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠٢٩، ١٠٥٢، ١٠٧٤، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨١، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٩، ١٠٩٤، ١٠٩٧، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٤، ١١٠٨، ١١١٠.
٨	تحليل النص الفقهي	٧٦٨، ٧٩١، ٨١٤، ٨٣٣، ٨٣٥، ٨٤٠، ٨٥٠، ٨٦٠، ٨٨٤، ٩٠٣، ٩١٤، ٩١٧، ٩٢٥، ٩٣٧، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥٥، ٩٥٩، ٩٦٤، ٩٧١، ٩٩٠، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٩، ١٠١٥، ١٠٢٧، ١٠٤٣، ١٠٤٥، ١٠٧١.

م	المهارة	أرقام الأنشطة المدرجة تحتها
٩	التفريق الفقهي	٨٢٤، ٨١٨، ٨١١، ٨٠٥، ٨٠٣، ٧٩٦، ٧٨١، ٧٧٨، ٧٧٥، ٧٦٩، ٨٨١، ٨٧٢، ٨٦٧، ٨٦٦، ٨٦٤، ٨٥٨، ٨٥٦، ٨٤٩، ٨٣٨، ٨٣١، ٩٤٦، ٩٣٣، ٩٣٠، ٩٢١، ٩١٥، ٩١١، ٩٠١، ٨٩٤، ٨٩١، ٨٨٦، ١٠٢١، ١٠١٣، ١٠١٠، ١٠٠٩، ٩٩٦، ٩٨٨، ٩٧٨، ٩٧٤، ٩٦١، ١٠٧٠، ١٠٦٩، ١٠٦٠، ١٠٥٩، ١٠٥١، ١٠٤٤، ١٠٣٩، ١٠٢٣، ١٠٧٥، ١٠٨٢، ١٠٩٦، ١١٠٥، ١١٠٩، ١١١٢.
١٠	ربط المسائل بمقاصد الشريعة	٩٣١، ٩٢٧، ٩١٦، ٨٩٩، ٨٩٥، ٨٥٩، ٨٤٤، ٨٢٣، ٨١٥، ٧٦٢، ١٠٥٠، ١٠٣٥، ١٠٢٦، ٩٨٤، ٩٧٧، ٩٦٦، ٩٦٠، ٩٥٢، ٩٤٠، ١١٠٧، ١٠٩٨، ١٠٧٢، ١٠٦٥.
١١	التعليل الفقهي	٩٦٣، ٩٢٤، ٩٠٢، ٨٩٨، ٨٩٦، ٨٨٩، ٨٨٧، ٨٢١، ٨١٩، ٧٨٥، ١٠٠٥، ١٠٠٤، ١٠٠١، ١٠٠٠، ٩٨٩، ٩٨٧، ٩٨١، ٩٧٦، ٩٧٣، ١٠٥٨، ١٠٤٦، ١٠٣٤، ١٠٢٤، ١٠٢٢، ١٠١٩، ١٠١٢، ١٠٠٧، ١٠٦٧، ١٠٨٧، ١١١٣.

فهرس مهارات الكتاب كاملاً وفق أرقام الأنشطة

م	المهارة	أرقام الأنشطة المدرجة تحتها
١	الرجوع إلى المصادر	١٧٣، ١٦٨، ١٤٧، ١٣٨، ٦٤، ٥١، ٣٣، ٢٩، ٢٣، ١٠، ٣، ٢، ١، ٤٣٥، ٣٩٩، ٣٨٧، ٣٣٤، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٣، ٢٣٦، ٢١٥، ٢٠٥، ٨٠٤، ٧٩٥، ٧٢٢، ٦٨٤، ٥٧١، ٥١٨، ٥١٧، ٥٠٢، ٤٥٥، ٤٤٦، ١٠٣٣، ١٠٠٣، ٩٩٧، ٩٨٦، ٩٧٩، ٩٣٩، ٩١٨، ٩٠٥، ٨٧٣، ٨٦٥، ١١١١، ١٠٩١، ١٠٦٦، ١٠٣٦.
٢	التقسيم الفقهي	١٦١، ١٥٢، ١٣٠، ١٠٠، ٧٥، ٦٧، ٦٠، ٣٤، ٢١، ١٦، ١١، ٦، ٥، ٤، ٣٣٣، ٣١٧، ٣١٥، ٣٠٦، ٣٠٢، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٥٠، ٢٠٤، ١٧٢، ٤٤٨، ٤٤٣، ٤٢٩، ٤٢٣، ٣٩٧، ٣٨٦، ٣٦١، ٣٤٨، ٣٤٥، ٣٣٩، ٥٦٨، ٥٣٢، ٥٢١، ٥١٩، ٥١٥، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٦، ٤٦٣، ٤٥٠، ٧٠٩، ٧٠٧، ٧٠٠، ٦٧٣، ٦٧٠، ٦٥٠، ٦٣٤، ٦١٦، ٦٠٦، ٦٠٣، ٩٨٢، ٩٦٧، ٩٤١، ٩١٠، ٨٩٠، ٨٦٢، ٧٥٩، ٧٤٦، ٧٣٧، ٧٢٩، ١٠٢٥.
٣	الاستدلال والاستنباط	١٣٦، ١٣٥، ١٣٢، ١٢٣، ١١٦، ١١١، ١٠٦، ١٠٢، ٣٦، ١٥، ٧، ١٦٧، ١٦٥، ١٥٩، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٠، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٢، ٢١٢، ٢٠٧، ٢٠١، ١٩٢، ١٨٩، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٣، ١٨٢، ١٧٤، ٢٧٧، ٢٥٥، ٢٥٣، ٢٤٩، ٢٤٠، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٢٢، ٢٢٠، ٣٦٦، ٣٦٠، ٣٥٧، ٣٥١، ٣١٦، ٣١٢، ٢٩٩، ٢٩٣، ٢٨١، ٢٧٩، ٤٢٤، ٤١٩، ٤١٢، ٤٠٠، ٣٩٨، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧١، ٥٥٨، ٥٣١، ٥٠٥، ٥٠١، ٤٩٠، ٤٣٩، ٤٣٦، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٢٥، ٨٢٠، ٧٨٤، ٧٦٣، ٧٥٧، ٧٤٤، ٧١٨، ٧١٦، ٦٥٩، ٦٤٢، ٥٨١، ٩٥٦، ٩٥١، ٩٢٩، ٩٢٢، ٩٠٦، ٨٩٧، ٨٨٠، ٨٧٥، ٨٤٥، ٨٢٩، ١٠٦١، ١٠٤٧، ١٠٤١، ١٠٣٢، ١٠٠٦، ٩٩٢، ٩٦٩، ٩٦٨، ٩٦٥، ١١٠٦، ١٠٨٦، ١٠٦٤، ١٠٦٢.
٤	استخراج الضوابط الفقهية	١٢٠، ١١٧، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٥، ٧٠، ٦٣، ٦١، ٥٣، ٣٩، ٢٦، ٨، ٢٧٣، ٢٦٨، ٢٥٦، ٢١٧، ٢٠٨، ٢٠٢، ١٥٧، ١٢٩، ١٢٥، ١٢٢، ٤٤٩، ٤٣٧، ٤٢٧، ٣٨٣، ٣٨٠، ٣٧٢، ٣٥٤، ٣٤٦، ٣٠٤، ٢٨٨، ٥٢٢، ٥١٦، ٥١٠، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤٩٨، ٤٩١، ٤٧٥، ٤٦٨، ٤٦٧، ٦١٤، ٦٠٨، ٥٩٩، ٥٩٤، ٥٨٩، ٥٨٥، ٥٧٠، ٥٥٦، ٥٥٥، ٥٤٢، ٦٧٢، ٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٨، ٦٥٦، ٦٤٠، ٦٢٩، ٦٢٣، ٦١٧، ٦١٥، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٢٤، ٧١٥، ٧١١، ٧٠٨، ٧٠٣، ٦٩٩، ٦٨٢، ٦٧٩، ٨٠٩، ٨٠٢، ٧٩٤، ٧٩٢، ٧٧٩، ٧٧٢، ٧٧١، ٧٧٠، ٧٦٦، ٧٦٥، ٨٧١، ٨٦٩، ٨٦٣، ٨٥٤، ٨٥٢، ٨٤٨، ٨٣٩، ٨٢٨، ٨١٧، ٨١٠، ١٠٢٨، ١٠٠٨، ٩٥٣، ٩٤٨، ٩٣٢، ٩٢٠، ٩٠٩، ٨٨٨، ٨٧٩، ١٠٨٨، ١٠٨٠، ١٠٧٦، ١٠٥٦، ١٠٤٨، ١٠٤٠.

م	المهارة	أرقام الأنشطة المدرجة تحتها
٥	بناء المسألة الخلافية	١٧، ١٢، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٨، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٧، ٦٨، ٦٩، ٨٠، ٨٤، ٩٨، ١٠٧، ١١٢، ١١٥، ١١٩، ١٢٤، ١٢٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٩، ١٩٠، ١٩٦، ٢٣٩، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٤٧، ٣٥٨، ٣٨١، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤٥١، ٤٨٩، ٤٩٤، ٥٣٣، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٩٣، ٥٩٧، ٦٠٧، ٦٥٣، ٦٦١، ٦٨٥، ٧١٠، ٧٣٨، ٧٤٥، ٧٦١، ٧٧٧، ٧٨٢، ٧٩٣، ٨٣٠، ٨٤٣، ٨٥٣، ٨٧٧، ٨٩٣، ٩٠٨، ٩١٩، ٩٢٣، ٩٨٥، ٩٩١، ١٠١١، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٥٥، ١٠٧٣، ١٠٨٥، ١٠٩٠، ١٠٩٢، ١٠٩٣.
٦	تخريج الفروع على الأصول	١٣، ٩، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٥٥، ٩٥، ٩٧، ١١٨، ١٥٨، ١٨١، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١١، ٢٢٧، ٢٥١، ٢٩٦، ٣١٠، ٣١٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٣، ٤٢٦، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٦٦، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٨٠، ٥١٤، ٥٢٣، ٥٤٠، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥١، ٦٢٢، ٧٠١، ٧١٧، ٧٢٥، ٧٣٦، ٧٣٩، ٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٤، ٧٧٦، ٧٨٣، ٧٨٨، ٧٩٠، ٧٩٨، ٨٢٢، ٨٢٦، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٤٢، ٨٥٥، ٨٥٧، ٨٧٦، ٨٧٨، ٨٨٥، ٨٩٢، ٩٠٠، ٩٢٦، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٤٧، ٩٥٤، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٧٢، ١٠٢٠، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٤٢، ١٠٤٩، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٧، ١٠٦٣، ١٠٦٨، ١٠٩٥، ١١٠٣.
٧	تحقيق المناط	١٤، ٢٠، ٣٥، ٤٦، ٤٨، ٦٦، ٧١، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٨، ٩٢، ١٠١، ١١٠، ١١٤، ١١٤، ١٢٣، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٥، ١٨٤، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٠، ٤٤٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٤٥، ٥٥٤، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٨، ٦١٠، ٦١٢، ٦١٣، ٦٢٠، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥١، ٦٥٧، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠٦، ٧١٣، ٧١٤، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٧٣، ٧٨٠، ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٦، ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٣٢، ٨٣٤، ٨٤١، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٥١، ٨٦١، ٨٦٨، ٨٧٠، ٨٧٤، ٨٨٢، ٨٨٣، ٩٠٤، ٩٠٧، ٩١٢، ٩١٣، ٩٢٨، ٩٣٦، ٩٣٨، ٩٤٢، ٩٤٥، ٩٦٢، ٩٧٠، ٩٧٥، ٩٨٠، ٩٨٣، ٩٩٥، ٩٩٨، ١٠٠٢، ١٠١٤، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠٢٩، ١٠٨٩، ١٠٩٤، ١٠٩٧، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٤، ١١٠٨.

م	المهارة	أرقام الأنشطة المدرجة تحتها
٨	تحليل النصّ الفقهيّ	٢٢١، ٢٠٣، ١٧٧، ١٣٩، ١٢١، ١٠٥، ١٠٤، ٩٤، ٩٣، ٧٩، ٢٢ ٥١٢، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٥٣، ٣٨٤، ٣٧٩، ٣٧٣، ٣٢٣، ٢٨٩، ٢٦٠ ٦١٨، ٥٩١، ٥٨٤، ٥٧٩، ٥٧٦، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٤٧، ٥٣٩، ٥٣٨ ٧٢٣، ٧٢٠، ٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٦، ٦٦٨، ٦٣٩، ٦٣٧، ٦٣٣، ٦٢١ ٨٦٠، ٨٥٠، ٨٤٠، ٨٣٥، ٨٣٣، ٨١٤، ٧٩١، ٧٦٨، ٧٣٥، ٧٢٧ ٩٥٠، ٩٤٩، ٩٤٤، ٩٤٣، ٩٣٧، ٩٢٥، ٩١٧، ٩١٤، ٩٠٣، ٨٨٤ ١٠٢٧، ١٠١٥، ٩٩٩، ٩٩٤، ٩٩٣، ٩٩٠، ٩٧١، ٩٦٤، ٩٥٩، ٩٥٥ ١٠٧١، ١٠٤٥، ١٠٤٣.
٩	التفريق الفقهيّ	١٢٦، ١١٣، ١٠٨، ١٠٣، ٩٩، ٨٦، ٧٨، ٦٥، ٥٤، ٤٠، ٢٤، ١٨ ٢٦١، ٢٣٥، ٢٢٣، ٢٠٦، ١٩٨، ١٨٨، ١٧٦، ١٧١، ١٥١، ١٣٧ ٣٩٣، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٣٦، ٣٠٥، ٣٠١، ٢٩٠، ٢٨٤، ٢٧٥، ٢٦٤ ٤٨٧، ٤٧٩، ٤٧٧، ٤٦١، ٤٤١، ٤٢٠، ٤١٦، ٤١٤، ٤٠٣، ٣٩٦ ٥٩٢، ٥٨٧، ٥٨٢، ٥٧٢، ٥٦١، ٥٥٢، ٥٤١، ٥٢٠، ٥١١، ٥٠٣ ٦٦٣، ٦٤٥، ٦٤٤، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٢٧، ٦١٩، ٦١١، ٦٠٩، ٦٠٤ ٧٥٠، ٧٤٠، ٧٢٦، ٧١٩، ٧١٢، ٧٠٥، ٧٠٤، ٦٩٤، ٦٨٣، ٦٧٤ ٨٠٥، ٨٠٣، ٧٩٦، ٧٨١، ٧٧٨، ٧٧٥، ٧٦٩، ٧٦٠، ٧٥٦، ٧٥٢ ٨٦٦، ٨٦٤، ٨٥٨، ٨٥٦، ٨٤٩، ٨٣٨، ٨٣١، ٨٢٤، ٨١٨، ٨١١ ٩٢١، ٩١٥، ٩١١، ٩٠١، ٨٩٤، ٨٩١، ٨٨٦، ٨٨١، ٨٧٢، ٨٦٧ ١٠١٠، ١٠٠٩، ٩٩٦، ٩٨٨، ٩٧٨، ٩٧٤، ٩٦١، ٩٤٦، ٩٣٣، ٩٣٠ ١٠٦٠، ١٠٥٩، ١٠٥١، ١٠٤٤، ١٠٣٩، ١٠٢٣، ١٠٢١، ١٠١٣ ١١١٢، ١١٠٩، ١١٠٥، ١٠٩٦، ١٠٨٢، ١٠٧٥، ١٠٧٠، ١٠٦٩.
١٠	ربط المسائل بمقاصد الشريعة	١٦٤، ١٦٢، ١٥٣، ١٤٠، ١٢٧، ٨٧، ٧٦، ٧٣، ٧٢، ٥٨، ٥٦، ٢٥ ٢٩١، ٢٧٤، ٢٥٩، ٢٥٤، ٢٣٤، ٢٢٨، ٢١٤، ١٩١، ١٨٠، ١٧٨ ٥٤٦، ٥٣٠، ٤٦٥، ٤٤٤، ٤٣٨، ٤٢٨، ٣٩٠، ٣٣٥، ٣١١، ٢٩٨ ٦٩٠، ٦٥٤، ٦٤١، ٦٣١، ٦٠٢، ٦٠١، ٥٨٦، ٥٧٨، ٥٦٩، ٥٥٧ ٨٥٩، ٨٤٤، ٨٢٣، ٨١٥، ٧٦٢، ٧٥٨، ٧٥١، ٧٣٤، ٧٢١، ٧٠٢ ٩٧٧، ٩٦٦، ٩٦٠، ٩٥٢، ٩٤٠، ٩٣١، ٩٢٧، ٩١٦، ٨٩٩، ٨٩٥ ١١٠٧، ١٠٩٨، ١٠٧٢، ١٠٦٥، ١٠٥٠، ١٠٣٥، ١٠٢٦، ٩٨٤.
١١	التعليل الفقهي	١٣٣، ١٣١، ١٠٩، ٩٦، ٨٣، ٦٢، ٥٩، ٤٣، ٤١، ٣٧، ٢٨، ٢٧، ١٩ ٢٩٤، ٢٨٣، ٢٧٦، ٢٦٢، ٢٤٤، ٢٤١، ٢١٠، ١٩٣، ١٨٧، ١٣٤ ٣٨٢، ٣٦٧، ٣٥٩، ٣٤١، ٣٣٧، ٣٣٠، ٣٢٨، ٣٢٥، ٣٢٢، ٣١٨ ٤٦٤، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٤، ٤٥٢، ٤٣٠، ٣٩٤، ٣٩٢، ٣٨٥ ٥٤٨، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٠٩، ٤٩٩، ٤٨٢، ٤٧٢، ٤٧١ ٦٣٢، ٦٣٠، ٦٠٥، ٦٠٠، ٥٨٣، ٥٧٧، ٥٧٤، ٥٦٧، ٥٥٣، ٥٤٩ ٧٤٨، ٧٤٧، ٧٤١، ٧٢٨، ٦٧١، ٦٦٩، ٦٥٥، ٦٥٢، ٦٤٣، ٦٣٨ ٩٦٣، ٩٢٤، ٩٠٢، ٨٩٨، ٨٩٦، ٨٨٩، ٨٨٧، ٨٢١، ٨١٩، ٧٨٥ ١٠٠٥، ١٠٠٤، ١٠٠١، ١٠٠٠، ٩٨٩، ٩٨٧، ٩٨١، ٩٧٦، ٩٧٣ ١٠٥٨، ١٠٤٦، ١٠٣٤، ١٠٢٤، ١٠٢٢، ١٠١٩، ١٠١٢، ١٠٠٧ ١١١٣، ١٠٨٧، ١٠٦٧.

فهرس الموضوعات

٩	أنشطة كتاب النكاح.....
٣٥	أنشطة باب المحرمات في النكاح.....
٤٢	أنشطة باب الشروط والعيوب في النكاح.....
٥٣	أنشطة باب نكاح الكفار.....
٥٥	أنشطة باب الصداق.....
٦٧	أنشطة باب وليمة العرس.....
٧٧	أنشطة باب عشرة النساء.....
٨٤	أنشطة باب الخلع.....
٩٥	أنشطة كتاب الطلاق.....
١١٦	أنشطة باب ما يختلف به عدد الطلاق.....
١٢١	أنشطة باب الطلاق في الماضي والمستقبل.....
١٢٨	أنشطة باب تعليق الطلاق بالشروط.....
١٣٢	أنشطة باب التأويل في الحلف بالطلاق.....
١٣٥	أنشطة باب الشك في الطلاق.....
١٤٠	أنشطة باب الرجعة.....
١٥٣	أنشطة كتاب الإيلاء.....
١٦٣	أنشطة كتاب الظهار.....
١٧٣	أنشطة كتاب اللعان.....
١٨٩	أنشطة كتاب العدد.....
٢٠١	أنشطة كتاب الرضاع.....
٢٠٩	أنشطة كتاب النفقات.....
٢١٥	أنشطة باب نفقة الأقارب والمماليك.....

٢٢٤	أنشطة باب الحضانة.....
٢٣٣	أنشطة كتاب الجنايات.....
٢٤٠	أنشطة باب شروط وجوب القصاص.....
٢٤٣	أنشطة باب استيفاء القصاص.....
٢٥٥	أنشطة باب العفو عن القصاص.....
٢٦٢	أنشطة باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس.....
٢٦٩	أنشطة كتاب الديات.....
٢٧٣	أنشطة باب مقادير ديات النفس.....
٢٧٨	أنشطة باب دية الأعضاء ومنافعها.....
٢٨١	أنشطة باب الشجاج وكسر العظام.....
٢٨٦	أنشطة باب العاقلة وما تحمله.....
٢٩٣	أنشطة باب القسامة.....
٢٩٧	أنشطة كتاب الحدود.....
٢٩٩	أنشطة باب حد الزنا.....
٣٠٥	أنشطة باب حد القذف.....
٣٠٩	أنشطة باب حد المسكر.....
٣١٢	أنشطة باب التعزير.....
٣١٥	أنشطة باب القطع في السرقة.....
٣٢٨	أنشطة باب حد قطاع الطريق.....
٣٣٥	أنشطة باب قتال أهل البغي.....
٣٣٦	أنشطة باب حكم المرتد.....
٣٤٣	أنشطة كتاب الأطعمة.....
٣٥٣	أنشطة باب الزكاة.....
٣٥٥	أنشطة باب الصيد.....

٣٥٩	أنشطة كتاب الإيمان
٣٧١	أنشطة باب جامع الإيمان المحلوف بها
٣٧٤	أنشطة باب النذر
٣٧٩	أنشطة كتاب القضاء
٣٨٣	أنشطة باب أدب القاضي
٣٩١	أنشطة باب طريق الحكم وصفته
٤٠١	أنشطة باب كتاب القاضي إلى القاضي
٤٠٢	أنشطة باب القسمة
٤٠٥	أنشطة باب الدعاوى والبيانات
٤١٧	أنشطة كتاب الشهادات
٤١٩	أنشطة باب موانع الشهادة وعدد الشهود
٤٣٣	أنشطة باب اليمين في الدعاوى
٤٣٩	أنشطة كتاب الإقرار
٤٥١	فهرس مهارات الجزء الثالث وفق أرقام الأنشطة
٤٥٣	فهرس مهارات الكتاب كاملاً وفق أرقام الأنشطة
٤٥٦	فهرس الموضوعات